

محمد زيد

التحول الاجتماعي

١ في

الجاهلية

سلسلة
تحقيق
إشراكية
الثقافة

32

1980

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلام
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

عيسى يوسف العليوي

التحول الاقتصادي

١ في

لجاء هيرية

كتاب الشعب

عيسى يوسف اللواتي

التحول الاقتصادي

في

الجمهورية

محمد زيد

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعة الثانية

1395 و. ر - 1985 م

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

حقوق الطبع
والاقتباس والترجمة
محفوظة للناشر

ص.ب 959 مَبرق 20235 "نِتليبيّا"

عيسى يوسف اللومني

مَدخل

ليبيا شاسعة الأرجاء، قليلة السكان، وتقع في شمالي أفريقيا وتمتد من تونس والجزائر غرباً إلى حدود جمهورية مصر العربية شرقاً، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى النيجر وتشاد جنوباً، كما تشترك في حدودها مع السودان من ناحية الجنوب الشرقي، وتقع بين خطي طول 9 و 25 شرقاً.

تبلغ مساحتها 1,759,000 كيلومتر مربع، وتعتبر من حيث المساحة رابع أكبر دولة في القارة الأفريقية بعد السودان والكونغو والجزائر.

وبالمقارنة فإن مساحتها تعادل مجموع مساحة المانيا وفرنسا

والدول الاسكندنافية وهولندا، أو ما يقارب سبعة أضعاف مساحة انجلترا، ويبلغ طول سواحلها على البحر الأبيض المتوسط حوالي 1900 كيلومتر.

وتنقسم ليبيا من ناحية الطبيعة الجغرافية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

1 - السهل الساحلي في الشمال

2 - المرتفعات الشمالية بما في ذلك الجبل الغربي والجبل الأخضر وتلال البطنان ودرنة.

3 - المناطق الصحراوية بما فيها الواحات، كواحة الجغبوب ومرادة وجالو وغدامس وغيرها.

وبالرغم من اتساع مساحة ليبيا، فإن ما بين 90 إلى 95% من أراضيها صحراء. وبغض النظر عن بعض الواحات فإن الأراضي الصالحة للزراعة تمتد في غالبيتها ضمن الشريط الساحلي، إلا أنه يتخلل هذا الشريط فاصل صحراوي طوله حوالي 650 كيلومتراً يمتد من مصراته إلى بنغازي، بالإضافة إلى ذلك، فهناك واحات فزان ومنطقة فزان الزراعية وهي تبعد

حوالي 450 كيلومتراً جنوب طرابلس، أما أرخبيل الكفرة فيربطه مع المنطقة الشرقية شريط صحراوي طوله حوالي 700 كيلومتر. كذلك الأمر بالنسبة للمناطق الزراعية للبلدان المجاورة فيفصلها عن المناطق الزراعية الليبية شريط صحراوي طويل. إذ تبعد المناطق الزراعية التونسية عن زوارة التي تبدأ بعدها الصحراء حوالي 400 كيلومتر - من صفاقس - وتبعد دلتا النيل حوالي 700 كيلومتر، كما أن المسافات بين المدن الليبية شاسعة.

فالمسافة بين الساحل الليبي وحدودها مع تشاد تبلغ حوالي 1500 كيلومتر. بينما تعتبر ليبيا دولة ساحلية فإن أقصى جنوبها يعتبر بلا شك مدخلاً لأفريقيا السوداء.

يبلغ طول المنطقة الزراعية في غرب الجماهيرية حوالي 350 كيلومتراً وعرضها في حدود 10 كيلومترات في المتوسط، وهي تقع بين مدينة زوارة غرباً ومدينة مصراتة شرقاً، وتقدر مساحة المنطقة الغربية في مجموعها بحوالي 353000 كيلومتر مربع. تبدأ بعدها شرقاً منطقة صحراوية تصل - وهي رملية في الغالب - حتى شاطئ البحر. أما المنطقة الجبلية فتبدأ من شاطئ البحر غرب مدينة الخمس، وتصل أعلى ارتفاع لها

بالقرب من الحدود التونسية، ويبلغ أقصى ارتفاع لهذه السلسلة الجبلية حوالي 837 متراً في غريان وهي جبال كلسية، تعرف بجبال نفوسة ومصراته، ويحاذي هذه السلسلة الجبلية سهل الجفارة ومساحته حوالي 18000 كيلومتر مربع، وهوذات تربة رملية حمراء، وطبقات كلسية.

أما مجموع مساحة مناطق الجماهيرية العربية الليبية الشرقية فتساوي 855000 كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة منطقة فزان كلها في حدود 551000 كيلومتر مربع.

يخضع الشريط الساحلي لمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل بالرغم من تعرض البلاد أحياناً لفترات جفاف وللزوابع الرملية والتحولات السريعة للرطوبة الجوية في مناطق الدواخل. أما المناطق الصحراوية فتتميز بشدة الحرارة وندرة المياه وارتفاع نسبة الأملاح في التربة الرملية والعواصف الرملية.

أما المحصولات الزراعية التي تنتجها الأرض الليبية فأهمها: التمر والزيتون والحمضيات وغيرها من نباتات المنطقة المعتدلة على البحر الأبيض المتوسط. أما مناطق الدواخل فتكثر فيها زراعة الحبوب كالقمح والشعير وبعض أنواع الفواكه

بالإضافة إلى الكرمة والتين وتربية المواشي .

بلغ عدد سكان ليبيا حسب إحصائية عام 1964 م حوالي 1,564,220 مليون نسمة، وفي عام 1965 م ارتفع العدد إلى 1,622,000 مليون نسمة، أما في عامي 1966 و1967 م فكان عدد السكان 1,682,000 و1,744,000 مليون نسمة على التوالي. وارتفع بعدها عام 1968 م فوصل حوالي 1,808,000 نسمة، وقارب عام 1969 م - عام الثورة - المليون نسمة، وتجاوز عدد سكان ليبيا عام 1971 م المليونين فكان عام 1971 م 2,010,000 مليون نسمة وعام 1972 م حوالي 2,203,000 مليون نسمة وعام 1973 م بلغ عدد سكان الجماهيرية العربية الليبية حوالي 2,349,000 مليون نسمة، وتجاوز عام 1974 م المليونين ونصف، وبلغ عدد سكان الجماهيرية لعام 1976 م حوالي 2,839,600 مليون نسمة، وبذلك فإن المتوسط السنوي المركب لنفس الفترة هو 3,7% وبلغت معدلات النمو لعام 1972 م و1973 م و1974 م حوالي 4,9% و 6,6% و 7,0% على التوالي. وبلغت نسبة الأطفال ما دون الخامسة عشرة في عام 1975 م في الجماهيرية العربية الليبية حوالي 52,6% وهي نسبة عالية جداً. علماً بأن هذه النسبة في العديد من بلدان العالم الثالث

تتراوح ما بين 42 إلى 45% ولا تتجاوز في البلدان الأوروبية الصناعية 25% وتشير التقديرات الإحصائية للنمو السكاني في الجماهيرية إلى أن هذه النسبة ستخفض تدريجياً. إذ ستصل عام 1980 م إلى 51,9% ، وتستمر في انخفاضها لتصل في عام 1990 م إلى 49,6% وتستقر عام 2000 على 47,6 وبلغت نسبة البالغين في المجتمع الليبي - الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 64 سنة - لعام 1975 م حوالي 44% أي أن نسبة غير العاملين في هذا المجتمع تعادل 56%، وهذه تعتبر ظاهرة عامة في البلدان النامية ولها بالطبع آثارها السلبية على الإنتاج.

أما بالنسبة للفئة ما بين 25 إلى 44 سنة وهي الفئة الأغزر إنتاجاً فتقدرها الإحصائية بحوالي 13,5% من مجموع السكان، ولا تزيد عن 40% من مجموع اليد العاملة القادرة على العمل. وهذه النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بنظيرتها في البلدان الصناعية.

تعيش غالبية الشعب الليبي بالقرب من الشاطئ المتوسط، وبلغت نسبة التكدس السكاني في المنطقة الساحلية حسب إحصائيات 1967 م حوالي 90% من مجموع الشعب الليبي. إذ تقع في هذا الساحل أكبر ثلاث مدن ليبية: طرابلس التي بلغ عدد سكانها لنفس العام حوالي 430 ألف نسمة،

وبنغازي وعدد سكانها 310 آلاف نسمة ومدينة الزاوية التي بلغ عدد سكانها لنفس الفترة حوالي 210 آلاف نسمة ويعادل عدد سكان هذه المدن الثلاث لنفس الفترة حوالي 54% من مجموع سكان الجماهيرية بينما لم تتجاوز نسبة عدد سكان المدن حتى عام 1954 م حدود 25 إلى 30% من مجموع سكان ليبيا في ذلك الوقت. وتشير الإحصائية السكانية لعام 1964 م أن نسبة سكان المنطقة الغربية إلى مجموع عدد سكان ليبيا بلغ حوالي 66%، بينما بلغ عدد سكان المناطق الشرقية حوالي 29% أما منطقة فزان فلم تزد نسبة السكان فيها عن 5%، وتواصل الإحصائية قولها بأن نسبة الحضر بلغت 80% بينما 20% من مجموع سكان ليبيا بدو، يعيش معظمهم في المناطق الشرقية. وقد عايشت ليبيا بعد اكتشاف النفط حركة هجرة للدواخل نحو المدن الساحلية، فقد ارتفع عدد سكان طرابلس من 13000 عام 1954 م إلى 69799 نسمة عام 1963 م، ثم ارتفع عام 1967 م فوصل إلى 430 ألف نسمة، وكذلك الأمر بالنسبة للمدن الليبية الرئيسية الأخرى، فقد ارتفع عدد سكانها بسرعة كبيرة جداً، وفي فترة قصيرة نسبياً. وهذا يشكل في حد ذاته مشكلة كبيرة لما رافقه من تضخم وتكدس سكاني داخل المدن يستلزم تحمل أعباء كبيرة وإضافية للتخطيط العمراني المدني،

وكان الحل السليم هو ما قامت به ثورة الفاتح من سبتمبر عندما انطلقت آخذة هذه المشاكل بعين الاعتبار بخطتها الثلاثية والخمسية (1973 - 1975 م) و(1976 - 1980 م) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتمادها سبل التخطيط والتنمية الأفقية والرأسية، وذلك بتنوع الإنتاج وتوزيع المنشآت والمشاريع المختلفة لتشمل الأرض الليبية من أقصاها إلى أذناها.

وكان هذا التخطيط الاقتصادي الاجتماعي - الذي سنتعرض له فيما بعد بالتفصيل عاملاً مساعداً لمعالجة العديد من نقاط الاختناق التي خلفتها العهد البائدة.

أما الأقليات الأجنبية فقد بلغ عددها عام 1963 م ما بين 30000 إلى 32000 ، منهم 26693 إيطالياً وكانوا يعيشون في طرابلس ، أما عدد اليهود فقد انخفض من خلال الهجرة إلى فلسطين بعد عام 1948 م من 4500 إلى 200 في المنطقة الشرقية ومن 30000 إلى 6287 في طرابلس . وهناك أقليات أخرى كالمالطيين واليونان وهم يعملون في التجارة وصيد الأسماك ، أما عدد الجنود الأمريكيين في قاعدة هويلس (عقبة بن نافع) فقد بلغ حوالي 10000 عسكري .

دخلت ليبيا الحظيرة الإسلامية في القرن السابع بعد فتح

مصر على يد القائد العربي المسلم عمرو بن العاص، وكان ذلك في عهد الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب، وتبع الفتح الإسلامي قوافل الهجرة العربية الأخيرة إلى ليبيا.

ومن أهم القبائل العربية التي اتجهت من الجزيرة العربية إلى ليبيا فيما بعد قبائل بني هلال وبني سليم. إذ استقر بنو هلال في المنطقة الشرقية بوجه عام وانتشروا فيما بعد عبر المنطقة الغربية حتى تونس ومن أهم فروع بني هلال قبائل أولاد علي التي تركزت في المناطق الشرقية من ليبيا حتى وصلت دلتا النيل شرقاً وقد عمت القبائل العربية معظم الشمال الأفريقي.

بقيت طبيعة الشعب الليبي بلا شك بدوية، ولم يسبق أن سيطرت المدن على دواخلها، وقد لعبت العفة البدوية وحياة التقشف دوراً هاماً في منع إدارة الأتراك في عهد العثمانيين وإيطاليا الفاشسية من بسط نفوذهما على الدواخل وأرغمت الاستعمار الإيطالي على الاكتفاء والتمركز على السواحل «وبسبب حب الحرية والاستقلال المتأصل لدى البدو صُدت إيطاليا في أعنف مراحل استعمارها الفاشستي من التغلغل في الدواخل، وبقي نفوذها لا يتعدى المدن الساحلية». هذا ما شهد به كذلك غيرنا من الكتاب الغربيين في كتاب صدر عن

معهد التجارة الخارجية في ألمانيا الغربية عام 1967 م بعنوان «البناء الاقتصادي في أفريقيا: ليبيا البلد النامي». إن موقع ليبيا الجغرافي الاستراتيجي جعلها عبر التاريخ القديم والحديث محط أطماع الغزاة والمستعمرين. ومن جهة ثانية فإن التطلع نحو الاستقلال الذاتي والتحرر، كان ردة فعل تظهر واضحة بعنفها العفوي الذي صقلت به طبيعة البدوي والمسلم ذي النزعة التحررية، وصاحب الاستقلال والتكشف والعزة والكرامة التي صقلت بها البداوة العربية، وميزت ذاتية هذا الإنسان عبر التاريخ: فعندما يرجع المؤرخ إلى دراسة التاريخ الليبي يلاحظ أن التجارب الليبية في عصرنا الحاضر صقلت بكفاحها ضد الإمبريالية. فقد تعرضت ليبيا عام 1911 م للغزو الإيطالي، وبدأ هناك كفاح مرير ضد هذا الغزو الإستعماري، واستمر كفاح الشعب الليبي ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي عبر الحرب التي شملت معظم شمال أفريقيا والتي فقدت فيها المنطقة الشرقية من ليبيا وحدها ما يزيد عن 180 ألفاً من مجموع سكانها الذين لم يكونوا يزيدون آنذاك عن 300 ألف مواطن، وقد مكنت ميولات إدريس السنوسي للتبعية البريطانية أن يحتل موقع القمة في جنوب شرقي ليبيا. وفي عام 1917 م وقع إدريس الذي أصبح فيما بعد ملكاً إتفاقية بتسليم طرابلس

للإيطاليين والسيطرة على جزء كبير من الساحل الليبي، وبالأخص المنطقة الغربية منه، كما نصت هذه الإتفاقية على تجريد القبائل العربية الليبية من السلاح مقابل اعترافهم له بلقب الأمير. ولم يكن ذلك إلا استراحة هدنة للمستعمر، فقد عاود الفاشيست عام 1923 م مواصلة الغزو واحتلال المزيد من المناطق الليبية، وقام الجيش الإيطالي الفاشيستي بممارسة حرب إبادة جماعية إستعملت فيها جميع أنواع الأسلحة والغازات السامة ضد الثوار والعُزّل من الشعب الليبي على السواء، وبالرغم من أنه لم يزد تسليح الثوار الليبيين عن السلاح الفردي فقد استمروا في نضالهم ومقارعتهم للإيطاليين حتى عام 1934 م. أما صاحب لقب الأمانة فقد فر منذ عام 1923 م إلى مصر، وإدعى فيما بعد قيادة حرب المقاومة التي قادتها الجماهير الشعبية بإمرة شيخ الشهداء عمر المختار.

كانت نتائج الحرب الإيطالية ضد الشعب العربي الليبي فادحة، إلا أنها كانت أكثر فداحة على ثروة ليبيا الحيوانية، وعلى سبيل المثال كان عدد الأغنام عام 1910 م يقدر بحوالي 713000 انخفض عام 1933 م ليصل 98000، وانخفض عدد الماعز من 546300 إلى 25000 وعدد الجمال من

83300 إلى حوالي 2600 ، وعدد الأبقار من 23600 إلى 8700 وعدد الخيل من 27000 إلى 1000 .

لقد قاد المجاهد عمر المختار ثورة القبائل الليبية ضد الغزو الإيطالي لمدة تسع سنوات . وفي 11 سبتمبر 1931 م وقع عمر المختار بعد قتال عنيف في الأسر وبعد خمسة أيام فقط أعدم شنقاً ، ولم تخمد الثورة الليبية إلا عام 1934 م إلا أنها ما لبثت أن اشتعلت عام 1938 م مرة أخرى . وعندما تمكنت القوات البريطانية والحلفاء من طرد القوات الإيطالية وحليفاتها الألمانية أثناء الحرب العالمية عام 1942 م بدأ الكفاح الليبي يأخذ أسساً جديدة ، إلا أن بريطانيا سارعت برفع مقام إدريس السنوسي في شرقي ليبيا وحرمت المنطقة الغربية من أي حق وأخذت تهدد بإعادة منطقة طرابلس للإيطاليين ولم يدعن الشعب الليبي لمثل هذه التهديدات بل قاومها وزاد من تمسكه بعرويته عندما ثار في الشوارع وأطاح بكل ما هو أجنبي غريب عن عرويته وعربيته ، وكان من نتائج ثورته واحتجازه إزاحة أسماء الشوارع المكتوبة بالإيطالية لتحل محلها أسماء عربية وكثيراً ما تكررت هذه الظاهرة بعد الحرب .

أما في مشرق ليبيا فقد تعاون إدريس مع الاستعمار

البريطاني على قهر كل محاولة للتحرر، وتشكيل حياة ديمقراطية واستمر إدريس يؤيد تقسيم البلاد بهدف إبقاء المنطقة مستقرة. إلا أنه بالرغم من ذلك لم تخمد جذوة المقاومة الليبية التي استمرت تطالب بسحب جميع القوات الأجنبية من ليبيا، مؤكدة على ضرورة وحدة ليبيا الوطنية. أمام هذا التحدي اتبعت بريطانيا ومعها الولايات المتحدة أساليب المراوغة، وغيرت من تكتيكاتها، إذ ساعدت إدريس للحصول على لقب «ملك» وعمدت السياسة الاستعمارية... البريطانية والأمريكية إلى عقد اتفاقيات تسمح لقواتها العسكرية بإقامة القواعد العسكرية فوق التراب الليبي وتعطيها حق التحرك العسكري فيها وإرهاب سكان المنطقة. وقد أدى هذا الاستخفاف والقهر إلى استمرار النضال والكفاح الليبي ضد الأجنبي الدخيل وبالتالي قاد كل ذلك إلى ثورة أول سبتمبر 1969 م التي فتحت الطريق إلى عصر جديد، عصر الجماهير وسلطة الشعب.

إن تاريخ ليبيا لم يبدأ عام 1911 م، فالتجارب والصراعات ضد الامبريالية والقوى الاستعمارية أقدم بكثير. فليبيا كغيرها من البلدان الدافئة مأهولة بالسكان منذ آلاف السنين فقبل 8000 سنة عاش في الجبال الجنوبية فلاحون ورعاة

وقد خلفوا بعدهم كثيراً من النحوت والصور على الصخور.
وقد عاش الليبيون مرحلة من التبادل والمقايضة مع مملكة
الفراعنة وأخذوا منهم وأعطوهم حضارياً حتى أجبرهم الزحف
الصحراوي والجفاف إلى الرحيل عن بعض مناطقهم ودخلوا
الجندية المصرية وسرعان ما تولى الليبيون أمور السلطة على
ضفاف النيل. ثم تبع ذلك فيما بعد نزول الفينيقيين منطقة
طرابلس حيث شيدوا فيها المدن البحرية. أما في شرق ليبيا فقد
أوجد اليونان لهم مراكز تجارية فيها وتبع ذلك الرومان وبعدهم
الونداليون. وفي عام 642 م جاءت الدعوة الإسلامية وانتشر
الإسلام وعم الشمال الأفريقي كله. وبعد الخلافة الأموية
قامت دويلات مختلفة إلا أن ليبيا تعرضت عام
1146 - 1158 م لاجتياح النرمنديين. وفي عام 1354 م
تعرضت ليبيا لغزو إيطالي لأول مرة إلا أن الغزاة لم يتمكنوا من
تثبيت وجودهم ثم جاء الإسبان بعد ذلك بحوالي 160 سنة
لكنهم سلموا طرابلس للمالطيين. وبعد إحتلال العثمانيين
لمصر توجهوا عام 1517 لمهاجمة فرسان القديس.

وفي ظل الحكم العثماني الذي لم يتجاوز نفوذه الشريط
الساحلي ظهرت الأهمية البحرية لطرابلس وبنغازي ودرنة التي

سيطرت على الطريق التجارية الافريقية عبر الصحراء نحو الجنوب. وقد قام شركاء هذه المدن وأعداؤها في الوقت ذاته الإنجليز والفرنسيون الذين قاموا عام 1676 م (الإنجليز) وعام 1685 م (الفرنسيون) بتدمير طرابلس ثم عقدوا بعدها مع المدن الليبية اتفاقيات تبادل تجاري.

وفي عام 1711 م انفصلت طرابلس عن العثمانيين وأعلنت استقلالها الذي استمر حتى عام 1835 م وفي تلك الفترة ربطتها مع الفرنسيين علاقات وطيدة. ولهذا السبب دعمت حملة نابليون على مصر. إلا أن ذلك ترك للإنجليز مجال الظهور ودفع الأمريكيين لخوض حربهم الاستعمارية الأولى ضد ليبيا، فقد هاجمت البحرية الأمريكية طرابلس عام 1804 م وقذفتها بنيران مدفعتها. وبعد سنة واحدة قامت مجموعة إرهابية شكلها القنصل الأمريكي في مصر بمهاجمة درنة ونهب ما فيها.

لقد عايش الشعب الليبي مختلف أنواع الغزو الاستعماري وقاومها وعاش في الوقت ذاته أنواع الأوبئة والجوع والفاقة إلا أنه كان ينهض ويهب بين الفينة والأخرى

للدفاع عن حريته . وقد حاولت فرنسا تثبيت أقدامها لكنها عندما هزمت عام 1870/1871 م أمام الجيش البروسي الألماني تداخلت المصالح وامتدت مصالح الألمان إلى ليبيا . وفي عام 1875 م حاولت البحرية الأمريكية الظهور أمام السواحل الليبية لإيجاد قاعدة لها في طبرق وهددت بتدمير طرابلس إلا أنها أرغمت على التراجع والانسحاب .

وهكذا فإن تجارب الشعب العربي الليبي عريقة عبر الماضي السحيق . إنها تاريخ الكفاح وحب الحرية والآلام المريرة التي جلبتها الحملات الأجنبية وبلا شك فإن معرفة الشعب الليبي لتاريخه ستساعده على تفهم مشاكله في أيامنا هذه والتغلب عليها لبناء مستقبله ورفاهيته .

ظروف وأحوال الاقتصاد العربي الليبي
قبل قيام الثورة

حتى عام 1961 م بقيت ليبيا تعتبر اقتصادياً من أفقر بلدان العالم. وقد قدر متوسط دخل الفرد الليبي عند إعلان الاستقلال بحوالي 12 د.ل. تضاعف حتى عام 1958 م فوصل حدود 44 د.ل. ومنذ اكتشاف النفط وتصديره بدأ متوسط دخل الفرد الليبي يرتفع بسرعة. أما مرحلة ما قبل اكتشاف النفط فكانت العوامل الإنتاجية مرتبطة بالأرض والزراعة بشكل وثيق. وفي هذا الوقت نشأ خلل وكثير من المفارقات الاجتماعية والاقتصادية منها التوزيع السكاني وخاصة في الشريط الساحلي والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن. وكان من الصعب إحداث أي توازن في ظل ذلك الظرف الاقتصادي. ولما كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي الليبي قبل العثور على النفط لا يختلف عن أوضاع البلدان الفقيرة، فقد أحدث النفط فيما بعد تغيرات جذرية لم يتوقعها الخبراء الاقتصاديون من قبل، وظهر ذلك بشكل واضح على جانب الدخول من الميزانيات السنوية لليبيا. فبينما لم يتجاوز دخل

ميزانية عام 1955 م / 1956 م 13,331 مليون دينار ارتفع دخل ميزانية عام 66/65 م إلى 133,453 مليون دينار. وبينما لم تتجاوز قيمة الدخل من النفط عام 1956/55 م 51 ألف دينار ليبي وفي حدود 0,38% إرتفعت قيمة عائدات النفط بعد عشر سنوات - عام 1966/65 م فوصلت 83,618 مليون د.ل. أو ما يعادل 62,65% من مجموع الميزانية العامة. وهكذا أصبحت عائدات النفط تتعاظم أهميتها بالنسبة للميزانية العامة للدولة، وخاصة إذا ما أخذت الضرائب وأجور العاملين ودخول إنتاج الغاز الطبيعي بعين الاعتبار. وبهذا التطور السريع أصبحت فرصة الاستقلال الاقتصادي في ليبيا قريبة المنال وسهلة التحقيق إذا اتبعت أساليب التصميم الاقتصادي والتنمية السليمة. إلا أنه لم يكن مفاجئاً أن إنتاج النفط جلب معه المال وإنما رافق ذلك الكثير من المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي لم يعمل على معالجتها وتخفيف حدتها بالشكل المطلوب والممكن. فبدل أن ينعكس ارتفاع عائدات النفط على مشاريع التنمية الاقتصادية والإجتماعية لتأهيل الإقتصاد الوطني للسير في طريق الاستقلال وتنويع مصادر الدخل والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ورفع طاقاتها الإنتاجية لتصبح فيما بعد تشكل بديلاً للدخول النفطية المرتفعة بإيجاد القاعدة

الصناعية وثبتت دعائمها والإهتمام بقطاع الزراعة . بدلاً من ذلك أفسح المجال أمام الشركات الاحتكارية على مصراعيه وانخفض معدل دخول القطاعات الإنتاجية الأخرى . فبينما كان نصيب الزراعة من مجموع الإنتاج الإجمالي العام 26,1% عام 1958 م انخفض عام 1964 م إلى 6,7% ولم يتجاوز عام 1966 م حدود 4,6% . أما الصناعات التحويلية فكانت عام 1958 م تشكل نسبة 11,5% من مجموع الإنتاج الإجمالي العام انخفضت عام 1964 م إلى 3,4% ووصلت عام 1966 م إلى 2,6%.

وبما أن الزراعة كانت قبل اكتشاف النفط القطاع الأهم في اقتصاد ليبيا فلا بد من التعرف على وضع الاقتصاد الزراعي والتحولات الاقتصادية بعد اكتشاف النفط وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص الزراعة منها . ولكي نخرج ببعض النتائج يجدر بنا تقسيم هذا إلى مرحلتين : مرحلة ما قبل الفاتح من سبتمبر 1969 م ، ومرحلة عهد الثورة مستأنسين بخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي نفذت أو هي قيد التنفيذ .

أهميّة النفط
وآثاره على الاقتصاد العربي الليبي

احتل النفط منذ عهد بعيد أهمية كبيرة وأصبحت له الصدارة في مجال الطاقة، فهو وبلا شك من أهم السلع الاستراتيجية في عصرنا هذا لكونه من الخامات التي تعتمد عليها صناعات كثيرة متعددة وخاصة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. فبينما كان النفط يحتل 20,2% من الطاقة المستخدمة، والغاز الطبيعي 5,8% عام 1937 م ارتفع النفط عام 1960 م إلى 43,1% والغاز الطبيعي إلى 15,1%، وأخذ نصيب النفط والغاز من مجموع موارد الطاقة المحركة يتزايد أهمية، وقد تضاعفت حاجة الانسان للنفط نتيجة للتقدم المستمر، مما دفع بلدان العالم للتسابق على التنقيب عن النفط والتنافس على امتلاك منابعه حتى أن اكتشافه في الدول النامية لم يقتصر على جلب النعمة والغنى لها بل أحياناً رافق ذلك نقمة عليها. فهو من ناحية عامل مساعد رئيسي لتعويض البلدان النامية عما أصابها من ركود وتخلف، لكنه من جهة ثانية أثار لعاب البلدان الصناعية القوية وخاصة الإستعمارية منها،

لامتلاكه والسيطرة على منابعه .

من هنا نستطيع أن ندرك مدى النعمة والنقمة التي يجلبها النفط باكتشافه وإنتاجه الضخم .

لقد ظهرت الدلائل الأولى على وجود نفط في ليبيا منذ عام 1914 م عندما انبعثت غازات نفطية بسيدي المصري - طرابلس - على عمق 160 متراً ، وفي زليطن عام 1928 م ، وفي تاجوراء عام 1934 م ، كما عثر عام 1937 م في الملاحه بطرابلس على آثار النفط في مقر بئر عمقها 259 متراً .

بناء على ذلك قام الإيطاليون بالتنقيب عن النفط عام 1938 م إلا أن الحرب العالمية الثانية حالت دون استمرارهم . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اهتم كثير من الشركات العالمية بالتنقيب عن النفط في الأراضي الليبية .

وعندما اكتشف الفرنسيون عام 1954 م النفط قرب الحدود الشرقية الجزائرية سارعت شركة اسو بضمان حق التنقيب لها في منطقة فزان ، إلا أن الاكتشاف لم يكن مشجعاً في بادئ الأمر ، وبعد استصدار قانون النفط الوطني عام

1955 م ، «رقم 55/25 » حصلت شركتا اسو ونيلسون ويثكرهانت في 20/11/1955 م على حق التنقيب. بعدها اشتدت حمى منافسة الشركات الاحتكارية، إذ بلغ عدد الحقوق الممنوحة للتنقيب عن النفط في الأراضي الليبية حوالي 35 حق امتياز لـ 35 شركة، وارتفع هذا العدد فبلغ عام 1963 م حوالي 87 حق تنقيب لحوالي 25 شركة احتكارية عالمية معظمها أمريكية، وشملت حوالي 55% من مساحة الأراضي الليبية، وقد بلغت مساحة امتيازات حق التنقيب هذه حوالي 87152 كيلومتراً مربعاً بالإضافة إلى حوالي 28138 كيلومتراً مربعاً من الشواطئ الليبية.

لقد بدأ تاريخ إنتاج النفط الليبي بعد 18/4/1959 م عندما اكتشفت شركة اسو أول بئر نفطي في منطقة سرت، وقد بلغ إنتاج هذه البئر في تاريخ 10/6/59 م حوالي 17500 برميل/اليوم. أما عدد الآبار التي حفرت منذ عام 1955 م إلى نهاية أكتوبر 1963 م فقد بلغ 930 بئراً منها 410 كانت منتجة وحوالي 518 جافة بالإضافة إلى بئرين للغاز الطبيعي، وبنهاية أكتوبر عام 1963 م بلغ مجموع ما كانت تنتجه آبار ليبيا النفطية حوالي 590763 برميلاً/اليوم، وكان أعماقها على عمق 15960 قدماً.

هذا ويعتبر استخراج النفط الليبي أقل تكلفة إذ يبلغ متوسط عمق الآبار ما بين 2000 إلى 1000 قدم، وقد بلغت صادرات النفط الخام حسب ما أورده مركز المعلومات الاتحادي للعلاقات التجارية في كولونيا - ألمانيا الغربية - في كتابه «البناء الإقتصادي في أفريقيا، ليبيا البلد النامي»⁽¹⁾ صفحة 33، 202 كالتالي:

السنة	برميل	مليون د. ل.	من مجموع الصادرات
1961	5245,4	4,138	63,5
1962	65503,5	46,967	95,8
1963	167787,9	131,823	98,7
1964	314308	248,079	99,2
1965	443129	280,326	99,4

1 - البناء الاقتصادي في إفريقيا - ليبيا البلد النامي صفحة 33 ، 202 .

Wirtschaftlicher Aufbau in Afrika: Das Entwicklungstand

Libyen: Bundesstelle fuer Aussenhandels information

Koln 1967 S.33,902

ولم تنته سنة 1965 م حتى فاق إنتاج النفط الليبي الإنتاج العراقي، وفي الربع الأول لعام 1966 م بلغ إنتاج ليبيا من النفط الخام حوالي 126267520 برميلاً.

وحسب تقارير أمانة التخطيط حول النمو الاقتصادي للفترة من 1964 م حتى عام 1971 م فقد دخل الاقتصاد الليبي مرحلة جديدة بسبب اكتشافات النفط الضخمة، إذ أدى ذلك إلى زيادة النمو الحقيقي مقاساً بالناتج (الدخل) المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة 1964 م من 364,6 مليون د.ل. عام 1964 م إلى 926,5 مليون د.ل. عام 1971 م، وبمعدل نمو مركب قدره 14,2% وزادت عائدات النفط من 195,7 مليون د.ل. عام 1964 إلى 538,6 مليون د.ل. عام 1971 م، وبمعدل 154,3% ومعدل نمو سنوي يعادل 15,6%، ووفر هذا الدخل الإمكانيات المالية التي كان بالإمكان استثمارها لتنمية الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وقد زاد الدخل الإجمالي الحقيقي المتولد عن ذلك من 168,9 مليون د.ل. إلى 387,9 مليون د.ل. خلال نفس الفترة وكان معدل النمو السنوي المركب 12,6%، وقد تميز هذا النمو بكونه تولد عن الخدمات ذات الانتاجية المنخفضة.

وإذا ما تتبعنا تطور الدخول النفطية حتى عام 1970 م لاحظنا أن دخل ليبيا من صادرات النفط الخام استمر في الارتفاع فبلغ عام 1966 م حوالي 351,2 مليون د.ل. ووصل عام 1967 م إلى 416,4 مليون د.ل. ثم ارتفع عام 1968 م و 1969 م و 1970 م إلى 667,3 و 771,9 و 841,1 مليون د.ل. على التوالي، وقد بلغ معدل الزيادة بين عام 1964 م حتى 1971 م حوالي 286,7%، وبلغ المتوسط السنوي المركب حوالي 21,3% وبالرغم من هذا النمو المفرط فهناك خطورة التقدير إذا تركت هذه الأرقام المجردة بدون تحليل ومقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فبينما كانت حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1958 م لا تتعدى 6,9% وصلت عام 1964 م إلى 53,7% واتخذت شكلاً تصاعدياً على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى حتى وصلت عام 1970 م إلى حوالي 66,4% من مجموع الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي.

وشكلت بالمقارنة مع مجموع الصادرات نسباً عالية جداً حتى طغت على الصادرات بشكل عام، ففي حين لم تشكل نسبة صادرات النفط الخام لعام 1961 م من المجموع الكلي لصادرات ليبيا، إلا 63,5%، ارتفعت عام 1962 م إلى

95,8% ، ووصلت عام 1963 م إلى 98,7% ولم تمض عشر سنوات حتى كانت هذه النسبة تعادل 99,7% من مجموع صادرات ليبيا عام 1971 م . وهذا يعني أن تطور إنتاج النفط نما بسرعة كبيرة ، بينما بقيت بقية القطاعات الاقتصادية على حالها دون إحراز أي نمو يذكر، وبقي نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى في حدود ضيقة جداً لعدم وجود التخطيط والاهتمام المباشر بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وإهمال التنمية الاقتصادية الاجتماعية في تلك العهود البائدة، وقبل أن نتحول إلى معالجة تلك القطاعات وإلقاء الضوء عليها. لا بد من الإشارة إلى بعض التقصيرات بخصوص تبديد ثورة البلاد، وعدم الحرص عليها أو المطالبة حتى ضمن قوانين النفط، ومنح حق الإمتيازات بحق ليبيا من عائدات النفط.

فعلى سبيل المثال ينص قانون النفط الوطني رقم 25 / 55 الصادر بتاريخ 23 / 12 / 1955 م من الناحية النظرية في جزئه الأول فقرة 15 على حق حصول ليبيا على نسبة ثنائية من سعر البيع في الميناء من شركات النفط، وينص كذلك على وجوب تقديم الشركة المستندات والوثائق لإثبات قيمة هذه النسبة . أما من الناحية العملية فلم تطالب الحكومة الليبية آنذاك بهذا

الحق. وقد استغلت معظم الشركات النفطية العاملة ذلك الإهمال، وكانت الخسارة الليبية من جراء ذلك، وحسب تقدير مركز المعلومات التجارية الخارجية الاتحادي في ألمانيا الغربية - كولونيا - صفحة 196 مرتفعة جداً. فمنذ بدء تصدير النفط الخام - سبتمبر 1961 م وحتى نهاية عام 1965 م قدر المركز المشار إليه أعلاه خسارة ليبيا بحوالي 337 مليون دولار، أو ما يعادل 34 سنتاً في البرميل فقط لعدم مطالبة الحكومة الليبية بحقوقها في تلك النسبة الإضافية، وهناك من الإهمال الواضح ما يثير النفس عندما يلاحظ أن وزارة النفط الليبية كانت تعي ذلك وعلى علم أكيد بالمخالفات الصريحة التي تمارسها شركات النفط المختلفة فعلى سبيل المثال سجلت وزارة النفط عام 1964 م متوسط دخل البرميل الواحد لمجموعة الأوسيس بحوالي 55 سنتاً، بينما كان متوسط دخل برميل النفط الخام لشركة اسوفي حدود 90 سنتاً، ويقدر المركز الاتحادي الألماني الآنف الذكر بأن أسعار أوسيس المعلنة للنفط كانت تخفض إلى حدود 70% من حقيقتها.

والمعروف أن مجموعة الأوسيس كانت ثاني أكبر شركة نفطية عاملة في ليبيا بعد اسوأما الخسارة لمتوسط سعر بيع النفط الخام الليبي منذ بدء تصديره فكانت لعام 1961 م حوالي

2,19 دولار للبرميل ، وكانت سنة 1962 م حوالي 2,01 دولار للبرميل . أما عام 1963 م فبلغت 1,93 دولار للبرميل ، ووصلت ما بين 1,77 إلى 1,80 دولار للبرميل عام 1964.

وقد بلغ متوسط الخسارة للبرميل حتى نهاية 1965 م حوالي 34 سنتاً ، وهذا يعني أن الشركات الاحتكارية المنتجة للنفط الليبي ، كانت تعبت وتنهب خيرات الشعب الليبي وثروته الطبيعية على مرأى ومسمع الحكومة الليبية دون أن تكلف هذه نفسها أمر المطالبة بما هو متفق عليه قانونياً ، بينها وبين شركات النفط الاحتكارية العاملة ضمن الحدود الليبية ، وأقل ما يقال هنا أن كون الحكومة الليبية لم تحرك ساكناً منذ بدء تصدير النفط وحتى نهاية عام 1965 م ، بالرغم من اطلاعها ومعرفتها الأكيدة بحق شعبها الضائع ليس إلا تفريطاً بحق متفق عليه .

وقد ظهر هذا التفريط بشكل أكثر وضوحاً من خلال تأخير استصدار قانون نفط جديد عام 1964 م يتماشى مع الثروة العامة للأوبيك ، كلف الدولة فارق خسارة قدرت بحوالي 27 مليون د.ل. لعام 1964 م وحده .

أما تطورات عائدات النفط الخام الليبي وتأثيرها على الميزانية

العامة فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي⁽¹⁾:

السنة المالية	مجموع الدخل د.ل.	عائدات النفط د.ل.	نسبة عائدات النفط من مجموع
1961/60 م	22,356,000	115,000	% 0,51
1962/61 م	25,703,000	1,992,000	% 7,75
1963/62 م	36,027,000	7,190,000	% 19,95
1964/63 م	63,369,000	23,840,000	% 37,62
1965/64 م	86,020,000	54,710,000	% 63,61
1966/65 م	133,453,000	83,618,000	% 62,65
1967/66 م	190,926,000	141,861,000	% 74,30
1968/67 م	224,000,000	170,000,000	% 75,89
1969/68 م	345,000,000	275,000,000	% 79,71
1970/69 م	426,310,200	303,000,000	% 71,07

1 - الجمعيات التعاونية في ليبيا كلاوس بيتر ص 33

1 — Genossenschaften in Libyen

Entwicklung, Stand und Struktur des libyschen Genossenschaftswesens

Klaus — Peter Treydte S.33.

كان لهذا التصاعد المستمر في عائدات النفط أثره الكبير على الميزانية العامة في ليبيا فبينما لم يكن عام 1961/60 م إلا في حدود 0.51 % من مجموع دخول الميزانية العامة نراه في تصاعد مستمر إذ وصل عام 1969/68 م إلى حوالي 275 مليون د.ل. أو ما يعادل 71 , 79 % من مجموع واردات الميزانية العامة.

لم تقتصر عائدات النفط على زيادة الدخل المحلي الإجمالي العام فقط، بل كان لها أثرها على القطاعات الإنتاجية الأخرى فبينما اتجهت أنظار المزيد نحو الكسب والعمل في المجالات التي يؤثر عليها إنتاج النفط بالضرورة ولازدهارها اتصال مباشر وغير مباشر بهم، يلاحظ الإهمال الرسمي بشكل خاص - بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. فبدل أن تستغل الحكومة تطور العائدات النفطية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى نجد أنها لم تعرها الإهتمام اللازم حتى أن حصة قطاع الزراعة التي كانت عام 1958 م تشكل أكثر من ربع مجموع الدخل المحلي الإجمالي انخفضت إلى حدود 5 % منه.

أما الصناعات التحويلية التي كانت حصتها في نفس الفترة تساوي 11 , 500 % من مجموع الدخل المحلي الإجمالي

فقد انخفضت إلى حدود 2,6% وبينما بقيت حصة القطاعات الاقتصادية من الناحية الرقمية شبه ثابتة ارتفع إنتاج النفط حتى أصبح عام 1968م / 1969م يشكل 79,71% من مجموع دخل ميزانية الدولة.

كذلك كان لا بد لارتفاع إنتاج النفط الخام المتزايد أن يؤثر في العلاقات التجارية وعلى ميزان المدفوعات الليبي، فالحاجة إلى معدات لحقول النفط وما تولّد عن نمو القوة الشرائية الخاصة والعامة بالضرورة، من زيادة في الطلب على الآلات وغيرها من الواردات كالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية جعل حجم التجارة الخارجية الليبية يقفز من 11,198 مليون د.ل. عام 1954م ليصل بعد عشر سنوات أي عام 1964م إلى 104,379 ملايين د.ل.، مقابل ذلك فقد قفزت قيمة صادرات ليبيا للفترة نفسها من 3,668 مليون د.ل. إلى 250,166 مليون د.ل. وكان لا بد أن يظهر كل هذا من خلال الميزان التجاري، فبينما كان عام 1954م وحتى عام 1962م يعاني من عجز بلغ عام 1954م حوالي 7,360 وصل عام 1962م وحده إلى 22,980 مليون د.ل. بدأ الميزان التجاري يعطي فائضاً بلغ عام 1963م حوالي 49,575

مليون د.ل. ، وعام 1964 م حوالي 148,735 مليون د.ل. واستمر إرتفاعه التصاعدي فكان عام 1965 م أكثر من 170 مليون د.ل. ، وإذا ما تعرضنا لتحليل إتجاهات التجارة الخارجية الليبية من عام 1960 م وحتى عام 1970 م لاحظنا أن نصيب النفط الخام أصبح يطغي على حجم قيمة الصادرات بشكل يكاد يكون كاملاً.

والجدول التالي يوضح ذلك :

السنة	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	قيمة صادرات النفط الخام	الميزان التجاري	% للنفط من مجموع الصادرات
1960	60,388	3,111	0,115	36,285	0,51
1961	53,274	6,519	4,138	45,310	63,5
1962	73,444	49,016	46,967	22,980	95,8
1963	85,277	133,535	131,823	49,575	98,7
1964	104,379	253,1	248,079	148,735	99,2
1965	114,416	284,50	280,326	170,005	99,4
1966	144,700	355,400	351,0	210,700	98,2
1967	170,100	420,700	416,4	250,600	99,0
1968	230,200	669,900	667,3	439,700	99,6
1969	230,3	774,000	771,9	532,700	99,7
1970	198,0	884,90	841,1	646,900	99,6

I — Wirtschaftlicher Aufbau in Afrika: Das Entwicklungs Land Libyen S 140

وعن: النمو الاقتصادي للفترة: 1964 - 1971 م - الفصل السابع - العلاقات الاقتصادية الخارجية - جدول تطور الواردات من السلع للفترة 1964 - 1971 بالاسعار الجارية بالمليون دينار وحسب الاحصائيات الجمركية.

وعن: جدول تطور الصادرات من السلع لفترة 64 - 1971 حسب الاحصائيات الجمركية.

يظهر الجدول أعلاه نمواً هائلاً في الصادرات بصفة عامة ناتجاً عن الإرتفاع التصاعدي والسريع في صادرات النفط بعد بدء إنتاج هذه المادة الخام. فبينما كانت قيمة الصادرات النفطية لا تزيد عن بضعة أعشار في المئة ارتفعت خلال سنة واحدة فوصلت عام 1961 م إلى 63,5 من مجموع قيمة الصادرات الليبية واستمر هذا الارتفاع فوصل عام 1969 م إلى 99,7% من مجموع قيمة الصادرات الليبية.

في المقابل يلاحظ أن هناك إنخفاضاً في الصادرات من غير النفط، وهذا يعني أن القطاعات الاقتصادية الأخرى قد أصابها الركود، بينما استمر حجم الاستيراد وقيمه في الإرتفاع.

أما ميزان المدفوعات فبقي سلبياً، ولم يتم التعادل بين الصادرات والواردات إلا في خلال عام 1963 م، إرتفعت بعدها الصادرات ارتفاعاً تصاعدياً حاداً حتى أنها بلغت عام 1965 ضعف قيمة الواردات، وبلغت عام 1969 م ثلاثة أضعاف الواردات تقريباً. إلا أن صادرات النفط الخام كانت بالطبع تشكل 99,7% من مجموع الصادرات الليبية.

وإذا ما تتبعنا الصادرات الليبية غير النفط وجدنا أن معظمها أو كلها كانت حتى عام 1970 م من قطاع الزراعة.

فبينما بلغت قيمة صادرات ليبيا من القطاعات الاقتصادية - الزراعة ومشتقاتها - لعام 1960 م حوالي 3,111 مليون د.ل. إنخفضت قيمتها عام 1961 م فبلغت 2,383 مليون د.ل. ثم تتابع إنخفاضها فكانت عامي 1962 و 1963 م حوالي 2,030 و 1,713 مليون د.ل. على التوالي. أما عام 1965 م فلم تزد قيمة مجموع الصادرات الليبية - عدا النفط - عن 1,681,482 د.ل. .

أما تأثير النفط على الميزانية العامة فكان كبيراً. فبينما كان حجم الميزانية العامة للدولة عام 1955/ 1956 م في حدود 13,331 مليون د.ل. ارتفع حجمها حتى عام 1961/ 1962 م إلى حوالي 25,703 د.ل. . نلاحظ تطوراً مفاجئاً وكبيراً في حجم الميزانية العامة للدولة بعد البدء في تصدير النفط. فقد بلغ حجم الميزانية العامة لعام 1963/ 1964 م حوالي 65,1 مليون د.ل. ارتفع بعدها عام 1964/ 1965 م فوصل 85,8 مليون د.ل. وكان حجم الميزانية العامة لعامي 1965/ 1966 م حوالي 165,8 و 187,8 مليون د.ل. على التوالي ووصل في أعوام 1967/ 1968 م و 1969/ 1968 م حوالي 224,000

و 345,000 و 426,310 مليون د.ل. على التوالي، وبالرغم من ضخامة هذه الميزانيات فلم يتجاوز ما خصص منها للتنمية والتطور 9 ملايين د.ل. لعام 1962 / 1963 م وحوالي 21,7 للسنة المالية 1963 / 1964 م ثم ارتفع بعدها فوصل للسنة المالية 1964 / 1965 م حوالي 32,55 مليون د.ل. ، وفي عام 1966 / 1967 حوالي 90,9 /مليون دينار ليبي .

تطوّر النّاتج (الدّخل) المحلّي
وتأثير العائدات النّفطية حتّى عام 1970م

في السنوات الأولى بعد إعلان استقلال ليبيا كانت ميزانيتها السنوية العامة تعتمد على الإعانات الخارجية، وما تحصل عليه من انجلترا والولايات المتحدة مقابل القواعد العسكرية، وباكتشاف النفط بدأت ليبيا تتحرر من هذه الضائقة وبعد استصدار قانون 1962/12/8 م 1963/4/27 م اللذين ينصان على مركزية الإدارة، بعد أن كانت إدارة اتحادية، بدأت ليبيا تعمل ضمن ميزانية عامة موحدة، وأصبح الهيكل التركيبي للميزانية العامة يتكون من ثلاثة أجزاء هي :

1 - مجموع الدخل

2 - الميزانية الإدارية

3 - ميزانية التنمية.

وكل ما يعنينا من هذا هو إلقاء بعض الضوء على ميزانية

التنمية والمحاولات المعلنة للعهد البائد في مجال التنمية والتخطيط الاقتصادي، كالخطة الخمسية (1963 - 1968 م) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي خصص لها 169,09 مليون د.ل. والتي استصدر لها قانون يقضي بصرف 70% من عائدات النفط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التوسع الزائد عن التوقعات الرسمية والمخطط لها في المصروفات الحكومية منذ بدء السنة المالية 1965 / 1966 م بالإضافة إلى ارتفاع الأجور والمرتبات بنسبة 100 % خلال سنتين أدت بالتالي إلى زيادة كبيرة في القوة الشرائية، وارتفاع مماثل للأسعار أجهضت محاولات زيادة الانتاج، وبالأخص في القطاع الزراعي الذي بقي نموه دون الحد الأدنى، لأن الأموال المخصصة للتنمية صرفت إما بطرق عشوائية أو بقيت مكدسة .

ففي نهاية السنة المالية 1965 / 1966 م التالية لخطة التنمية بقي جزء كبير من مخصصات التنمية للفترة السابقة دون الإنفاق، وبقي الإتجاه العام يسير نحو التوسع في المصروفات الإدارية .

فبينما بلغ حجم ميزانية 1962 / 1963 م حوالي 43 مليون د.ل. لم يخصص للتنمية منها إلا حوالي 9 ملايين د.ل. ، وبلغ حجم ميزانية 1963 / 1964 م حوالي 65,1 مليون د.ل. كانت مخصصات التنمية فيها 21,7 مليون د.ل. . وكان حجم

ميزانية 1965/64 م حوالي 85,8 مليون د.ل. خصص منها 32,55 مليوناً للتنمية. أما في عام 1966/65 م فبلغ حجم الميزانية العامة للدولة 165,8 كانت حصة ميزانية التنمية منها في حدود 86,8 مليون د.ل. ، ولم تتجاوز ميزانية التنمية لعام 1976/66 م 9,09 ملايين د.ل. من مجموع الميزانية العامة التي بلغت في تلك الفترة 187,8 مليون د.ل. وبقي حوالي 10 ملايين د.ل. من الميزانية دون أن تصرف في الأوجه التي حددتها تلك الميزانية..

كان لعائدات النفط أن تحدث تطورات تنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن المناخ المخطط له الانخراط في عملية التنمية وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1963 - 1968 م) بقي محدوداً. ففي السنة المالية 1966/65 م لم يخصص للتنمية - قطاع الزراعة - إلا مليون د.ل. فقط كإعانات حكومية حولت إلى المصرف الزراعي لتوزيعها كقروض متوسطة وطويلة الأجل وبفائدة قدرها 20%، ولم تتجاوز قيمة ما أخذ من هذه القروض حدود 266681 د.ل.

وبوجه عام فبالرغم من ارتفاع عائدات النفط لم تعط

الزراعة بشكل خاص والتنمية الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى الإهتمام الكافي، وبقي النمو الإقتصادي - ما عدا استخراج النفط - ثابتاً من ناحية الحجم . وانخفضت نسبته المئوية من مجموع الدخل المحلي الإجمالي وبالمقارنة مع عائدات النفط . ومن خلال تطور الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترة من عام 1964 م إلى 1970 م والتغير في هيكل الدخل المحلي الاجمالي لثلاثة قطاعات إنتاجية بتكلفة عوامل الانتاج لسنة 1964 م ، نلاحظ من الجدول التالي الأرقام التالية⁽¹⁾ .

1 - النمو الاقتصادي في الفترة 1964 - 1971 م . - هيكل الاقتصاد الوطني من عام 1964 - 1971 م .
أرقام الجدول أخذت من الجدولين 1 و 2 لتقرير المتابعة . إذ أخذت الأرقام المطلقة من الجدول الأول : تطور الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترة 1964-1971 م بتكلفة عوامل الانتاج 1964م) أما النسب المئوية فقد اخذت من جدول 2 التطور في هيكل الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي الحقيقي من 64 - 71 نسبة مئوية على أساس تكلفة الانتاج 1964.

النفط		الصناعات التحويلية		الزراعة والغابات وصيد الأسماك		السنة
%	الدخل مليون د.ل.	%	الدخل مليون د.ل.	%	الدخل مليون د.ل.	
53,7	195,7	3,2	11,5	4,5	16,7	1964
55,1	257,9	2,6	12,3	4,9	23,0	1965
56,9	317,0	2,5	13,9	3,9	21,9	1966
55,4	342,7	2,6	15,8	3,7	23,1	1967
61,9	517,4	2,3	18,9	2,6	22,0	1968
65,7	622,1	2,0	19,3	2,4	22,5	1969
66,4	659,3	2,1	20,5	1,7	17,2	1970

يظهر من خلال الجدول أن المتوسط السنوي المركب لمعدلات النمو في القطاعات الانتاجية الثلاثة بلغت بالنسبة للزراعة 2,9% وللصناعات التحويلية 9,8% بينما كانت بالنسبة للنفط في حدود 15,6% وبينما كانت الزراعة تشكل

26,1% من مجموع الدخل المحلي الإجمالي انخفضت عام 1964 م إلى 4,5% ، ولم تتجاوز عام 1966 م حدود 3,9% واستمرت في الانخفاض حتى وصلت عام 1970 م إلى 1,7% وكذلك الأمر بالنسبة للصناعات التحويلية فبينما كانت تشكل عام 1964 م حوالي 3,2% من الدخل المحلي الإجمالي هبطت بشكل مستمر فوصلت عام 1969 م إلى 2,0% وعام 1970 م إلى 2,1% بينما استمر نصيب قطاع النفط من الدخل المحلي الإجمالي في الارتفاع فكان عام 1964 م يشكل 53,7% من مجموع الدخل المحلي الإجمالي وما يعادل 195,7 مليون د.ل. تصاعد ارتفاعه فوصل عام 1970 م إلى حوالي 659,3 مليون د.ل. أو ما يعادل 66,4% من إجمالي الدخل المحلي الحقيقي .

وإذا ما تتبعنا تطور الدخل المحلي الإجمالي النقدي لنفس الفترة لاحظنا نمواً تصاعدياً سريعاً في قطاع استخراج النفط وتولملاً بطيئاً في نمو القطاعات الرئيسية الأخرى من الناحية العددية يميل نحو الانخفاض النسبي ضمن التغير في هيكل الدخل المحلي الإجمالي النقدي .

المجموع الكلي للأنشطة الغير نفطية			النفط		الصناعات التحويلية		الزراعة		السنة
%	الدخل النقدي	%	الدخل النقدي	%	الدخل النقدي	%	الدخل النقدي	%	
46,3	168,9	46,3	364,6	53,7	195,7	3,2	11,5	4,5	1964
45,1	222,0	45,1	492,1	54,9	270,1	2,6	12,6	5,1	1965
43,9	269,8	43,9	634,9	56,1	265,1	2,3	14,4	4,3	1966
46,2	345,3	46,2	747,8	53,8	402,5	2,2	16,4	4,1	1967
39,5	424,0	39,5	1072,6	60,0	648,6	1,9	20,0	3,1	1968
38,3	468,3	38,3	1223,0	61,7	754,7	1,7	20,8	3,1	1969
36,5	469,7	36,5	1288,3	63,5	818,6	1,7	22,5	2,6	1970
37,8	559,1	37,8	1479,6	62,2	920,5	1,7	25,0	2,2	1971

1 - النمو الاقتصادي في الفترة 1964 - 1971 م.

جدول 3 تطور الناتج (الدخل) المحلي الاجالي النقدي من 64 - 1971 م.

جدول 4 التغير في هيكل (الدخل) المحلي الاجالي النقدي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن التغيرات في هيكل الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي النقدي أنه يسير لصالح استخراج النفط على حساب القطاعات الأخرى، فبينما نلاحظ نمواً تصاعدياً سريعاً لدخول النفط النقدية، إذ تضاعفت أكثر من أربع مرات خلال سبع سنوات فكانت 195,8 مليون د.ل. عام 1964 م تسقلت بسرعة فوصلت 812,6 عام 1970 م و 920,5 مليون د.ل. عام 1971 م بينما بقي دخل بقية الأنشطة الاقتصادية يترنح في تطوراته، وكان دخل بقية الأنشطة الاقتصادية - ما عدا النفط بالنسبة للهيكل العام في هبوط مستمر إذ شكلت عام 1964 م حوالي 46,3% من إجمالي الدخل المحلي النقدي ثم انخفضت تدريجياً حتى وصلت عام 1970 م إلى 36,5% بينما ارتفعت نسبة دخل النفط من إجمالي الدخل المحلي النقدي من 53,7% حتى وصلت عام 1970 م إلى 63,5% وإذا ما أخذنا أهم قطاعين إنتاجيين كقطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية لاحظنا نمواً بطيئاً في أحجام مداخيلها وفي نفس الوقت لاحظنا هبوطاً مستمراً في نسبة دخولهما النقدية بالنسبة إلى هيكل الدخل المحلي الإجمالي النقدي، فبينما شكل الدخل المحلي النقدي لقطاع الزراعة عام 1964 م حوالي 4,5% من إجمالي الدخل المحلي النقدي اتخذ

هبوطه وتيرة مستمرة منذ عام 1966 م إلى عام 1970 م فكان 4,3% عام 1966 م، هبط إلى 4,1% عام 1967 م ثم إلى 3,1% عام 1969 م ووصل إلى 2,6% عام 1970 م، ولم يختلف حال قطاع الصناعات التحويلية عن سابقه كثيراً إذ شكل عام 1964 م حوالي 3,2% من إجمالي الدخل المحلي النقدي استمرت نسبته في الهبوط حتى استقرت عام 1969 م و 1970 م على 1,7% من إجمالي الدخل المحلي النقدي، ولم يقتصر الهبوط على هذين القطاعين الرئيسيين بل تعداه ليشمل معظم القطاعات الأخرى، إن لم يكن يشملها كلها، وهذا ما يؤكد نصيب الأنشطة الاقتصادية كلها عدا النفط. فقط بلغ مجموع أنشطة التوزيع والخدمات للفترة نفسها كما هو مبين في الجدول التالي، وحسب الشروط المشار إليها في الجدول السابق⁽¹⁾.

1 - نفس المصدر الأنف الذكر.

السنة	تطور الدخل	مجموع أنشطة التوزيع	مجموع أنشطة الخدمات	٢٠١
1964	الدخل النقدي من	35,1	81,8	116,9
	%	9,6	22,4	32,0
1965	الدخل النقدي من	43,6	102,7	146,3
	%	8,9	20,8	29,7
1966	الدخل النقدي من	57,8	130,3	188,1
	%	9,1	20,5	29,6
1967	الدخل النقدي من	67,2	160,1	227,3
	%	9,0	21,4	30,4
1968	الدخل النقدي من	84,8	191,2	275,0
	%	7,9	17,8	25,7
1969	الدخل النقدي من	89,3	226,6	315,9
	%	7,3	18,5	25,8
1970	الدخل النقدي من	90,2	234,2	324,4
	%	7,1	18,1	25,2

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي النقدي لمجموع أنشطة التوزيع وأنشطة الخدمات لم يتعد عام 1964 م حدود 116,9 مليون د.ل. ارتفع بعده بصورة تدريجية وبطيئة حتى وصل عام 1970 م 324,4 مليون

د.ل. إلا أن نسبة ناتجها المحلي الاجمالي النقدي لم تتعد حدود 32% من إجمالي الدخل المحلي النقدي - على أساس تكلفة الإنتاج الجارية - لعام 1964 م استمرت بعدها في الهبوط حتى وصلت إلى 52,2% عام 1970 م من إجمالي الدخل المحلي النقدي في ليبيا. وهذه النسبة تعتبر أقل من نصف حصة النفط من الدخل المحلي الاجمالي النقدي بكثير. وكل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على فشل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أعلن عنها نظام العهد البائد وعدم جديتها، وإشارة واضحة إلى سوء فهم معنى التنمية ومتطلباتها - وعدم الاعتراف أو الدراية الصحيحة بضروريات وواقع ودوافع التنمية، لأن جهل مثل هذه الأمور يمكن أن يجعل من مخططات التنمية وأهدافها أوهاماً.

فقد كانت ليبيا في الماضي تعد بلداً زراعياً لارتفاع نسبة من يعتمد من سكانها على الزراعة إذ بلغت هذه النسبة عام 1960 م 71,2% من جملة السكان كما أن النسبة العظمى من صادرات ليبيا كانت قبل البدء بإنتاج النفط تتألف من محاصيل زراعية، وبالرغم من أن عائدات النفط كان عليها أن تساعد في مجال الزراعة على توفير الأموال التي تنفق على مشروعات التنمية

الزراعية ، وعلى خلق سوق دائمة تستطيع أن تستوعب قدرًا متزايداً من الأغذية والخامات الزراعية بأسعار مجزية بقيت الرقعة الزراعية على حالها ونقصت مساحتها وتركت نسبة كبيرة من السكان العمل في الزراعة واتجهوا هاجرين قراهم ومزارعهم إلى المدن . كما أن الإنتاج الزراعي رغم ما سمي بالخطوة الخمسية (63 - 1968 م) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، انخفضت نسبته بالنسبة إلى مجموع الإنتاج الكلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ، إما أنها تجاهلت أهمية الزراعة أو أنها فشلت في تحقيق تحسن ملموس ضمن هذا القطاع . وهذا يتضح من خلال الأرقام والجداول الآتية الذكر ، فبينما كان الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي الحقيقي - بتكلفة عوامل الإنتاج لسنة 1964 م - لنشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك عام 1965 م حوالي 13 مليون د.ل . انخفض عام 1966 م إلى 21,9 ، ولم يتعد عام 1970 م حدود 17,2 مليون د.ل . .

هذا من جهة ، أما في مجال التنمية واستصلاح الأراضي فلم يكن هناك ضمن رحلة التنفيذ لخطة التنمية الآتية الذكر ما يشير إلى زيادة الرقعة الزراعية أو تحسين واستصلاح جديد ، بالمقارنة مع ما حققته خطط التنمية الاقتصادية بعد عام 1973 م ، على ضوء ما تقدم يصح القول بأن نعمة النفط كانت

نقمة على الزراعة فبدل أن تعطىها الدفع اللازم لتنمية حجم ونسبة عائداتها من مجموع الدخل الإجمالي، قلصت ذلك وسلبت منها - لما أحدثه النفط من هجرة إلى المدن - كثيراً من إمكانياتها.

فعلى صعيد اليد العاملة انخفض عدد العاملين في الزراعة والغابات وصيد الأسماك من 145,4 ألفاً عام 1964 م إلى 143,3 ألفاً عام 1968 م، وكانت نسبة التغير في هيكل العمالة في هذا القطاع ما بين عامي 1964 م وحتى عام 1970 م في هبوط مستمر.

فكانت عام 1964 م تشكل 39,8 من مجموع العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة تدرجت في هبوطها السنوي المستمر حتى وصلت عام 1971 م إلى 30,1%، وبجانب قلة الاهتمام بقطاع الزراعة أو المشاركة الحكومية الضعيفة جداً في مجال التسويق، فقد شكلت ضآلة المساعدات والقروض الزراعية عامل إعاقة للتنمية والنمو في مجال الزراعة.

وبالرغم من أن المصرف الزراعي الليبي قد مضى على إنشائه عام 1964 م فترة طويلة إلا أن التعاونيات الزراعية بقيت

حجم الإستثمار الثالث المحلي الاجمالي من 64 - 1969 م.
بسر السوق الثالث لسنة 1964 م (مليون د. ل.) (1)

الأنشطة الاقتصادية	1964	1965	1966	1967	1968	1969	المجموع
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	2,6	5,1	7,4	6,9	8,1	8,1	38,2
إستخراج النفط والغاز الطبيعي	63,4	75,7	73,0	62,8	99,2	111,9	486,0
التعدين والمحاجر	0,3	0,3	1,8	1,0	0,8	0,6	3,8
الصناعات التحويلية	3,5	4,8	7,4	8,3	7,2	7,2	38,4
الكهرباء والماء والغاز	1,9	3,4	4,8	11,6	11,3	11,9	44,9
النشيد	2,8	2,9	6,8	6,0	5,6	4,8	28,9
مجموع أنشطة السلع	74,5	92,2	100,1	96,6	132,2	144,5	640,2
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	1,1	1,0	1,3	1,2	1,4	1,6	7,6
النقل البحري والمراسلات	13,4	13,6	18,0	21,2	27,6	23,7	117,5
مجموع أنشطة التوزيع	14,5	14,6	19,3	22,4	29,0	25,3	125,1

المصارف والثمنين	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	1,3
ملكية المساكن	7,0	8,5	13,9	20,8	18,7	19,1	88,5	19,1	88,5	88,5
الخدمات العامة	9,5	12,9	14,5	21,5	20,6	12,6	91,6	12,6	91,6	91,6
التعليم	0,8	3,9	6,6	7,2	6,9	5,1	30,5	5,1	30,5	30,5
الصحة	0,5	0,8	1,6	3,9	3,5	2,1	12,4	2,1	12,4	12,4
الخدمات الأخرى	2,0	1,4	3,0	1,8	2,4	3,0	13,6	3,0	13,6	13,6
مجموع أنشطة الخدمات	20,0	27,7	39,8	55,4	52,4	42,1	236,4	42,1	236,4	236,4
المجموع الكلي	109,0	134,5	159,4	174,4	213,6	211,9	1002,6	211,9	1002,6	1002,6
يزرع بين :										
القطاع العام	24,5	40,2	54,5	80,8	77,3	62,0	337,3	62,0	337,3	337,3
النفط	63,4	75,7	73,0	62,8	99,2	111,9	486,0	111,9	486,0	486,0
القطاع الخاص	21,1	18,6	31,7	30,8	37,1	38,0	177,3	38,0	177,3	177,3
النتائج القومي	306,5	413,8	489,9	519,5	653,4	785,6		785,6		
معدل الاستثمار	35,6	32,5	32,5	32,6	32,7	27,0		27,0		

1 - تقرير النمو الاقتصادي - الفصل الخامس : الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي حجمه وتوزيعه جدول 12.

على مصادر تمويل أخرى مما أثر بشكل فعال على نمو الإنتاج،
وأضاف مصاعب وأعباء كثيرة عليها.

ولم تتجاوز القروض والمساعدات الحكومية للجمعيات
التعاونية الزراعية عام 1964 م حتى عام 1968 م حدود
203100 د.ل. وحتى المصارف التجارية التي كانت تمنح
قروضاً لم تهتم بتحديث الزراعة، وكان اهتمامها في مجال منح
القروض ينصب على تمويل العمليات المربحة للمزارع الكبيرة
وتصدير المنتجات الزراعية.

أما الفلاحون الصغار، فغالباً ما كانوا يتركون وشأنهم،
أما المساعدات والقروض الحكومية فكانت محدودة وغير كافية،
أما قروض المصرف الزراعي الليبي فكانت تعطى بأرباح تصل
ما بين 8 - 9% وكانت هذه القروض لا تمنح إلا بضمانات ولا
تعطى للأشخاص كأصحاب المزارع الصغيرة.

وإذا ما حاولنا التعرض للاستثمار الثابت المحلي الإجمالي
لاحظنا أن حجم الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ - بسعر
السوق الثابت لسنة 1964 م وبمليون د.ل. موزعاً على الأنشطة
الاقتصادية المختلفة، كما هو موضح في الجدول التالي:

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ تدنٍ مفرط في حجم الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ في قطاع الزراعة بشكل خاص.

فقد بلغ مجموع هذا الاستثمار من عام 1964 م وحتى نهاية عام 1969 م أي في بحر ست سنوات ما يعادل 38,2 مليون د.ل.، ولم يتجاوز مجموع هذا الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية لنفس الفترة هذا المبلغ، إلا في حدود 200 ألف د.ل.، إذ لم يزد حجم الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ في مجال أهم نشاطين اقتصاديين هما النشاط الزراعي ونشاط الصناعات التحويلية عن 76,6 مليون د.ل. أما في مجال أنشطة التوزيع كلها فلم يتجاوز في فترة ست سنوات (1964 - 1969 م) حدود 125,1 مليون د.ل.، كانت حصة النقل والتخزين والمواصلات منها حوالي 117,5 مليون د.ل.، وحصة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 7,6 مليون د.ل. للفترة كلها.

أما قطاع أنشطة الخدمات فقد بلغ حجم الاستثمار المحلي الإجمالي الحقيقي المنفذ من عام 1964 م وحتى عام

1969م - في مجال الخدمات التعليمية حوالي 30,5 مليون د.ل. ، وبلغ حجم هذا الاستثمار في مجال الخدمات الصحية حوالي 12,4 مليون د.ل. وإذا ما نظرنا إلى قطاع التشييد لاحظنا أن الاستثمار الثابت المحلي لم يعط الإهتمام اللائق .

ففي عام 1964 م لم يزد إجمالي الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ عن 2,8 مليون د.ل. ارتفع في العام الذي يليه إلى 2,9 مليون د.ل. وكان مجموعه في عام 1969 م لا يزيد عن 4,8 ملايين د.ل. وبلغ إجمالي الاستثمار هذا من بداية عام 1964 م وحتى نهاية السنة المالية 1969 م حوالي 28,9 مليون د.ل. .

وإذا عرضت أرقام الاستثمار الثابت المحلي السنوي المنفذ في مجال نشاط الخدمات أمكن للمتتبع أن يستشف بسهولة متناهية مدى الإهمال الحكومي من جهة وما ترتب عليه من بؤس وجهل ومرض من جهة أخرى ، ففي مجال الخدمات الصحية لم يتجاوز الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ عام 1964 م الكسور العشرية ، إذ كان في حدود 0,5 مليون د.ل. ارتفع بعدها عام 1965 م ليصل إلى 0,8 مليون د.ل. وبلغ عام 1969 م حوالي 2,1 مليون د.ل. ، وكان معدل الاستثمار

الثابت المحلي في هذا القطاع للسنوات الست (64 - 1969 م) حوالي مليوني دينار في السنة .

وهذا المبلغ أقل بكثير من مخصصات مجمع عيادات في إحدى ضواحي مدينة طرابلس في الوقت الحاضر .

ولم تكن حالة قطاع الخدمات التعليمية أفضل من ذلك . ففي حين بلغت فيه مخصصات جامعة الفاتح لسنة واحدة بعد الثورة ما يزيد عن 15 مليون د . ل . فإن الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ لعام 1964 م - أي في العهد البائد - لم يتجاوز حدود 0,8 مليون د . ل . ارتفع في عام 1965 م إلى 3,9 مليون د . ل . ووصل عام 1969 م إلى حدود 5,1 ملايين د . ل . وكان معدل الاستثمار هذا للسنوات الست أقل من 5,1 ملايين د . ل . فقد بلغ مجموع هذا الاستثمار للفترة ذاتها حوالي 30,5 مليون د . ل . فقط .

وإذا أخذ المجموع الكلي للإستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ لكل سنة على حدة لوحظ أن الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي المنفذ عام 1964 قد بلغ 109 ملايين د . ل . موزعة كالتالي : القطاع العام بلغ استثماره حوالي 24,5 مليون دينار وكان حجم استثمار القطاع الخاص يعادل 21,1

مليون د.ل. أما البقية العظمى فقد احتفظ بها قطاع النفط الذي كانت تديره الشركات الاحتكارية الأجنبية.

أما مجموع استثمار القطاع العام الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي المنفذ فلم يزد طيلة السنوات الست عن 491,1 مليون د.ل. بينما كان مجموع هذا الاستثمار من جانب القطاع الخاص، وللفترة نفسها حوالي 230,7 مليون د.ل. أما قطاع النفط فقد بلغت استثماراته الثابتة المحلية الحقيقية المنفذة للفترة ذاتها حوالي 590,1 مليون د.ل.، وهكذا يكون قطاع النفط قد استحوذ في الفترة كلها على حوالي 45% من مجموع الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ، ولم تتجاوز حصة القطاع العام لمدة الست سنوات نسبة 37,4% وكانت حصة القطاع الخاص تشكل حوالي 17,6% من مجموع الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي المنفذ للفترة ما بين 1964 م وحتى نهاية 1969 م.

وبلغ حجم الاستثمار المحلي الإجمالي خلال الفترة 1964 م إلى 1971 م ما قيمته 1818,6 مليون د.ل. منها 1774,4 مليون د.ل. تخص الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي، والباقي وحجمه 44,2 مليون د.ل. تمثل الزيادة في

المخزون. أما الادخار الإجمالي فقد زاد عن الاستثمار المحلي
الاجمالي خلال نفس الفترة بنحو 772,9 مليون د.ل. منها نحو
496,7 مليون د.ل. في السنتين 1970 و 1971 م، وهذا يمثل
فائض الحساب الجاري مع الخارج.

وإذا ما تم التطرق إلى الميزان التجاري الليبي لفترة ما قبل
الثورة بالتحليل فأول ما يلاحظه الإنسان، العجز المزمن والدائم
لميزان المدفوعات، إذا ما استثنين من ذلك الصادرات النفطية.

فبينما بلغ مجموع صادرات ليبيا لعام 1960 م حوالي
3,111 ملايين د.ل. كان معظمها منتجات زراعية وحيوانية
بلغ حجم الصادرات الليبية لعام 1961 م حوالي 6,521
ملايين د.ل. اقتطعت منها صادرات النفط الخام حصة الأسد
فكانت حوالي 4,138,224 د.ل. ولم يتجاوز حجم
الصادرات باستثناء النفط 2,383 مليون د.ل.، وكلها آت
من القطاع الاقتصادي الزراعي بعدها أخذت قيمة الصادرات
الليبية باستثناء النفط تنخفض فكانت عام 1962 م في حدود
2,30,122 د.ل. ثم انخفضت عام 1963 م إلى
1,712,663 د.ل..

والملاحظ أن حجم الصادرات الليبية صار بفعل الزيادة

المطردة في النفط الخام في تصاعد مستمر، بينما يلاحظ هبوط مستمر في الصادرات الغير نفطية، ولم يزد مجموع صادرات ليبيا من منتجات النشاطات الاقتصادية لقطاع الزراعة لعام 1965 م عن 1,682 مليون د.ل. .

والجدول التالي يبين ملخص التجارة الخارجية لليبيا من عام 1954 م إلى 1971 م مقدرة بآلاف د.ل. (1).

السنة المالية	قيمة الواردات سنت	قيمة الصادرات مقرب	الصادرات النفطية	الصادرات الأخرى غير النفطية	الميزان التجاري
1954	11,198	3,668		3,668	7,360
1955	14388	4,265		4,265	9,794
1956	16,601	3,805		3,805	12,447
1957	28,076	4,753		4,753	22,660
1958	34,501	4,313		4,313	29,425
1959	40,585	3,659		3,659	36,285
1960	60,388	3,111		3,111	56,357
1961	51,274	6,519	4,138	2,381	45,310
1962	73,444	49,016	46,967	2,049	24,428
1963	85,277	133,535	131,823	1,712	48,258
1964	104,379	253,114	248,079	5,000	148,735
1965	114,4	284,471	280,326	4,2000	170,071
1966	144,700	355,400	351,500	4,400	210,700
1967	170,100	420,700	416,400	4,300	250,600
1968	230,200	669,900	663,700	2,600	439,700
1969	241,300	774,000	771,900	2,100	532,700
1970	198,000	844,900	841,100	3,800	646,900
1971	250,400	962,500	959,400	3,100	712,100+

1 - نفس المصادر السابقة الذكر.

من الجدول يلاحظ أن حجم الاستيراد كان في تصاعد مستمر، بينما مالت الصادرات إذا ما استثنينا صادرات النفط الخام - إلى الهبوط، ففي حين بلغ حجم الاستيراد لعام 1954 م حوالي 11,198 مليون د.ل. ارتفع عام 1955 م إلى حوالي 14,5 مليون د.ل. ، ولم تمض سبع سنوات حتى بلغ حجم الاستيراد الليبي عام 1960 م ما يقارب 60,5 مليون د.ل. واستمر الاستيراد يأخذ شكلاً تصاعدياً حتى وصل عام 1971 م إلى 250,4 مليون د.ل. ، وإذا ما استثنينا صادرات النفط الخام فيما بعد عام 1960 م لاحظنا أن قيمة الصادرات الليبية لعام 1954 م لم تكن تزيد عن 3,668 مليون دينار ليبي منها 170 ألف د.ل. سلع معاد تصديرها. وبقيت قيمة الصادرات في تلك الحدود تراوح مكانها تقريباً حتى عام 1960 م الذي بلغت قيمة الصادرات فيه 3,111 ملايين د.ل. ، بعدها بدأت قيمة الصادرات ترتفع وتتعاظم بسبب دخول النفط الخام ضمن باب الصادرات إلا أن قيمة صادرات بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى - عدا النفط - انخفضت بشكل ملحوظ فكانت عام 1964 م حوالي 2,1 مليون د.ل. يضاف إليها 2,9 مليون د.ل. قيمة السلع المعاد تصديرها. أما في عام 1965 م فقد هبط حجم الصادرات من السلع

المعاد تصديرها والسلع الأخرى - عدا النفط إلى 1,7 مليون دينار ليبي من السلع الأخرى وحوالي 2,5 مليون د.ل. من السلع المعاد تصديرها واستمر الإنخفاض حتى وصل عام 1971 م إلى حوالي 0,5 مليون د.ل. من السلع الأخرى، وفي حدود 2,6 مليون د.ل. من السلع المعاد تصديرها، وإذا ما استثنين صادات النفط لوحظ أن الميزان التجاري بقي سلبياً، وأن سلبيته كانت آخذة في ارتفاع خطر.

ولم يحصل التوازن في ميزان المدفوعات إلا بفضل عائدات النفط الخام حيث تجاوزت قيمة صادرات النفط قيمة مجموع ما استورده ليبيا لأول مرة عام 1963 م، أي بعد ثلاث سنوات من بدء تصدير النفط الخام، وهكذا بدأ النفط الخام يشكل النسبة العظمى للصادرات الليبية فكانت نسبة صادرات النفط الخام لعام 1964 م حوالي 98% من مجموع صادرات ليبيا ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك حتى وصلت عام 1969 م حوالي 99,7% ولم تتجاوز صادرات السلع الأخرى الكسور العشرية فكانت نسبة صادرات السلع الأخرى - عدا النفط والسلع المعاد تصديرها - لأعوام 1968 و 1969 و 1970 و 1971 م لا تزيد عن 1% لكل سنة منها.

مثل هذا الوضع الخطير كان لا بد له من تطوير الاقتصاد الليبي ومراجعته مراجعة جادة والتخطيط لتنمية اقتصادية تدفع القطاعات الاقتصادية المختلفة دفعات كبيرة إلى الأمام، وكان لا بد من التفكير بضرورة تنويع الإنتاج وزيادته لدى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

بعد كل ما تقدم يتضح أن الرغبة في البناء والتنمية الاقتصادية لم تكن خلال العهد البائد جادة، كما أن التطورات الاقتصادية حسب ما سبق ذكره من تفاصيل كانت في مجملها سلبية أدت إلى تدهور الاقتصاد الليبي، وأن الإدعاءات التي كانت تعلن في ذلك الحين لم تعط أي دليل فعلي ملموس على وجود أي تحول اقتصادي.

لقد أخلد العهد البائد إلى نوم عميق وأفرط في اعتماده على ما يأتيه من عائدات النفط، ولم تكن الخطة الخمسية (1963 - 1968 م) للتنمية الاقتصادية إلا فقايع لا تسمن ولا تغني من جوع، إذ لم تعط بوجه عام نتائج إيجابية، بل زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية سوءاً وبقيت الدولة تجتر بما تنعمه عليها شركات النفط الاحتكارية.

الاجراءات العاجلة لوقف التدهور الاقتصادي
(القرارات الثورية)

بعد استعراض ما تقدم للوضع الاقتصادي ومشاكله وآثار اكتشاف النفط عليه، أو ما صاحب ذلك من إهمال أو من عدم توجيه سياسة التنمية في إتجاه النمو المتوازن بين الإنتاج السلعي في قطاع الزراعة والصناعات التحويلية، وبين إنتاج أنشطة الخدمات، مما أدى إلى زيادة الميل إلى الاستهلاك، وبالتالي زيادة معدلات الاستيراد والاعتماد على ما وراء الحدود في إشباع رغبات المستهلكين من جهة وما رافق كل هذا من خلل، وتغيرات في البنيان الاجتماعي من جهة أخرى.

وبعد أن تبين من خلال الاستعراض الأنف الذكر عدم مراعاة عدالة التنمية المكانية وإهمال الدواخل من قرى ومناطق ريفية أدت إلى هجرة الريف والزراعة وكان لكل هذا أثره في انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق بشكل واضح، كان لا بد لثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة من مواجهة هذا الوضع المتفاقم بالعمل الثوري والانتاج المتزايد والمتنوع لبناء مستقبل أفضل لهذا الشعب.

لقد بدأت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة منذ انطلاقها
تعمل بجد لحل مشاكل الماضي وترسباته، وأخذت تتطلع إلى
تطوير الحاضر لبناء المستقبل المشرق إذ اتجهت إلى التخطيط
الاقتصادي والاجتماعي وتعمدت أن تستهدف في مخططاتها
التنمية تغيير السوقية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
بحيث تكفل من خلالها النمو المتوازن المضطرب في الاقتصاد
الوطني والعمل على تنويع مجالات الانتاج حتى تخفّض من انفراد
النفط بالسيطرة الشاملة وتعمدت بالإضافة إلى ذلك انتهاز
السبل التي تحقق عدالة في توزيع الدخول والاستثمارات من
أجل التنمية المكانية لتأخذ أولويات متقدمة في المشاريع
الإغنائية.

من أجل رفع مستوى متوسط الدخل في الدواخل عمدت
الثورة إلى اتباع تخطيط الإستثمار المكاني حتى تخفف من الفوارق
بين المناطق والسكان، بجانب هذا لم تركز ثورة الفاتح من
سبتمبر العظيمة على أهمية العائد المادي فقط وإنما توجهت
باهتماماتها لبناء الإنسان - كما سيتضح فيما بعد من خلال مناقشة
خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تنفيذها أو التي ما
زالت في طور التنفيذ.

وتؤكد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (1973- 1975 م) والخطة الخمسية (1976 - 1980 م) على أنه بالرغم من أن التخطيط يشمل الاستثمار المادي إلا أنه لا يتناسى بأي حال من الأحوال أهمية العنصر البشري ويوليه أهمية قصوى إذ في معرض خطة التنمية الثلاثية يتضح بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تشرع من أجل تحقيق مستوى أعلى للمعيشة فقط بل تؤكد كذلك على ضرورة تحقيق مستوى أفضل للحياة للمجتمع الليبي من عائد أهداف مخططات إنتاجية وخدمات قادرة ومتطورة تحقق وضعاً اقتصادياً متوازناً تتعدد فيه مصادر الإنتاج ولا يكون فيه النفط هو مصدر الدخل الرئيسي ، ولخصت خطط التنمية الأنفة الذكر أهدافها في نقاط أهمها:

1 - تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك برفع الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة .

2 - عدالة التوزيع ومنع تركيز القوة الاقتصادية والتقليل من تفاوت الدخل والثروات .

3 - تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجميع

4 - الكفاية الإنتاجية .

5 - خلق الشعور بالصالح العام وتقدير المسؤوليات وإرساء دعائم العلاقات الاجتماعية المبنية على حب الوطن والسلام الاجتماعي .

من أجل تحقيق هذه الأهداف وإزاء كل مظاهر الاختلال ونقاط الضعف التي اتسم بها الاقتصاد الليبي قبل الثورة، جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة لتبدي اهتمامها بوضع استراتيجية إنمائية طموحة وجادة تهدف إلى تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المعقول ومنع تبديده والحصول على أكبر عائد منه وتوجيهه إلى الأنشطة الإنتاجية بحيث يتحرر الاقتصاد الليبي من الإعتماد على النفط وحده ويقوم هناك اقتصاد متين تضمنه الزيادة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها الزراعة والصناعة

وبالطبع كان لابد لتحقيق هذا المخطط الطموح على مراحل وكانت خطة التنمية الثلاثية 73 - 1975 م ثم جاءت بعدها الخطة الخمسية 76 - 1980 م وقد ثبت أن العناية بزيادة التنمية في مجال الأنشطة الزراعية لا تقل أهمية عن العناية بزيادة

التنمية في مجال أنشطة الصناعات التحويلية، وأن التوسع الصناعي في مجال الصناعات الغذائية والنسيجية والكيمياوية وغيرها مرتبط بالتوسع بإنتاج المواد من الخامات الزراعية الضرورية للإنتاج الصناعي. إن الدفعة القوية في الإنفاق الائتماني ساعدت مسيرة التنمية الاقتصادية ضمن طريقها المرسوم. إذ بلغ حجم الاستثمارات المقررة في الخطة الثلاثية لتنمية القطاع الزراعي رأسياً وأفقياً حوالي 566,0 مليون د.ل. وبلغ حجم الاستثمار المنفذ 436,2 مليون د.ل. أما حجم الاستثمار المقرر في الخطة الخمسية 76 - 1980 م لتنمية هذا القطاع فكان حسب - ما تشير إليه تقارير الخطة الخمسية - حوالي 939 مليون د.ل. ، وبلغ حجم الاستثمار المقرر ضمن الخطة الخمسية لتنمية قطاع الصناعات التحويلية حوالي 1606,7 ملايين د.ل. .

لقد كان إطراء هذين القطاعين من خلال قناعة هي أن تنميتها تشكل حلاً عملياً لتخفيف حدة الضغط المرتفع على ميزان التجارة والمدفوعات الناشئة من زيادة الواردات بغرض تزايد الطلب الاستهلاكي المحلي، ولتوفير مستلزمات الانتاج للصناعات التحويلية التي أقيمت أو يراد إقامتها والتي يتطلب إنتاجها توفير خامات، أو مواد نصف مصنعة، هذا بالإضافة إلى

الأهمية الاقتصادية لخلق مجال للإقتصاد المتنوع وتعديل هيكله العام وتحريره من سيطرة اقتصاد القطاع الواحد وفي هذه الحالة قطاع استخراج النفط الخام.

وبفضل الانطلاقة القوية نحو التنمية والتي بلغ الإنفاق الفعلي لها خلال الفترة من 1970 م وحتى 1977 م ما يعادل 5417 مليون د.ل. قطعت التنمية الاقتصادية والإجتماعية رغم كل الصعاب والمشاكل ومخلفات العهد البائد شوطاً مرضياً في تصحيح الإختلال الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع معدل النمو في الأنشطة الإنتاجية الرئيسية وبالأخص الزراعية والصناعية منها.

وخير دليل على ذلك هو أن عائدات النفط كانت تشكل حتى عام 1970 م حوالي 63,5% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في نهاية النصف الأول من السبعينات أي عام 1975 م- وبعد ست سنوات من قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة فقد تقدمت الجماهيرية الليبية خطوات مرموقة إلى الأمام وأصبحت عائدات النفط بالرغم من ارتفاعها الكبير لا تشكل إلا حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي وأصبح حجم الإقتصاد الليبي نحو 13,5 بليون دولار. وكان مرد هذا التقدم السريع إلى السير في طريق تنويع الإقتصاد الوطني

بواسطة دفع التنمية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع ترجيح كفة القطاعين الرئيسيين الزراعة والصناعات التحويلية بحيث يقدر معدل النمو السنوي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 1970 م) بنحو 15,5% للأنشطة الاقتصادية غير النفطية في مجموعها، وذلك خلال الفترة من 1970 م وحتى 1977 م.

فقد حققت التنمية عملاً بقاعدة تنويع الإنتاج الوطني زيادة ملحوظة في إنتاج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية فكان نمو الإنتاج في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك عام 1971 م حوالي 50,5 مليون د.ل. ارتفع إلى 60,8 مليون د.ل. عام 1972 م، ثم ارتفع عام 1973 م إلى حوالي 86,8 مليون د.ل. ثم استمر ارتفاعه فوصل عام 1974 م إلى 99,2 مليون د.ل..

أما قطاع الصناعات التحويلية فقد قفز الإنتاج الاجمالي للصناعات التحويلية عام 1971 م إلى 60,1 مليون د.ل. واستمر في الارتفاع فكان عام 1972 / 1973 م و 1974 م حوالي 87,0 و 127,4 و 177,8 مليون د.ل. على التوالي.

لقد حققت التنمية وفي بحر هذه المدة القصيرة نسبياً نمواً عالياً في الأنشطة الاقتصادية، وسيؤثر ذلك بالتأكيد على معدل

النمو وتغيير هيكل البنيان الاقتصادي في المستقبل . فعلى مستوى القطاعات الرئيسية بلغ نمو القطاع الزراعي (بأسعار الدارجة) معدل 20,4% لعام 1972 م و 42,8% لعام 1973 م وحوالي 14,3% لعام 1974 م ، وبلغت معدلات النمو في الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية حوالي 44,8% لعام 1972 م عن 1971 م ووصل عام 1973 م حوالي 26,4 وكان عام 1974 م حوالي 39,6%.

ومن المنتظر أن يتعاضد دور قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية مستقبلاً وذلك بفضل الثورة الزراعية التي يجري تنفيذها عن طريق المشاريع الزراعية الضخمة كمشروع سهل الجفارة والجبل الأخضر وفزان والكفرة والسرير، وبفضل النهضة الصناعية التي أخذت تشق طريقها وتثبت ركائزها في مختلف مناطق الجماهيرية كصناعة الأغذية والبناء والتشييد والبتروكيماويات . ومن شأن ذلك أن يحقق الترابط والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ويؤكد ذلك ما تم إنجازه في القطاعات الأخرى كالكهرباء التي بلغ نموها بمعدل مستوى متوسط 23,5% والتجارة 26% والنقل والمواصلات 15% والتعليم 25,5% والصحة 19,5% والتشييد 48%.

لقد اهتمت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بالثروة النفطية فحدث من إنتاج النفط عند المستوى المعقول فنياً واقتصادياً فخفضت الإنتاج عام 1973 م إلى 794 مليون برميل مقابل 820 مليون برميل عام 1972 م وصاحب ذلك إعادة النظر في الأسعار المعلنة فوصل سعر البرميل كثافة 40 درجة نحو 9 دولارات بتاريخ 23/ 12/ 1973 م وبلغ سعر البرميل من النفط الخام كثافة 34 درجة حوالي 11,7 دولاراً، ثم وصل سعر البرميل كثافة 40 درجة إلى حدود 15,8 دولاراً. وحققت الثورة مبدأ المشاركة في الإنتاج، وصدر قانون رقم 42 لسنة 1973 م بتأميم حقوق شركة نكسون بنكر هانت في عقد الامتياز النفطي رقم 65 والقانون رقم 66 و75 لسنة 1973 م اللذين يقضيان بتأميم 51% من حصص شركات النفط العاملة في ليبيا، وأن يتم استثمار مناطق الامتياز المؤمنة عن طريق المؤسسة الوطنية للنفط. وقضى القانون رقم 51 لسنة 1973 بالموافقة على عقد المشاركة بين الحكومة وشركات أميرادا الليبية للنفط وكونتيننتال الليبية للنفط، وماراثون الليبية للنفط المحدودة .

وبينما كان النفط يشكل حوالي 65,7% من هيكل الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 1969 م أصبح إنتاج النفط يشكل ما لا يزيد عن 48,5% من إجمالي الانتاج لجميع الأنشطة الاقتصادية، وبينما كان قبل الثورة يأخذ شكلاً تصاعدياً أصبح دوره بعد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة يأخذ إنخفاضاً تدريجياً بالرغم من زيادة عائداته، وهذا مرده زيادة نمو الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى.

لقد زاد عدد العاملين في الاقتصاد الوطني من 461,4 ألفاً عام 1969 م إلى 677,1 ألف مشغل عام 1975 م كان عدد الوطنيين منهم 415,8 ألف مشغل بينما عدد الأجانب في حدود 45,6 ألف مشغل بينما وزع التوظيف عام 1975 م كالتالي: 454,1 ألفاً من الوطنيين وحوالي 223 ألفاً من الأجانب غير الليبيين، حيث ارتفعت نسبة العمالة من غير الليبيين من 9,9% عام 1969 م إلى حوالي 32,1% عام 1975 م ومن الأمور التي تسترعي الإنباه، أن قطاع الخدمات العامة حقق زيادة في عدد العاملين عام 1975 م بنحو 102,9 ألف، وهذه الزيادة الكبيرة تحتاج إلى بعض المرجعة وإعادة النظر لوجود نوع من البطالة المقنعة فيه.

خطبة التَّحَوُّلِ الثَّلَاثِيَّةِ
وَنَتَائِجُهَا الْاِقْتِصَادِيَّةُ وَالْاجْتِمَاعِيَّةُ

من أهم سمات الخطة الثلاثية 73 - 1975 م أنها بذلت عناية خاصة لنشر الصناعات على نطاق واسع، كل هذا مصحوباً بالثورة الخضراء التي عمت فيها التنمية الزراعية المناطق المتخلفة في جميع أنحاء الجماهيرية، وبجانب أن هذه الخطة انطلقت من خلال قناعة بضرورة التنمية المكانية إنتاجية كانت أو حرفية بتحقيق تنمية الاقتصاد الوطني إجمالاً. فقد اعتبرت ذلك وجهان لعملية اقتصادية متكاملة، بها يتم تحقيق دفع الدخول المنخفضة بأسرع من معدلات التنمية حتى لا تكون التنمية لصالح فئة معينة.

وكان لكل مشروع مستهدف أن يحقق إحداث تغيير واضح الأثر في حياة الشعوب نحو الأفضل ويساهم في نهوض الاقتصاد الوطني في حالة الركود التي أصابته خلال الستينات، ولما صاحب التنمية الاقتصادية خلال الفترة ذاتها من اختناقات ونقاط ضعف. هذه الاختناقات ونقاط الضعف حددتها خطة

التنمية الثلاثية 73 - 1975 م في نقاط أهمها:

1 - عدم مراعاة النمو المتوازن، فبينما تولد عن زيادة إنتاج النفط في معدل نمو عال - يرافقه زيادة ملحوظة لمعدلات النمو في أنشطة الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة لم تأخذ تنمية قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية ذات الإنتاجية العالية على سبيل المثال حقها من الاهتمام. ولم تراعى ضرورة إيجاد البديل عند نزوب النفط بملاحقة تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة بشكل وأسلوب علمي سليم لتعويض النقص المستمر في الاحتياطات النفطية.

2 - عدم الإستفادة مما أحدثه اكتشاف النفط من طلب على السلع والخدمات وتهيئة المناخ المناسب لظهور إنتاج محلي وإيجاد التوازن بين الإنتاجية العالية لنشاط واستخراج النفط وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، والأخص منها قطاعا الزراعة والصناعات التحويلية. وقد أدى هذا كله إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي الإعتماد المتزايد على السوق الخارجية.

3 - إهمال الريف ولّد موجة غير مألوفة من الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة مما خلق بالتالي مشاكل اقتصادية واجتماعية

صعبة، منها تجريد الريف من سكانه في وقت غير مناسب.

4 - سوء التوزيع وحدوث فوارق كبيرة في الدخول بين أفراد المجتمع وبين المناطق المختلفة وتحول جزء كبير من هذه الدخول للإنفاقات الكمالية المستوردة من الخارج عن طريق ذوي الدخول المرتفعة. الأمر الذي أدى بدوره إلى تغيير أنماط الاستهلاك الذي اعتادت عليه الفئات ذات الدخل المنخفض، وخلق نوع من اختلال التوازن النقدي الاقتصادي في البلاد. كما ازدادت نفقات الليبيين في الخارج زيادة كبيرة، إذ زادت من نحو 16 مليون د.ل. في سنة 1964 م إلى نحو 36,1 مليون دينار في سنة 1968 م.

5 - حدوث تضخم نقدي شبه حاد.

6 - إختلال في المرافق الاجتماعية.

بجانب هذه الاختناقات فقد اعترض التنمية الاقتصادية بعض المشاكل من أهمها على سبيل المثال:

1 - نقص مواد البناء والعمالة الفنية.

- 2 - ضعف طاقة جهاز المقاولات وقصور قدراته .
- 3 - صعوبات النقل الداخلي والخارجي واختناق الموانئ .
- 4 - تعذر الحصول على الأراضي اللازمة لموقع المشروع ونقص المرافق .
- 5 - قصور الخبرات التنفيذية والتنظيمية وجهاز الحكومة .

إزاء هذه الإختناقات والمشاكل ونقاط الضعف التي صاحبت الوضع الاقتصادي قبل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة والتي تولدت وأعطت مضاعفاتها أثناء العهد البائد . وبعد اكتشاف النفط على وجه الخصوص . كان لا بد لثورة الفاتح العظيمة من وضع استراتيجية إنمائية جديدة تهدف إلى تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المعقول فنياً واقتصادياً ، وبما يتماشى مع احتياجات البلاد ، وأحدثت دفعاً قوياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوجيه أكبر عائد ممكن إلى الأنشطة الانتاجية كالزراعة والصناعات التحويلية بحيث يتحرر الاقتصاد الليبي من التبعية والاعتماد على مصدر الدخل الواحد ، وذلك بتنويع الإنتاج والوصول إلى هدف متقدم هو الاكتفاء الذاتي .

ولما كان من الصعب تحقيق مثل هذه الطموحات دفعة واحدة عمدت الثورة إلى رسم خطة إقتصادية وإجتماعية تمثلت في الخطة الثلاثية - 1973 - 1975 م للتنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تم تنفيذها، ثم اتبعتها بخطة خماسية 76 - 1980 م هي الآن في طور التنفيذ. وقد بلغ الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية في عهد الثورة خلال الفترة من 1970 م إلى 1977 م حوالي 5417 مليون دينار ليبي. أمكن بها للإقتصاد الوطني الليبي أن يقطع شوطاً كبيراً في التنمية والتقدم الاقتصادي والإجتماعي.

والملاحظ أن هذه المرحلة اتسمت بلا شك بتنفيذ برامج استثمارية ذات كثافة عالية جداً، إذ بلغ المتوسط السنوي لمعدل الاستثمار خلال الفترة نفسها نحو 30%.

وإذا نظرنا إلى الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بشكل عام وميزانية التنمية للخطة الثلاثية بشكل خاص من ناحية التوزيع بين القطاعات المختلفة، لاحظنا أن جميع الأنشطة الاقتصادية حظيت على أحجام إنمائية تتناسب مع أهداف تنويع مصادر الدخل والإنتاج

وتعديل هيكل البنيان الاقتصادي، وتوفير الخدمات العامة اللازمة لهذا التحول الثوري العملاق.

فقد بلغ حجم الإنفاق الانمائي المنفذ لمجموع أنشطة السلع حوالي 3626,2 مليون د.ل. حصل منها قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك على حوالي 1260,0 مليون د.ل. وحصل قطاع الصناعات والثروة المعدنية على 712,7 مليون د.ل. أما قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي فكان نصيبه حوالي 315,1 مليون د.ل. وبلغ الإنفاق الانمائي لقطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين حوالي 2287,8 مليون د.ل. وبنسبة 42,3%. أما إذا أضيف إليها قطاع الكهرباء باعتباره قطاعاً صناعياً كان حجم الإنفاق الانمائي يساوي 2842,5 مليون د.ل. ونسبة الإنفاق على هذه القطاعات تعادل 2,5% من مجموع الإنفاق الانمائي.

ويرجع اهتمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواضح بالزراعة والصناعة لأنها القطاعان الرئيسيان اللذان بهما يمكن تحقيق التنوع في الانتاج وبالأخص قطاع الزراعة لكونه القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الصناعات الأولية من جهة

والركيزة الثانية والأساسية للبناء الاقتصادي لما توفره من امكانيات واسعة يمكن أن تسد حاجة السكان من المواد الغذائية. وحاجة التصنيع من المواد الأولية من جهة ومن خلالها يمكن تعويض بعض أوجه الاستيراد. بجانب أن الزراعة مصدر رئيسي لدخل قطاع واسع من الشعب.

في حين أن الصناعة تعتبر المنقذ الأساسي للنمو المتزايد التلقائي. وبها يمكن تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج وتنوع المنتجات وتحسين السلع وهي بجانب ذلك كله ذات المجالات الواسعة للتجديد والإبداع والتقدم والتقنية.

بجانب ما تقدم فإن الزيادة في الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية من عام 70 م وحتى عام 1977 م قد شملت جميع المرافق والقطاعات الاقتصادية بشكل عام وأخذت شكلاً تصاعدياً من عام إلى عام، والجدول التالي يقدم الدليل الواضح.

من خلال الجدول يتضح أن مجموع الإنفاق الكلي لعام 1970 م قد بلغ حوالي 146 و 0 مليون د.ل. ارتفع بعدها فوصل 247,6 مليون د.ل. عام 1971 م وبزيادة قدرها 101,6 مليون د.ل. عن العام الذي سبقه، ثم ارتفع حجم

الإتفاق الفعلي لبرازلية التنمية
من عام 1970 - 1977م (بالمليون دينار)
(خطة التنمية الثلاثية) (1)

القطاعات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	التوزيع النسبي	المجموع	التوزيع تنفيذه
قطاع الزراعة والأصلاح الزراعي	23.4	47.8	63.7	35.9	91.8	109.6	101.8	103.9	10.7	577.9	
قطاع التنمية الزراعية والموارد المائية	00	00	00	35.0	132.1	132.6	170.1	173.0	12.2	660.8	
قطاع التغذية والثروة البحرية	0.2	0.2	0.5	1.1	1.0	3.7	3.6	11.0	0.4	21.3	
قطاع الصناعات والثروة المعدنية	15.0	29.0	65.1	62.5	107.0	100.0	159.1	175.0	3.2	712.7	
قطاع النفط واستغلال النفط	1.5	15.3	27.8	28.5	56.8	52.9	65.3	67.0	5.8	315.1	
قطاع الكهرباء	14.9	27.1	28.3	42.3	86.5	83.4	124.2	138.0	10.3	554.7	
قطاع النقل والمواصلات	11.3	23.7	37.4	25.8	63.1	49.7	81.1	116.0	7.5	408.1	
قطاع النقل البحري	1.0	1.5	2.9	8.0	26.7	52.9	52.4	55.0	3.7	200.4	

قطاع الإسكان	14,5	783,8	170,0	128,6	128,3	146,9	60,9	72,2	39,4	37,5	
قطاع البلديات	8,8	478,4	113,0	96,3	87,2	55,7	34,3	34,0	31,4	26,5	
قطاع التعليم	7,5	405,7	97,0	79,6	81,5	56,5	36,8	31,6	16,1	6,6	
قطاع الصحة	2,6	142,4	41,0	30,8	20,9	15,9	9,8	15,4	3,7	4,9	
قطاع القوى العاملة	1,7	36,3	9,0	5,3	4,8	7,5	3,4	3,5	1,8	1,0	
قطاع الاعلام	0,8	40,2	11,0	10,6	14,5	5,4	4,2	2,0	1,0	1,5	
قطاع الشئون الاجتماعية والشباب	0,5	29,1	8,6	4,2	3,8	8,8	3,7	0,0	0,0	0,0	
قطاع التجارة والتسويق	0,4	23,1	2,5	1,7	2,6	2,6	2,3	2,2	8,9	0,4	
قطاع التخطيط	0,3	15,3	3,0	2,8	4,8	1,7	1,3	0,7	0,7	0,3	
قطاع الأمن	0,2	11,6	6,0	5,6	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
المجموع	100,0	5417,0	1300	123,0	923,2	866,0	413,8	937,3	247,6	146,0	

1 - منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح - أمانة

التخطيط - اغسطس 1977 م ص 9.

الإِنفاق الفعلي لميزانية التنمية لعام 1972 م فكان 397,3 ،
وواصل ارتفاعه فبلغ خلال السنة الأولى من خطة التنمية
الثلاثية (1973 - 1975 م) الاقتصادية والإجتماعية 413,8
مليون د.ل. وتضاعف عام 1974 م فكان الإِنفاق الفعلي
لميزانية التنمية لعام 1974 م في حدود 866,0 مليون د.ل.
وكان في السنة الثالثة لخطة التنمية الثلاثية حوالي 923,2 مليون
د.ل. واستمر الإرتفاع حتى كان عام 1976 م حوالي 1123
مليون د.ل. وبلغ مجموع الإِنفاق الفعلي في عهد ثورة الفاتح
من سبتمبر العظيمة (1970 - 1977 م) حوالي 5417 مليون
د.ل. بينما لم يتجاوز في مجموعه للفترة من عام 1962 م إلى
1969 م حدود 562 مليون دينار ليبي ، وهذا يعني أن مجموع ما
أنفقه العهد البائد خلال ثماني سنوات لا يعادل الإِنفاق الفعلي
لميزانية تنمية سنة واحدة في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر، إذ بلغ
الإِنفاق الفعلي لميزانية التنمية لعام 1974 م - أي خلال السنة
الثانية من خطة التنمية الثلاثية - حوالي 866 مليون د.ل. أو ما
يعادل ضعفا ونصف ضعف مجموع إنفاق العهد البائد خلال
ثماني سنوات (62 - 1969 م).

مُنْجَزَات خَطَّة التَّحَوُّل الثَّلَاثِيَّة

لكي يتم توضيح ما تم إنجازه خلال خطة التنمية الثلاثية 73 - 1975 م لا بد من الإشارة إلى الفترة التي سبقتها من عهد الثورة لارتباطها الوثيق بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نحن بصدد التحدث عنها.

ومما لا شك فيه أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (73 - 1975 م) قد تمكنت من قطع شوط مرموق في مضمار تحقيق أهدافها القائمة على زيادة الإنتاج وتنويعه، وجعل التغيرات في الهيكل الاقتصادي تعتمد على قاعدة اقتصادية صلبة بما فيها الزراعة والصناعة.

إذ تشير الإحصائيات أن الناتج المحلي الاجمالي قد زاد من 1586,5 مليون د.ل. لعام 1971 م إلى نحو 1748 مليون د.ل. لعام 1972 م وبلغ إنتاج الأنشطة الاقتصادية - ما عدا النفط لعام 1971 م حوالي 664,4 مليون د.ل. ارتفع عام 1972 م إلى حدود 838 مليون د.ل.، ثم واصل ارتفاعه

فكان عامي 1973 و 1974 م حوالي 1000,1 و 1195,1 مليون د.ل. على التوالي، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لعام 1975 م لمجموع الأنشطة الاقتصادية - ما عدا النفط - حوالي 1737 مليون د.ل. واصل ارتفاعه بعدها فبلغ عام 1976 م حوالي 1970,8 مليون د.ل.

وهكذا يكون الناتج المحلي الاجمالي قد تضاعف حوالي ثلاث مرات خلال فترة لا تتعدى سبع سنوات (1971 - 1977 م) وقد فاق هذا النمو العالي جميع معدلات النمو المتحققة في الأنشطة الاقتصادية في الماضي.

إذ بلغ المتوسط السنوي المركب لمعدل النمو خلال الفترة من 64 - 1971 م نحو 18,5%، وهذه النسبة تحققت من خلال قيم منخفضة جداً بينما تحققت قرينتها في فترة مدار التحليل من قيم مرتفعة.

فقد بلغ معدل النمو لعام 1972 م في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك حوالي 32,1% ارتفع بعدها عام 1973 م فكان 37,6% وكان معدل النمو لعام 1974 م في حدود 7,8% وكان معدل النمو لعام 1975 م حوالي 28,6%.

من خلال الجدول أعلاه يظهر جلياً مدى اهتمام ثورة الفاتح بالتنمية وتعاكس العهد المباد في هذا الخصوص.

فبينما لم تزد مخصصات التنمية الزراعية لمدة ست سنوات (63 / 1964 - 68 / 1969 م) عن 4,47 مليون د.ل. خصص منها حوالي 1,12 مليون للتدريب والبحوث والإرشاد والإقراض والإحصاء الزراعي والإعانات وغيرها، وبلغ ما خصص لاستصلاح الأراضي والإستقرار الزراعي ما قيمته 3,15 مليون د.ل. فقط، نلاحظ أن مخصصات البرامج الرئيسية في قطاع الزراعة خلال السنوات 70 / 1971 م - 75 / 1976 م كانت حوالي 4,731 مليون د.ل.، وللتدريب والبحوث والإرشاد والإقراض والإعانات ما مقداره 7,60 مليون د.ل.، وبلغ ما خصص لاستصلاح الأراضي ما قيمته 4,406 مليون د.ل.

لقد مكنت هذه الأموال المرصودة من أجل التنمية من السير في طريق تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة في كل القطاعات الاقتصادية، وكان لهذه الدفعة القوية من الانفاق الإنمائي أن ساعدت مسيرة التنمية ضمن طريقها المرسوم نحو التقدم والرخاء على الرغم من بعض المشاكل

وحيث أننا هنا بصدد الكلام عن المنجزات فلا بد قبل كل شيء الإشارة إلى الإنجاز العظيم الذي حققته الثورة في مجال النفط .

فقد بدأت الثورة منذ عام 1970 م باتخاذ خطوات ثورية لتخفيض إنتاج النفط إلى المستوى المناسب، فنياً واقتصادياً، وطالبت الشركات العاملة بالحفاظ على الغاز المصاحب للنفط، وعدم السماح بحرقه ثم عدلت أسعار النفط الخام بأثر رجعي على الكميات المنتجة منذ عام 1965 م . ووصلت قيمة الأموال العائدة للدولة الناتجة عن هذا التعديل حوالي 210 ملايين دينار ليبي .

وفي مارس 1971 م تمكنت ثورة الفاتح من سبتمبر فرض وجهة نظرها بإعادة النظر في أسعار النفط الخام، إذ نجحت في إبرام اتفاقية مع شركات النفط العاملة في أراضيها لتعديل أسعار النفط الخام مرة ثانية .

وبهذا حققت الثورة عائدات أكبر للبلاد بثروتها النفطية مقابل كميات أقل وأخذت تستخدم هذه العائدات لخدمة القطاعات الإنتاجية الأخرى وزيادة حجم مخصصات التنمية . زيادات كبيرة متتالية حتى بلغت مخصصات التنمية في القطاعات والأنشطة الانتاجية وفي القطاعات المساعدة والتي تدعم الهيكل

الاقتصادي للبلاد ما يقرب من ثمانية أمثال ما كانت عليه سنوياً
في غضون ست سنوات. والجدول التالي يوضح ذلك:

مقارنة لمخططات التنمية في ست سنوات ما قبل الثورة
وست سنوات ما بعد قيام الثورة بملايين د. ل. (1)

القطاع	64/63 م	عام قيام الثورة 70/69 م	71/70 75 م
الزراعة واستصلاح الأراضي	47,4	16,4	764,5
الصناعة والتعدين	24,9	7,9	453,9
النفط	—	—	240,6
الكهرباء	36,0	13	331,7
النقل والمواصلات	94,1	22,7	393,5
الاقتصاد والسياحة	4,7	0,8	20,1
التعليم	45,2	14,8	302,1
الصحة	16,4	7,4	111,8
العمل والشؤون الاجتماعية	18,2	7,0	61,6
الاعلام والثقافة	6,6	3,3	33,4
الاسكان	89,1	34,7	509,5
البلديات	67,4	13,9	291,0
تخطيط وتنمية إدارية	8,1	1,1	18,0
احتياطي	2,2	2,0	13
المجموع	460,3	145,0	3544,7

1 - الجدول أخذت أرقامه عن كتاب: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في
الجمهورية العربية الليبية. اعداد: عباس بدر الدين ص 45.

والصعوبات، إذ قطعت شوطاً مرضياً في تصحيح الإختلال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدل النمو في الأنشطة الانتاجية الرئيسة.

ففي قطاع الزراعة مثلاً عملت خطة التنمية على تحديث مهنة الزراعة واعتبار المزارع مشروعات استثمارية اقتصادية من أجل تحضير الريف الليبي، لهذا أقيمت المشاريع الزراعية الضخمة والقرى النموذجية وجعلت هذه المشاريع الزراعية تخضع للإشراف والتوجيه والعون التقني والمادي وتدار بالطرق الحديثة مثلها مثل المشاريع الصناعية وغيرها.

وأدخلت إلى طرق الزراعة الوسائل الزراعية بما فيها المستلزمات الزراعية الممتازة من مخصبات كالأسمدة والبذور والشتلات المحسنة بغية تحسين الانتاج كماً وكيفاً بجانب ذلك شجعت الثورة على إشهار الجمعيات التعاونية الزراعية وأعطيت دوراً فعالاً في تحديث الزراعة وتنميتها.

وبلغت قيمة القروض الممنوحة حتى عام 1975 م حوالي 31,7 مليون د.ل. وبلغ عدد المستفيدين من القروض حوالي 56819 ، أما الإعانات للمزارعين فبلغت قيمتها حوالي 37,7 مليون د.ل. استفاد منها حوالي 191185 مزارعاً.

لقد حققت التنمية خلال هذه المدة نمواً عالياً في الأنشطة الاقتصادية أثر وسيؤثر بالتأكيد على معدلات النمو، وتغيير هيكل البنية الاقتصادية في المستقبل، فبينما كان الناتج المحلي الإجمالي عام 1970 م حوالي 1288,3 مليون د.ل. ارتفع إلى حوالي أربعة أضعاف عام 1977 م، حيث وصل إلى حدود 5487 مليون دينار ليبي.

وقد حقق الاقتصاد الوطني في عهد الثورة نمواً كبيراً، فقد بلغ الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الوطني عام 1971 م حوالي 2000,3 مليون د.ل. ارتفع بعدها إلى 2234,2 مليون د.ل. عام 1972 م وإلى 2836 مليون د.ل. عام 1973 م ثم وصل إلى 5054,9 مليون د.ل. عام 1974 م، وبذلك حقق معدلاً مرتفعاً للنمو بلغ 78,2% عام 1974 م.

وكان الإنتاج الإجمالي - باستثناء النفط - يشير إلى تصاعد مستمر، فبينما كان عام 1971 م في حدود 978,7 مليون د.ل. ارتفع عام 1972 م إلى 1234,7 مليون د.ل.، ثم واصل ارتفاعه عام 1973 م و1974 م فكان 1638,3 و2604 مليون د.ل. على التوالي، وكانت معدلات النمو خلال هذه الفترة حوالي 26,2% لعام 1972 م و32,7% لعام 1973 و58,9% لعام 1974 م.

وبينما كانت الأنشطة غير النفطية تشكل 48,9% من المجموع ارتفعت هذه النسبة فكانت 51,5% لعام 1974 م ، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو الانتاج - كما هو ظاهر - في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، وأخص هنا بالذكر قطاعي الزراعة والصناعة .

فقد زاد الإنتاج الزراعي من 50,5 مليون د.ل. عام 1971 م إلى 60,8 مليون د.ل. عام 1972 م وارتفع إلى ٨٦,٨ مليون د.ل. عام 1973 وواصل الارتفاع فكان عام 1974 م حوالي 99,2 مليون د.ل. ووصل إلى 156,5 مليون د.ل. عام 1977 م .

وقد شهدت البلاد منذ عام 1972 م ازدياداً كبيراً في مقادير الإنتاج الزراعي ، وبالأخص الحبوب ، فبلغ نمو قطاع الزراعة بالأسعار الدارجة معدل 32,1% لعام 1972 و10% لعام 1973 م .

وكانت كمية الانتاج من القمح عام 1972 حوالي 41,6 ألف طن ارتفعت إلى 75 ألف طن عام 1975 م وارتفعت إلى 130,2 ألف طن عام 1976 م ويستهدف أن تصل إلى 336 ألف طن عام 1980 م ، فبلغت كمية الانتاج من الشعير عام 1971 م حوالي 32,1 ألف طن ارتفعت عام 1972 م إلى

116,4 ألف طن وإلى 204,5 آلاف طن عام 1973 م وكانت 180 ألف طن عام 1975 م ، ارتفعت عام 1976 م فوصلت إلى 196,6 ألف طن ، ومن المستهدف أن تبلغ 245 ألف طن عام 1980 م . أما الفواكه والخضروات فكمية الإنتاج في ازدياد مستمر ، إذ كانت كمية الإنتاج 372 ألف طن عام 1972 م وصلت إلى 620 ألف طن عام 1975 م ووصلت كمية إنتاج الخضروات إلى 652,2 ألف طن عام 1976 م ، ومن المستهدف أن تصل إلى 825 ألف طن من الخضروات عام 1980 م .

وبالنسبة للإنتاج الحيواني ، فقد بلغت كمية الحليب 47 ألف طن عام 1971 م ارتفعت بعدها إلى 56,7 ألف طن عام 1972 م وإلى 65,0 ألف طن عام 1975 ، ومن المستهدف تنميتها حتى تصل الكمية إلى 290 ألف طن عام 1980 م . وأما اللحوم فقد بلغ حجم الإنتاج 26,3 ألف طن عام 1971 م ارتفع إلى 33,4 ألف طن عام 1972 م وإلى 51,6 ألف طن عام 1974 م ، ثم ارتفع فوصل إلى 53,1 ألف طن عام 1976 م ، ومن المستهدف أن يصل حجم الإنتاج من اللحوم إلى 98 ألف طن عام 1980 م . كذلك زاد إنتاج البيض من 53,1 مليون بيضة إلى

82,4 مليون بيضة عام 1976 م وعسل النحل من 30 طناً إلى 240 طناً عام 1976 م.

والجدول التالي يوضح تطور الانتاج الزراعي وما تحقق منه بنهاية عام 1976 م والمستهدف تحقيقه بنهاية 1980 م.
(بآلاف الأطنان)⁽¹⁾

المحاصيل	متوسط إنتاج عامي 70/69	إنتاج عام 1976	الإنتاج المستهدف لعام 1980	متوسط 1976	1980 متوسط 70/69
القمح	49,8	130,2	336	261	675
الشعير	88,4	196,6	245	222	277
الفواكه	90,3	136,9	255	152	282
الخضروات	201,0	652,2	825	324	410
البقول والبذور	12,8	23,0	42,0	180	328
الزيتون	52,1	155,1	148	298	384
اللحوم	42,3	50,3	98	119	232
الألبان	51,1	85,0	290	166	568
البيض (مليون بيضة)	53,1	82,4	450	155	847
العسل	30,0	240,0	600	800	2000

1 - الجدول عن: منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة 1970- 1977 م - اغسطس 1977 م - أمانة التخطيط ص 22.

أما في مجال التنمية الزراعية فقد بدأت الخضرة في الانتشار في كل المناطق التي يمكن أن تقوم فيها زراعة للوصول في أقصر فترة ممكنة إلى الاكتفاء الذاتي. وقد بلغت الانجازات في مجال الزراعة حداثاً أثار إعجاب المراقبين وإلى إطلاق تسمية ذلك «بالثورة الخضراء» إذ تنطوي مخططات التنمية في مجال القطاع الزراعي بلا شك على ثورة زراعية كبرى يجري تطبيقها بخطى حثيثة.

فقد استمر استصلاح الأراضي في مختلف مواقع السهول والوديان بالإضافة إلى مساحات مستصلحة إلى الرقعة الزراعية الخضراء، ومن أهم المشاريع الزراعية:

مشروع سهل جفارة، مشروع الجبل الأخضر، ومشروع فزان الزراعي ومشروع الكفرة والسرير، ومشروع الصلول الأخضر.

برنامج إستصلاح وتنمية الأراضي بالمكنتار
حتى 31 / 12 / 1976 لهذه المشاريع الخمسة (1).

جولة ما تم انجازه بنهاية عام 1976						
النسبة	ما تم	المساحة	النسبة	ما تم 1976	متابعة منجزات	البرنامج
النسبة	استصلاحه	القرار	النسبة	استصلاحه	المساحة القرار	الاجالي
النسبة	وتنميته	استصلاحها	%	وتنميته	استصلاحها	وتنميته
102	82227	80658	104	40287	38718	41940
100	132071	132071	100	5025	5025	127046
100	12700	12700	100	4735	4735	7965
51	2829	5521	18	600	3292	2229
102	68165	66717	107	23383	21935	44782
100	297992	297667	100	74030	73705	223962
						356786
جولة						
1- مساحات الخضر والفواكه والمحاصيل						
أ - سهل الجفارة						
ب - الجبل الأخضر						
ج - فزان						
هـ - الكفرة والسربو						
و - الصلول الأخضر						

94	85824	91332	73	14584	20092	71240	296940	2- مساحة الغابات والمراعي
100	38056	38056	100	2593	2593	35463	356225	أ- سهل الجفارة
97	61638	63635	96	53083	55080	8555	355150	ب- الجبل الأخضر
96	185518	193023	90	70260	77765	115258	1008315	ج- الصلوا الخضراء
90	63277	70000	—	—	6723	63277	100000	3- مشروعات الخرب
—	—	—	—	—	—	—	12000	أ- سهل الجفارة
97	9879	10179	70	700	1000	9179	85000	ب- فزان
91	73156	80179	9	700	7723	72456	197000	ج- الكفرة والسريتر
98	556666	570869	91	144990	159193	411676	1562101	جملته
								إجمالي عام التسمية الزراعية

بجانب هذه المشاريع الخمسة فقد قامت أمانة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنمية مساحات أخرى بلغت 22 ألف هكتار، وبذلك تبلغ منجزات ثورة الفاتح في مجال استصلاح وتنمية الأراضي حوالي 578,3 ألف هكتار. ومن المتوقع أن ترتفع المساحات حتى نهاية عام 1980 م إلى حوالي 1638,5 ألف هكتار، منها 1563,9 ألف هكتار، يتم استصلاحها عن طريق مجلس استصلاح الأراضي و 74,6 ألف هكتار تقوم أمانة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنميتها. وحتى نهاية عام 1975 م فقد تم تمليك 1184 مزرعة وإنشاء حوالي 2661 مسكناً زراعياً، ثم ارتفع هذا العدد إلى 4395 مسكناً، وتم تعبيد 7096 كيلومتراً من الطرق، وبلغ عدد المزارع التي تم تمليكها حتى نهاية عام 1976 م حوالي 3193 مزرعة. وقامت أمانة الزراعة والإصلاح الزراعي بإنشاء 948 مسكناً للمزارعين، وحوالي 250 كيلومتراً من الطرق الزراعية وتمليك 2873 مزرعة، وبلغ مجموع ما أنجزته ثورة الفاتح من سبتمبر في حقل التعمير والمرافق الزراعية إنشاء 5443 مسكناً للمزارعين وحوالي 7346 كيلومتراً من الطرق وتمليك 6066 مزرعة وحتى نهاية عام 1980 م ينتظر أن يصل عدد مساكن المزارعين 16419 مسكناً وأطول الطرق الزراعية المعبدة حوالي 2469

كيلومتراً وسيصل عدد المزارع الملكية إلى 16662 مزرعة.

وهكذا استمر الكثير من المواطنين في المزارع التي ملكتها الدولة لهم ومنحوا القروض والاعانات بما يمكنهم من النهوض بالإنتاج الزراعي ومزاولة نشاطهم الانتاجي ويضمن لهم مستوى لائقاً من العيش الكريم. وقد بلغ عدد المقترضين من عام 1970 م وحتى عام 1976 م حوالي 175 ألف مقترض، وبلغ حجم القروض الممنوحة نحو 67,5 مليون د.ل. أما حجم الإعانات فقد بلغ 75 مليون د.ل. استفاد منها حوالي 221 ألف مواطن.

بجانب ما تقدم كانت هناك إنجازات هامة تخص قطاع الزراعة ألا وهي إقامة السدود لحجز مياه الأمطار. وغيرها من الإنجازات كلها تستهدف تحديث مهنة الزراعة وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني للاقتراب من تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتدعيم الاستقلال الإقتصادي والتخفيف من الاعتماد على الخارج.

2 - المنجزات الصناعية :

كان الاقتصاد الليبي عند قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 م ، بالرغم من كون ليبيا بلداً نفطياً ، نموذجياً لاقتصاد البلدان المتخلفة يعتمد على النفط كمصدر وحيد ، بكل ما يمثله هذا الاعتماد من خطر على الإقتصاد الوطني . وقد بقي النفط حتى عام 1969 م ينفرد بتزايد معدلات نموه ، ونسبة مساهمته في الدخل القومي .

فقد تضاعف إيراد النفط حوالي اثنتي عشرة مرة في الفترة ما بين 1962 م إلى 1969 م ، فبينما كانت عائدات النفط حوالي 48,7 مليون د.ل . عام 1962 م ارتفعت عام 1969 م إلى حوالي 619,2 مليون د.ل . أما قطاعا الزراعة والصناعة فلم يزد دخلهما إلا من 27,3 مليون د.ل . لعام 1962 م إلى 41,9 مليون د.ل . لعام 1969 م ، وقد أدى ذلك إلى تقليل الدور الذي تلعبه الزراعة والصناعة في الوقت الذي كان يجب فيه التركيز على الصناعة بجانب الزراعة باعتبارهما أداة الخروج من التخلف .

ولتغيير هذه الصورة اختارت ثورة الفاتح من سبتمبر

التنمية الزراعية كمدخل للتنمية الشاملة . واستلزم ذلك إعطاء بعض الصناعات أولوية التنفيذ كصناعات مستلزمات الانتاج الزراعي من الأسمدة والكيماويات ومواد البناء والتشيد ومصادر الطاقة والطرق ووسائل التعبئة والتخزين وبعض الصناعات التحويلية التي تستخدم المنتجات الزراعية كمستلزمات للانتاج السلعي بالشكل الذي يعود على المزارع بالربح . وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية ضمن الخطة الثلاثية 73 - 1975 م للتنمية الاقتصادية والإجتماعية حوالي 74 مشروعاً نفذ منها 9 مشاريع للصناعات الغذائية و6 مشاريع لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود والأحذية و7 مشاريع في صناعة الاسمنت ومواد البناء و4 مشاريع في الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية إلى جانب مشاريع صناعة تكرير النفط وغيرها .

لقد رأت الثورة أنه لا بد من وضع استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني بزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الدخل المحلي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والخامات الطبيعية والمادية المتوفرة في الجماهيرية .

وأخذت المصانع الحديثة الكبيرة ومنها المتوسطة تقام في

جدول مشاريع الصناعات النفطية (1)

المشروع	جولة الإترامات القائمة	الطاقة الإنتاجية	تاريخ التعاقد	تاريخ الإنهاء	جولة الإنفاق حتى 76/12/31
1- برنامج تكمير النفط أ - مصفاة طبرق ب - مضاعفة حجم مصفاة الزاوية مصنع الإسفلت 2- برنامج تصنيع الغاز أ - مصنع الأمونيا ب - مصنع البتائل ج - الإيثيلين د - توسيع مصنع الأمونيا هـ - مصنع اليوريا 3- برنامج صناعة الاسمدة	83432328 31104344 1459020 5958154 23413590 106043650 —	220 ألف برميل / اليوم 60 ألف برميل / اليوم 200 ألف برميل / اليوم ألف طن / اليوم ألف طن / اليوم ألف طن / اليوم ألف طن	73/10/27 74/6/17 76/6/30 73/10/18 74/5/11 74/4/10 76/11/6	77/4/30 77/7/30 77/1/15 78/3/24 76/11/6	1013631 26761509 145902 50142291 21537280 4166016

11246303		73/1/11		13764877	4 - برنامج الآلاف الصناعية
3454820	76/12/31	74/1/15	وحدة سكنية	6116593	5 - برنامج صناعة اللدائن
2459307	76/10/5	74/9/1		4064485	6 - برنامج مستودعات المشقات النظية وخطوط الأابيب
					7 - المدينة السكنية بالبريقة
					8 - معهد شؤرون بالغيران

1 - عن تقرير النمو الاقتصادي للفترة 75 - 1976 م قطاع النفط واستصلاح الغاز الطبيعي

مختلف أنحاء الجماهيرية ومنها مصانع الاسمنت والأجر والجير ومصافي التكرير، ومصانع الأنابيب المعدنية والأسلاك الكهربائية ومصانع النضاض الجافة ومصانع تعليب الأسماك والفواكه ودبغ الجلود والنسيج والأحذية... الخ.

ففي مجال النفط وصناعته كانت من أكبر منجزات خطة التنمية الثلاثية السيطرة الوطنية على نشاط تعدين واستخراج النفط، وقد صاحب ذلك إقامة المشاريع الصناعية النفطية المتطورة.

والجدول السابق يوضح مشاريع قطاع النفط واستغلال الغاز الطبيعي.

ولما كان يعول على قطاع الصناعة أهمية خاصة في تنمية اقتصاد الجماهيرية العربية الليبية، وتحقيق الانعتاق من سيطرة قطاع النفط وإعادة التوازن إلى البنيان الإقتصادي، فقد اكتسب هذا القطاع اهتماماً متزايداً، حيث زاد نصيب التنمية الصناعية من مخصصات ميزانيات التنمية، وأقر عدد كبير من المشاريع الصناعية للدراية والتنفيذ. وحتى نهاية عام 1977 م، بلغ مجموع المشروعات الصناعية - بما فيها النفطية والكيمياوية

- والتي تم تنفيذها ووصلت مرحلة الانتاج 53 مشروعاً صناعياً، بجانب نحو 42 مشروعاً، وهي قيد التنفيذ، ونحو 22 مشروعاً يجري التعاقد على بعضها، وتجري دراسة البعض الآخر.

قد بلغ الإنتاج الاجمالي للصناعات التحويلية لوحدها 60,1 مليون د.ل. لعام 1971 م، ارتفع بعدها إلى 87,0 مليون د.ل. عام 1972 م وإلى 127,4 لعام 1973 م، ووصل الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية عام 1974 م حوالي 177,8 مليون د.ل. وبلغ الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي عام 1975 م حوالي 204,73 ملايين د.ل. ارتفع عام 1976 م إلى 275,110 مليون د.ل. تقريباً.

كذلك فقد تزايدت كمية الانتاج بصورة ملموسة، كما هو مبين في الجدول التالي :

بيان تطور الطاقات الانتاجية الصناعية (1)

الصناعة	وحدة الانتاج	1970	1976	1977	مستهدف 1980
صناعة الالبان	مليون لتر/سنة	6	28,0	28,0	43
صناعة طحن الغلال	طن/سنة	120000	350000	350000	590000
صناعة الأعلاف	طن/سنة	-	60000	321000	441000
صناعة تعليب الأسماك	طن/سنة	20000	7100	8100	8100
تعبئة المياه المعدنية	مليون لتر/سنة	14,0	38,0	38,0	38
تعليب الحضر والفواكه	طن/سنة		1230	21230	21230
صناعة النسيج	مليون متر/سنة		1,000000	21,02	21000000
غزل الصوف	طن/سنة		550	550	550
دباغة الجلود	قدم مربع/سنة	960000	3450000	3450000	3450000
صناعة الاحذية	زوج/سنة	455000	1775000	1775000	1755000
صناعة الملابس الجاهزة	بدلة/سنة		200000	200000	2000000
تكرير النفط	طن/سنة	500000	3500000	6500000	6500000
الصناعة النفطية (بتروكيماويات)	طن/سنة		660000	1190000000	1190000000
صناعة الورق	كيس/سنة		20000000	20000000	20000000
صناعة الاسمنت	طن/سنة	100000	1040000	3440000	440000
صناعة الجير	طن/سنة		137500	137500	137500
صناعة الانابيب	طن/سنة		18000	36000	36000
المنتجات الخزفية	طن/سنة		10100	10100	10100
صناعة الزجاج	طن/سنة		12000	3000	3000
صناعة الانابيب والكابلات	طن/سنة		4000	4000	4000
الانابيب ولوازمها	طن/سنة		99000	99000	99000
النضاض	طن/سنة		228000	228000	228000
صناعة الحديد والصلب	طن/سنة		21000	21000	21000

1 - منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة
1970 - 1977 م - أمانة التخطيط - اغسطس 1977 ص 28.

من خلال الجدول أعلاه تتضح معالم النهضة الصناعية التي تسير بخطوات حثيثة نحو تحقيق استراتيجية الاكتفاء الذاتي، فقد بلغ الانتاج الكمي لصناعة الألبان عام 1976 م حوالي 22 مليون لتر ارتفع عام 1977 م إلى حوالي 23 مليون لتر .

ومن المقدر أن يصبح عام 1980 م حوالي 28 مليون لتر والجدول التالي يبين تطور الانتاج الكمي لأهم المنتجات الصناعية، وما يمكن أن يتم تحقيقه عام 1980 م .

مستهدف 1980	كميات الانتاج			وحدة الانتاج	الصناعة
	1977	1976	1970		
28,0	23,0	22,0	-	مليون لتر/سنة	الالبان
472000	290000	210000	50000	طن/سنة	طحن الغلال
391000	161000	57000	-	طن/سنة	الاعلاف
18,090000	12,0	10,5	5,6	مليون لتر/سنة	تعبئة المياه المعدنية
9000	1000	860,2	-	طن/سنة	تعليب الحضر والفواكه
16800000	14000000	11000000	-	متر/سنة	النسيج
450	412,5	284,2	-	طن/سنة	غزل الصوف
2750000	2650000	2400000	350000	قدم مربع/سنة	دباغة الجلود
1650000	750000	550000	2000000	زوج/سنة	صناعة الأحذية
150000	83000	75500	-	بدلة/سنة	الملابس الجاهزة
881000	-	-	-	طن/سنة	الصناعات النفطية
18000000	16000000	8000000	-	كيس/سنة	صناعة أكياس الورق
3330000	1560000	670000	95000	طن/سنة	صناعة الاسمنت
124000	82500	400000	-	طن/سنة	صناعة الجير
216000	6600	3060	-	طن/سنة	صناعة الزجاج
8270	-	-	-	طن/سنة	المنتجات الخزفية
3000	2000	1360	-	طن/سنة	الاسلاك والكابلات
40000	18250	-	-	طن/سنة	الانابيب ولوازمها
205000	-	-	-	وحدة/سنة	النضائد السائلة
10800	6700	1684	-	طن/سنة	الحديد والصلب

١ - عن منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة
1970 - 1977 - اغسطس 1977 - امانة التخطيط - ص 30.

من خلال الجدول الآنف الذكر يظهر الدور الذي يلعبه الإنتاج الصناعي في سد حاجيات المجتمع العربي الليبي ومدى تخليصه من الاعتماد على الاستيراد الخارجي .

ومن خلال برنامج التصنيع وخطط التنمية الإقتصادية وما أعلنته ثورة الفاتح عن سياستها الصناعية يمكننا تلخيص سياسة التصنيع في ثلاث نقاط رئيسية هي :

1 - المشروعات الصناعية الكبيرة، وهذه تعتمد على تصنيع المواد الطبيعية الهامة كالمواد الخام المعدنية والغاز الطبيعي والنفط ويتكفل بها القطاع العام .

2 - المشروعات الصناعية المتوسطة ويشارك فيها القطاع العام بشكل رئيسي للمشاركة مع القطاع الخاص والهدف من ذلك تلبية متطلبات السوق المحلي قدر الامكان .

3 - المشروعات الصغيرة وهذه يتكفل بها القطاع الخاص بتشجيع من الدولة ولا يشارك القطاع العام فيها أو يقوم بتنفيذ مشروعاتها إلا عند الضرورة، وفي الحالات التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها .

أما الصناعات التقليدية وهذه تقوم الدولة بتشجيعها ورعايتها.

وبشكل عام يظهر مدى اهتمام ثورة الفاتح من سبتمبر بقطاع الصناعة من خلال مخصصات هذا القطاع في ميزانيات التنمية التي تم تنفيذها أو المزمع القيام بها.

فقد أخذ ارتفاع مخصصات قطاع الصناعة شكلاً تصاعدياً. فبينما بلغت مخصصات قطاع الصناعة للسنة المالية 1971/70 م حوالي 20,48 مليون د.ل. ارتفعت بعدها إلى 32 مليوناً للسنة المالية 1972/71 م ثم إلى 68,148 مليون د.ل. ثم إلى 79,747 مليون د.ل. وكانت عام 1976 م حوالي 199,395 مليون د.ل. صرف منها حوالي 159,1 مليون د.ل. تقريباً، وبلغت مخصصات ميزانية التحول لقطاع الصناعة عام 1977 م حوالي 188,268 مليون د.ل.

وإذا ما صحت المقارنة بين مخصصات الصناعة في السنوات السابقة على قيام الثورة بما خصص لها في عهد الثورة يتضح لنا الفارق العظيم بين الأمس واليوم.

ففي حين لم تتجاوز مخصصات قطاع الصناعة للست سنوات

التي سبقت قيام الثورة حدود 24,912 مليون د. ل. فقد تجاوزت مخصصات هذا القطاع في الست سنوات الأولى (1970 إلى 1975 م من عهد الثورة حوالي 451,034 مليون د. ل. أو ما يقارب عشرين ضعفاً.

أما بخصوص الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ بالنسبة للصناعات التحويلية عام 1971 م بتكلفة عوامل الدخل الجارية حوالي 25,1 مليون د. ل. اخذ فيما بعد شكلاً تصاعدياً، بلغ عام 1972 م حوالي 36,6 مليون د. ل. وارتفع عام 1973 م إلى 50,8 مليون د. ل. ، ثم وصل عام 1974 م إلى 74,5 مليون د. ل. واستمر ارتفاعه فكان عام 1975 م حوالي 84,7 مليون د. ل. ، وفي عام 1976 م حوالي 113,6 مليون د. ل.

ومن المتوقع ان يصل عام 1980 م في نهاية الخطة الخمسية الى 323,4 مليون د. ل.

لقد راعت ثورة الفاتح ضرورة انتشار وتوزيع مشاريع التنمية الصناعية ضمن حدود التلاؤم والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، إذ وزعت هذه المشاريع فعمت جميع مناطق

الجماهيرية، وذلك من أجل تحقيق مبدأ عدالة التوزيع لتستفيد منها جميع المناطق والمواطنين ليعايشوا الانتعاش الاقتصادي الذي يحدثه التطور الصناعي وتشغيل هذه المصانع.

إلى جانب ما تقدم من منجزات فقد عمدت ثورة الفاتح إلى تنمية قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي . فقد تم تنفيذ برنامج استثماري ضخم في مجال توفير مصادر الطاقة الكهربائية بلغت قيمته 211 مليون د. ل انشئت بموجبه 6 محطات توليد كهرباء حديثة، وست محطات لتحلية مياه البحر وغيرها من محطات التحويل وشبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية للمدن والقرى، ويرجع هذا الاهتمام لوعي ثورة الفاتح من سبتمبر بأهمية الطاقة لعملية التنمية الصناعية المراد تحقيقها، لكون الطاقة الكهربائية بمثابة القلب من الجسم الصناعي، ولكون الكهرباء احد مظاهر المدنية الحديثة، وأحد مقاييس تقدم الأمم والشعوب، ولما للكهرباء من أهمية للأنشطة الاقتصادية الأخرى بجانب ضرورتها في مجال الاستهلاك المنزلي وقد شهدت أعوام ما بعد الثورة تطورات ضخمة في هذا المجال.

ففي السنوات ما بين عامي 1970 م إلى 1977 م زادت

القدرة الاجمالية المركبة لمحطات التوليد من 248 م. و. عام 1970 م إلى 1500 م. و، وزاد مجموع الانتاج من الطاقة 2900 مليون كيلوواط / ساعة عام 1977 م وزاد نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المنتجة من 335 كيلوواط / ساعة 1970 م. إلى 1050 كيلوواط / ساعة عام 1977 م.

ان مجرد مقارنة بسيطة بين مخصصات قطاع الكهرباء في اخر ست سنوات من العهد البائد، والست سنوات الأولى لعهد الثورة يظهر بجلاء ما حظى به هذا القطاع من عناية فائقة .

فلقد بلغت مخصصات التنمية لقطاع الكهرباء بين السنة المالية 1970 / 1971 م وحتى نهاية عام 1975 م حوالي 331,95 مليون د. ل، بينما لم تتجاوز مخصصات هذا القطاع في العهد البائد من عام 63 / 1946 م إلى 68 / 1969 م ما يعادل 35,989 مليون دينار ليبي، ووصلت مخصصات قطاع الكهرباء من ميزانية التنمية لعام 1976 م حوالي 135,285 مليون دينار ليبي، وكانت لعام 1977 م في حدود 140,9 مليون د. ل. ، وهذا يعني أن مجموع ما صرفه العهد البائد من مخصصات لقطاع الكهرباء ليس إلا ربع ما خصص لهذا القطاع في عام واحد .

أما المرفق الآخر الهام والضروري لعملية التنمية الاقتصادية التي تعاشها البلاد، فهو قطاع النقل والمواصلات، وقد بلغ ما أنجزته الخطة خلال الفترة الماضية حوالي 2008 كيلومترات من الطرق المعبدة. هذا بالإضافة إلى الجاري تنفيذها حالياً والمخطط لتنفيذها، وهي تعادل 2000 كيلومتر تقريباً.

يشمل هذا القطاع تعبيد الطرق، إنشاء الموانئ والمطارات، ويتضمن حركة النقل كسيارات الركاب ونقل البضائع والطائرات والبواخر وخطوط شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والارصاد الجوية التي تخدم الاتصالات والنقل الجوي.

لقد أولت ثورة الفاتح من سبتمبر عناية كبيرة لقطاع النقل والمواصلات، فبينما كانت مخصصات هذا القطاع في العهد البائد تركز على برنامج الطرق، فقد شملت مخصصات ميزانيات قطاع النقل والمواصلات في عهد الثورة جميع مرافق هذا القطاع فعلى سبيل المثال بلغت مخصصات برنامج الطرق في الست سنوات بعد قيام الثورة (1970 / 1971 م إلى 1975 م)

حوالي 120,372 مليون د. ل. وبلغ برنامج المطارات لنفس الفترة حوالي 41,540 مليون د. ل. أما برنامج الموانئ فقد أستحوذ على 77,838 مليون د. ل، وصرف لبرنامج النقل البري في الفترة ذاتها حوالي 2,991 مليون د. ل ، وحصل برنامج النقل العام للركاب على مبلغ قدره 10,543 مليون د. ل. ، أما برنامج النقل الجوي فقد أستحوذ على 23,747 مليون د. ل. ، وحصل برنامج المواصلات السلكية في الفترة نفسها حوالي 53,500 مليون د. ل. وبلغ نصيب برنامج المواصلات السلكية في الفترة نفسها حوالي 53,550 مليون د. ل.

أما برنامج الأرصاد الجوية فقد بلغت مخصصاته حوالي 1,681 مليون د. ل. وكان مجموع مخصصات قطاع النقل والمواصلات في عهد الثورة (70 / 1971 إلى 1975 م) حوالي 398,407 مليون د. ل. ، بينما لم يتجاوز مجموع ما صرفه العهد المباد في قطاع النقل والمواصلات في الفترة ما بين السنة المالية 1963 / 1964 م إلى 1968 / 1969 م حوالي 94,099 مليون د. ل، حصل برنامج الطرق منها على أكثر من النصف، أو ما يعادل 50,860 مليون د. ل.

أما برنامج المطارات فلم تتجاوز حصته حدود 17.241 مليون د.ل. ، وبلغت مخصصات برنامج الموانئ حوالي 12,725 مليون د.ل. ، أما برنامج النقل البري فلم يحصل إلا على 2,22 مليون د.ل. ، وخرجت برامج النقل العام للركاب والنقل الجوي والنقل البحري صفر اليدين .

بالطبع لم يقتصر الاهتمام على تخصيص الأموال فحسب بل تعدى ذلك كما سبقت الإشارة إليه - إلى الإهتمام بالطرق وبالنقل البري والبحري كأحد الخدمات الهامة التي يجب أن تصبح أكثر كفاءة وقدرة وإقامة شبكة مترابطة من الطرق وغير ذلك من وسائل النقل والمواصلات لتعم كافة أرجاء الجماهيرية .

فبينما كان طول شبكة الطرق المرصوفة عند قيام الثورة حوالي 5800 كيلومتر ، دعمت ثورة الفاتح من سبتمبر هذا الشريان الحيوي ، فأضافت في الفترة من 1970 م إلى 1977 م نحو 3000 كيلومتر من الطرق المرصوفة ، إذ أصبح طول هذه الشبكة حوالي 8800 كيلومتر ، وكان من أهم الطرق التي تم تنفيذها بعد قيام الثورة : استكمال الطريق الساحلي ، وطريق

نالوت/غدامس، وطريق اجدابيا/جالو، وطريق سبها/غدوة
/تراغن، وطريق براك/ادري.

ويجري الآن تنفيذ حوالي 40 مشروعاً للطرق يبلغ مجموع
أطوالها 2914 كيلومتراً منها: طريق العزيزية/شر
عياد/الجوش، وطريق ابو قرين/ودان، وطريق
المكنوسة/وادي عتبه/مرزق، وطريق تراغن/ام الارانب،
وطريق اوباري/غات، وازدواج طريق تاجوراء/الخمس
/مصراته، واصلاح الطريق الساحلي/تاجوراء/مصراته/ابو
قرين.

ومن المقرر ان يصل طول الشبكة العامة للطرق حوالي
10000 كيلومتر عام 1980 م. كما ان هناك عدداً من
المشروعات قيد الدراسة يزيد عددها على 27 مشروعاً بالاضافة
إلى مشروع إقامة خطوط سكك حديدية.

أما بالنسبة للمطارات فقد تم انجاز مطار طرابلس
العالمي، وتم إفتتاحه بتاريخ 10/8/1978 م وقد بلغت
تكاليفه حوالي 40 مليون د.ل. وتبلغ طاقة خدمته حوالي
1000 راكب في الساعة، ومن المنتظر تنفيذ مطارات كل من
سبها ومطار غدامس ومطار غات خلال عام 1978 م.

وقد ارتفع عدد الطائرات من طائرتين عام 1970 م إلى 14 طائرة حديثة عام 1977 م ، وارتفع عدد الركاب المنقولين على طائرات الاسطول العربي الليبي الجوي من 190208 ركاب عام 1970 م إلى 700 ألف راكب عام 1977 م ، ومن المتوقع ان يصل هذا الرقم إلى مليون عام 1980 م .

أما الطاقة الاستيعابية لموانئ الجماهيرية فكانت عام 1970 عند قيام الثورة لا تتعدى 3,6 ملايين طن في السنة ، ارتفعت عام 1971 م إلى 3,829 ملايين طن ، ووصلت عام 1975 م 9,701 ملايين طن . أما في عام 1977 م فكانت الطاقة الاستيعابية حوالي 10,7 ملايين طن ومن المتوقع ان ترتفع لتصل عام 1980 م إلى حوالي 18 مليون طن في السنة .

والجدول التالي يوضح ما وصل إليه قطاع النقل والمواصلات والنقل البحري في عهد الثورة .

قطاع النقل والمواصلات والنقل البحري
في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر 1970 - 1977 . (1)

البند	البيان	الوحدة	1970	1977	1980
أ -	الطرق	كيلومترات	5800	8800	10,000
ب -	النقل الجوي				
	(1) عدد الطائرات	طائرة	2	14	20
	(2) عدد الركاب	راكب	190208	700000	1000000
ج -	النقل العام للركاب				
	اجمالي عدد الحافلات	عدد	407	1430	2000
د -	المواصلات السلوكية واللاسلكية				
	عدد الهواتف	هاتف	15000	100000	190500
	معدل الخدمة	لكل (100) من السكان	0,8	3,4	6,8
هـ -	الموانئ				
	الطاقة الاستيعابية	مليون طن	3,6	10,7	18,0
و -	الاسطول النفطي				
	1 - عدد الناقلات	ناقلة	-	13	15
	2 - اجمالي الحمولة	ألف طن	-	1183	1500
ن -	الاسطول التجاري				
	1 - عدد البواخر	باخرة	-	8	12
	2 - اجمالي الحمولة	ألف طن	-	35,4	50
ق -	أسطول نقل الركاب				
	1 - عدد البواخر	باخرة	-	2	4
	2 - اجمالي الحمولة	راكب	-	1870	3300

1 - نفس المصدر ص 37.

وفي قطاع الاسكان الذي أولته الدولة أهمية كبيرة لكونه يأتي في المرتبة الثالثة بعد المأكل والملبس في إشباع حاجة الفرد، اعتبرت ثورة الفاتح توفير المسكن الصحي اللائق لكل اسرة في المجتمع العربي الليبي ضرورة اجتماعية.

وتتضح مجهودات الثورة في هذا المجال من خلال مخصصات هذا القطاع من ميزانيات التنمية. فقد بلغت مخصصات قطاع الاسكان المالية 70 / 1971 م 37,215 مليون دينار ليبي، ارتفعت 71 / 1972 م إلى 38,450 ، ثم إلى 69,002 مليون د.ل. ، عام 72 / 1973 م، ثم وصلت عام 1974 م إلى 139,250 مليون د.ل. ، ثم بلغت عام 1975 م حوالي 141,400 مليون د.ل. ، وارتفعت عام 1976 م إلى 150,500 مليون د.ل. ، بينما لم تتجاوز مخصصات هذا القطاع خلال الفترة من 63 / 1964 م إلى 68 / 1969 م حدود 73,708 مليون د.ل. ، أي ان مجموع ما خصص لقطاع الاسكان في الست السنوات الاخيرة من العهد البائد أقل مما خصصته حكومة الثورة لعام 1973 ، وأقل من نصف مخصصات قطاع الاسكان لعام 1976 م.

لقد كان الوضع الاسكاني قبل قيام الثورة سيئاً، وقد قدر

النقص في عدد المساكن عن عدد الأسر القائمة عام 1969 م بنحو 65 ألف مسكن. وتظهر حدة المشكلة بشكل سافر إذا علمنا أن ما نفذ من برامج الإسكان التي وضعتها الدولة في السنوات 1964 - 1966 م لم ينفذ منها خلال السنوات الخمس 64 - 1969 م سوى 12 ألف مسكن من الإسكان الشعبي والمتوسط، وإذا اضيف الى ذلك عدد المساكن التي بنيت بقروض من المصرف العقاري خلال نفس الفترة، كان مجموع عدد المساكن التي أقيمت لا يزيد عن 3780 مسكناً.

ومنذ قيام الثورة اتخذت عدة إجراءات وتدابير لمواجهة مشكلة الاسكان بشكل جدي، فقد تم خلال الفترة من بداية عام 1970 م الى نهاية عام 1976 م التعاقد على إنشاء حوالي 160781 وحدة سكنية، إرتفع هذا العدد عام 1977 م إلى نحو 189781 وحدة سكنية، وبلغ عدد الوحدات التي تم إنجازها خلال الفترة من بداية عام 1970 م وحتى نهاية عام 1976 م حوالي 103830 وحدة سكنية واستكمل خلال عام 1977 م بناء حوالي 21800 وحدة سكنية.

وبذلك أصبح إجمالي عدد المساكن الجاهزة بنهاية عام 1977 م نحو 124630 وحدة سكنية، أما الوحدات التي

كانت تحت الانجاز بنهاية عام 1977 م فكان عددها نحو 64951 وحدة سكنية. ومن المستهدف إنشاء 117678 وحدة سكنية خلال الفترة 77/1980 م، وبهذا يبلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية المتوقع إنشاؤها حتى عام 1980 حوالي 307457 وحدة سكنية.

والجدول التالي يوضح إنجازات ثورة الفاتح في مجال الاسكان.

تطور الانجازات في قطاع الاسكان

خلال الفترة من 70 - 1977 م والمستهدف في عام 1980 م⁽¹⁾

الانجازات		التعاقدات			المجموع
1977	1976/70	1976/70	تقديري 77	1976/70	
تقديري		الجملة			
5000	35710	59420	12000	47420	الاسكان العام
3000	—	6000	—	6000	الاسكان الصناعي
2500	2097	10000	1154	8846	اسكان سبها
1000	6197	16685	5846	10839	الاسكان الزراعي
—	—	4001	1500	2500	إنشاء القرى
500	1569	3336	—	3336	الاسكان الاستثماري
50000	33441	47891	4500	43391	القروض العقارية
5000	24816	42448	4000	38448	القروض التجارية
22000	103830	189781	29000	160781	الجملة

المجموع	الجملة	الجاري التنفيذ	المستهدف 1980 م
الاسكان العام	40710	18710	86287
الاسكان الصناعي	3000	3000	15700
اسكان سبها	4597	6403	18444
الاسكان الزراعي	7197	9488	18893
انشاء القرى	—	4001	9000
الاسكان الاستثماري	2069	1267	7844
القروض العقارية	38441	9450	—
القروض التجارية	29816	12632	15289
الجملة	125830	63951	307457

ولما كان الإنسان هو الأساس والدعامة الأساسية في تطوير المجتمع، وإيماناً بالاهمية التي يجب ان توليها الدولة للخدمات الرئيسية للمواطن كالتعليم والصحة، ولأن نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد بالدرجة الأولى على الانسان، فقد اهتمت ثورة الفاتح من سبتمبر بالانسان لعلمها

اليقين بان الانسان السليم والمتعلم بمقدوره تنفيذ مشروعات التنمية ، وتولي تشغيلها وإدارتها بشكل أفضل من غيره كما أنه وهو الذي يدفع بتحقيق التنمية والتقدم إلى الامام ، لذلك فإن مستوى هذا الانسان كمواطن اجتماعياً واقتصادياً كان من أوليات اهتمامات الثورة، لهذه الاسباب وغيرها استحوذت الخدمات التعليمية والصحية على جزء كبير من مخصصات الميزانيات السنوية منذ السنوات الأولى من عهد الثورة. ففي مجال الخدمات التعليمية، تم انجاز 10800 فصل دراسي منها. هذا بالإضافة إلى التوسع في التعليم الفني والمهني والاهتمام بتوسيع وتنويع مجالات التخصص في التعليم الجامعي .

ولم يعط التعليم في العهد البائد الاهتمام الذي يستحقه ، وبقي التركيز محصوراً على التوسع في التعليم داخل المدن ولأنواع معينة من التعليم لا تخدم إلا فئات معينة من أفراد المجتمع ، وبقي الريف مهملاً وبعد قيام الثورة، صدر الإعلان الدستوري الذي يقول بحق وواجب التعليم على جميع الليبيين والزاميته في المرحلة الابتدائية والاعدادية، وقامت الدولة بمقتضى هذا الاعلان بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات

والمؤسسات الثقافية والتربوية . كما نص هذا الاعلان على مجانية التعليم وقد انعكس ذلك على مخصصات ميزانية التنمية لقطاع التعليم . وإذا ما قارنا هذه المخصصات في ست سنوات ما قبل الثورة بمخصصات هذا القطاع في عهد الثورة، لاحظنا الفرق الشاسع ، ففي حين لم يزد مجموع هذه المخصصات في السنوات الست لما قبل الثورة عن 44,960 مليون د.ل. ، نرى أن هذه المخصصات بلغت في الست سنوات الأولى من عهد الثورة حوالي 299,446 مليون د.ل

ففي السنة الدراسية 1963/62 م كان هناك 100 مدرسة قرآنية بها 311 مدرساً، أما عدد الطلاب فكان حوالي 4522 منهم 171 طالبة، أما المدارس الابتدائية فقد بلغ عددها 694 مدرسة بما فيها 31 مدرسة خاصة يعمل فيها حوالي 5085 مدرساً وعدد الطلاب فيها 149788 طالباً بمن فيهم 31567 طالبة أما المدارس الاعدادية فكان عددها 102 مدرسة منها مدرستان خاصتان، ويدرس فيها جميعها حوالي 518 مدرساً، وبلغ عدد الطلاب فيها حوالي 15522 منهم 220 طالبة .

أما المدارس الثانوية فلم يتجاوز عددها في جميع أنحاء ليبيا 15 مدرسة منها مدرسة خاصة، وبلغ عدد المدرسين

العاملين في هذه المدارس 220 مدرساً وبلغ عدد الطلاب 2799 منهم 200 طالبة.

وفي السنة الدراسية 1970/69 م بلغ عدد طلاب الابتدائية حوالي 310846 منهم 203799 طالباً وحوالي 107047 طالبة، وما لبث أن ارتفع هذا العدد حتى أصبح في العام الدراسي 1977/76 م حوالي 561088 طالباً منهم 263208 طالبات، وقد بلغ عدد المدرسين للعام 1970/1969 م نحو 11122 مدرساً ومدرسة، وارتفع هذا العدد للعام الدراسي 1977/76 م إلى 26046 ، وبلغ عدد الفصول الدراسية لعام 1970/69 م نحو 10027 ارتفع بعدها إلى 21229 فصلاً، وبزيادة قدرها 111,7 في المئة.

أما مرحلة الاعدادي فقد بلغ عدد طلابها للعام الدراسي 1970/69 م حوالي 32316 طالباً وطالبة منهم 5707 طالبات ارتفع هذا العدد في العام الدراسي 1977/76 م إلى 151695 منهم 53261 طالبة، وبلغت نسبة الزيادة في اجمالي عدد الطلبة والطالبات 317,7% . اما عدد الفصول الاعدادية فقد بلغ للعام الدراسي 1970/69 م نحو 1100 فصل، ارتفع في العام الدراسي 1977/76 م إلى

4942 فصلاً، وبلغ عدد مدرسي الاعدادي لعام 1970/69 م، نحو 2447 مدرساً ومدرسة ارتفع هذا العدد لعام 1977/76 م إلى نحو 9912 مدرساً ومدرسة.

أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد بلغ عدد طلابها للعام الدراسي 1970/69 م نحو 8304 منهم 1071 طالبة ارتفع عدد الطلاب فكان للعام الدراسي 1977/76 م نحو 20561 منهم 4807 طالبات، وقدرت الزيادة في إجمالي عدد الطلبة والطالبات بنحو 147,6% ونحو 117,8% في عدد الذكور وحوالي 348,8% في عدد الاناث.

وقد بلغ عدد الفصول الثانوية لعام 1970/1969 م نحو 276 فصلاً، ارتفع عددها في العام الدراسي 1977/76 م، فكان 726 فصلاً، وبلغ عدد المدرسين نحو 803 مدرسين ومدرسات في العام الدراسي 1970/69 م ارتفع بعدها إلى 2113 مدرساً ومدرسة.

أما معاهد المعلمين والمعلمات فقد بلغ عدد فصولها عام 1970/69 م حوالي 96 فصلاً ارتفع عام 1977/76 م إلى 834 فصلاً، وبلغ عدد الطلبة ذكوراً وإناثاً لعام 1977/76 م نحو 22521 طالباً وطالبة وازدياد قدرها 20036 طالباً

وطالبة، وبلغت نسبة الزيادة 806,3% ، أما التعليم الفني فقد بلغ عدد فصوله للسنة الدراسية 1977/76 م حوالي 151 فصلاً استوعبت 4919 طالباً وطالبة اشرف على تدريبهم نحو 436 مدرساً ومدرسة.

أما تطور قطاع التعليم في الاعوام الدراسية 75/74 م و 1976/75 م فنورده من خلال جدول المقارنة التالي:

تطور عدد الطلاب وعدد الفصول وعدد المدرسين
في مراحل التعليم المختلفة للعام الدراسي
75/74 م مقارناً بالعام 1976/1975 (1)

عدد الفصول	نسبة الزيادة	جملة	بنات	بنين	المراحل
18989		515881	234360	2811521	التعليم الابتدائي م 1975/74
20131	%6	546757	252130	294627	م 1976/75
2996		90463	25401	65062	التعليم الاعدادي م 1975/74
3896	%34,5	121763	39188	82675	م 1976/75
550		14680	2951	11729	التعليم الثانوي م 1975/74
620	%21,4	17829	3981	13848	م 1976/75
116		2883	—	2883	التعليم الفني م 1975/74
133	%17,6	3391	106	3285	م 1976/75
716		19546	10966	8580	معاهد المعلمين والمعلمات م 1975/74
873	%6,0	20748	12258	8490	م 1976/75
—		11997	1892	10105	التعليم الجامعي م 1975/74
—	%12	13417	2358	11059	م 1976/75

المراحل	نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة الزيادة
التعليم الابتدائي			
1975/74 م	6%	22460	6%
1976/75 م	6%	24851	6%
التعليم الاعدادي			
1975/1974 م		6183	
1976/75 م	3,0%	7739	25,1%
التعليم الثانوي			
1975/74 م		1571	
1976/75 م	1,3%	1709	8,7%
التعليم الفني			
1975/74 م		265	
1976/75 م	1,5%	397	49,8%
معاهد المعلمين والمعلمات			
1975/74 م		514	
1976/75 م	1%	1832	21%
التعليم الجامعي			
1975/74 م	—	—	—
1976/75 م	—	—	—

1 - عن: النمو الاقتصادي في الفترة 1976/ 75 م .
قطاع التعليم والتربية: منجزات أمانة التعليم والتربية.

وفي قطاع الخدمات الصحية اهتمت ثورة الفاتح من سبتمبر بتوفير الخدمات الصحية وتطويرها كهدف من أهداف التغيير الاجتماعي والإقتصادي، والتزمت بوجوب المحافظة على صحة المواطنين وتوفير الخدمات الطبية لأفراد الشعب العلاجية والوقائية، اعترافاً بأن توفير الخدمات الصحية ضرورة من ضرورة التنمية، ولأن من شأن ذلك تحقيق الخير للمجتمع، والعمل على النهوض به وعلى تقدمه.

فكلما تحسنت صحة المواطنين الجسمية والنفسية، كلما ارتفعت قدرتهم على العمل والانتاج.

وبعد حرمان طويل للجماهير العربية الليبية من العناية والخدمات الصحية عملت الثورة على تعويض المواطن فأنفقت على الخدمات الصحية بسخاء، وأعلنت الثورة منذ أيامها الأولى حق العلاج المجاني لجميع المواطنين. وبالمقارنة مع الست سنوات الأخيرة لعهد ما قبل الثورة، نلاحظ أن ما خصص لإقامة المرافق الصحية من مستشفيات ومراكز صحية علاجية في عهد الثورة، قد بلغ أضعاف أضعاف ما خصص لقطاع الخدمات الصحية قبل عهد الثورة. فعلى سبيل المثال بلغ مجموع المخصصات السنوية للخدمات الصحية للست سنوات

63/ 64 م إلى 68/ 1969 م حوالي 18,09 مليون د.ل.
خصص منها 12,153 مليون د.ل لمشروعات المستشفيات
والمراكز الصحية الأخرى، وفي السنوات الست الأولى من عهد
الثورة بلغت مخصصات قطاع الخدمات الصحية حوالي
112,037 مليون د.ل. وزعت كالتالي: 98,082 مليون
د.ل. لمشروعات المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات،
وحوالي 24,426 مليون د.ل. لمشروعات مكافحة الأمراض
السارية، وبلغ ما خصص لمشروعات الخدمات الصحية
الأخرى للفترة ذاتها حوالي 9,529 مليون د.ل.، لقد رفع
التوسع في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية ومستوصفات
العلاج من معدل عدد الأسرة، وعدد الأطباء والمرضى بالنسبة
لكل ألف من السكان، فقد زاد عدد الأسرة بالمستشفيات ودور
العلاج من 6421 سريراً عام 1969 م إلى 7589 سريراً عام
1970 م ثم وصل إلى 8830 سريراً عام 1972 م، وارتفع إلى
12241 سريراً عام 1975 م، وبلغت نسبة الزيادة 61,3%
عما كانت عليه عام 1970 م وحوالي 38,6% عما كانت عليه
عام 1972 م، وبذلك ارتفع معدل الأسرة لكل ألف من
السكان عن 3,5 أسرة لكل ألف في عام 1974 م، ووصل إلى
سبعة أسرة لكل ألف من السكان عام 1975 م، وزاد عدد

المستشفيات المتخصصة من عشرة مستشفيات في عام 1969 م إلى 18 مستشفى عام 1972 م، وارتفع المعدل إلى 21 مستشفى عام 1974 م وارتفع هذا العدد إلى 52 مستشفى عام 1975 م، ثم وصل إلى 55 مستشفى عام 1976 م. وزاد عدد عيادات علاج الأسنان من 23 عيادة عام 1969 م إلى 58 عيادة عام 1972 م، ووصل إلى 64 عيادة أسنان عام 1974 م، ارتفع عام 1975 م إلى 70 عيادة، وكان عدد عيادات الأسنان عام 1976 م نحو 80 عيادة.

أما عدد المستوصفات العلاجية فقد ارتفع من 401 مستوصف عام 1969 م إلى 439 مستوصفاً عام 1972 م، وإلى 461 مستوصفاً عام 1974 م وإلى 564 مستوصفاً عام 1975 م، ووصل عدد المستوصفات عام 1976 م إلى 678 مستوصفاً. وزاد عدد الأطباء من 795 طبيباً في عام 1969 م إلى 1525 طبيباً عام 1972 م، ثم إلى 1736 طبيباً عام 1974 م، وبلغ عدد الاطباء عام 1975 م نحو 2377 طبيباً.

وزاد عدد الصيادلة والكيميائيين من 170 في عام 1969 م إلى 198 في عام 1974 م إلى 220 عام 1975 م، ووصل هذا العدد عام 1967 م إلى 510.

وكان عدد هيئة التمريض عام 1969 م في حدود 2612 ارتفع هذا العدد الى 3073 عام 1970 م ووصل الى 4315 عام 1972 م ثم ارتفع إلى 4535 ممرضاً وممرضة عام 1974 م ، ثم واصل ارتفاعه فكان عام 1975 نحو 7987 ممرضاً وممرضة ، ثم وصل عام 1976 م الى نحو 9931 ممرضاً وممرضة .

أما عدد الفنيين والمساعدين في معامل التحليل فقد ارتفع من 418 فنياً ومساعداً في عام 1969 م الى 857 فنياً ومساعداً عام 1972 م ، ووصل عددهم عام 1975 م الى 1296 ، وبلغ عدد الفنيين والمساعدين عام 1976 م حوالي 1485 .

بالاضافة إلى ما تقدم من انجازات فهناك العديد من الانجازات التي لم نتطرق إليها . كما أن هناك قطاعات بالكامل لم نتطرق إليها هنا بالرغم من أهميتها وضخامة انجازاتها .

المستهدف تحقيقه من خلال الخطة الخمسية

1976 م - 1980 م

باستعراض سريع لحركة بناء التقدم في المجال الاجتماعي والاقتصادي وخاصةً ما يخص تنفيذ خطة التحول، يلاحظ أن اعتمادات مشاريع التنمية في ميزانية التحول لسنة 1976 م بلغت نحو 1285 مليون د.ل.، ارتفعت بعد تعديلها إلى 1407,7 ملايين د.ل.، وقد تمثلت أغلب هذه الزيادات في دعم قطاع الزراعة إذ زادت مخصصات قطاع الزراعة بحوالي 61 مليون د.ل.، وزيد قطاع الصناعة والثروة المعدنية بمبلغ 48,5 مليون د.ل.

ومن المقدّر أن تزيد مخصصات خطة التحول الخمسية 76- 1980 م عن نحو 7452,764 مليون د.ل.، وبلغت مخصصات ميزانية التنمية لعام 1977 م حوالي 1475 مليون د.ل.

ويجري تفصيل الأعمال التنموية وبرامجها وسياساتها في صورة مشاريع وأعمال وتنظيمات وإجراءات تنفيذية مستمرة

ينظمها وينسق ما بينها التخطيط الاقتصادي المرحلي ضمن توقيت يؤدي إلى التوازن بين الموارد والاهداف والعمل.

وباستعراض الاطار العام لخطة التنمية الخمسية (76 - 1980 م) نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي مثلاً كمقياس لدرجة التقدم والرفاهية وتحقيق أهداف خطة التنمية الثلاثية قد ارتفع عام 1973 م إلى 1071,8 مليون د.ل، وبزيادة قدرها 17% عما كانت عليه لعام 1972 م، ووصل النمو في عوامل الدخل المحلي بالاسعار الجارية لعام 1971 م حوالي 1486,7 مليون د.ل ارتفع هذا الرقم لعام 1972 م فكان 1642,1 مليون د.ل، وبلغ عام 1973 م نحو 2004,2 ملايين د.ل، وكانت معدلات النمو للسنتين 1972 م و 1973 م حوالي 10,5% و 22% على التوالي. أما لعام 1974 م فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو 2250 ، وبمعدل زيادة قدرها 10%، عما كان عليه عام 1973 م، ثم واصل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه فكان عام 1975 م حوالي 3633,5 ، ارتفع عام 1976 م إلى 4301,7 مليون د.ل. ، وبمعدل زيادة قدرها 18,4% عما كان عليه لعام 1975 م. وبلغ تطور الناتج المحلي الاجمالي عام 1977 م نحو 5487 مليون

د.ل. ، وبهذا بلغ معدل النمو السنوي من عام 1970 م الى 1977 م نحو 23%.

ومن المتوقع ان يصل الناتج المحلي الاجمالي بنهاية الخطة الخمسية 76 - 1980 م إلى حدود 6692 مليون د.ل وبمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 10,7%.

• أما معدل نمو قطاع النفط فسيكون - حسب تقديرات الخطة الخمسية - في حدود 7,8%.

من خلال ما تقدم تعطي المؤشرات دلالة واضحة على أن خطة التحول الخمسية من حيث النهج والاهداف تعتبر امتداداً لخطة التنمية الثلاثية (1973 - 1975 م) وتنهج استراتيجية تنويع الانتاج وزيادة نصيب الانشطة الاقتصادية المختلفة وخاصة الزراعية والصناعية منها من البیان الهيكلي للاقتصاد الوطني العام إذ من المقرر ان يساهم قطاع الصناعة في هيكل الاقتصاد الوطني حتى عام 1980 م بنسبة قدرها 4,8% وان يساهم قطاع الزراعة بنحو 2,6% لنفس العام.

والأهم من ذلك فإن التطور في البنيان الاقتصادي قد انعكس على مجموع الأنشطة الاقتصادية، فبينما كان نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي يشكل نحو 63,1% من الناتج

المحلي الاجمالي لعام 1970 م انخفضت هذه النسبة عام 1977 م إلى 54,3%.

بينما ارتفعت نسبة حصة الأنشطة الاقتصادية الاخرى من 36,9% لعام 1970 م إلى حوالي 45,7% لعام 1977 م. ولما كانت الخطة الخمسية امتداداً لخطة التنمية الثلاثية 73 - 1975 م فان استراتيجيتها تتلخص فيما يلي:

1 - تنوع مصادر الدخل وتخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط كمصدر أساسي في تمويل مشاريع التنمية. فرغم ما أحرز من تقدم ما زال الاقتصاد الوطني يعتمد على مصدر واحد لتمويل مشروعات التنمية ومواجهة احتياجاتها من السلع الرأسمالية والوسيلة.

2 - تنوع الانتاج وخلق قوى إنتاجية في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتنوع الصادرات وسد حاجات السوق المحلية من الانتاج المحلي والسير في الطريق نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

3 - الولوج إلى ميدان التصنيع لكونه أقدر على دفع عجلة التنمية وأكثر استجابة للتقدم العلمي.

4 - الاهتمام بقطاع الزراعة لكونه يشكل مصدراً لكثير من السلع الضرورية للاستهلاك والمواد الخام أو الوسيطة للصناعة وخلق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً.

5 - التركيز على العنصر البشري لكونه الأساسي والتوسع في مجالات التدريب المختلفة.

لقد بلغ حجم ما رصد لميزانية التحول الخمسية حوالي 7452,764 مليون د.ل خصص للزراعة والإصلاح الزراعي حوالي 417,875 مليون د.ل وللتنمية الزراعية المتكاملة حوالي 852,100 مليون د.ل. ، وبلغ ما خصص للسدود والموارد المائية حوالي 68,694 مليون د.ل.

أما الصناعة والثروة المعدنية فقد بلغ حجم مخصصاتها نحو 1137,143 مليون د.ل. أما مخصصات ميزانية التحول لعام 1976 م فقد بلغت بعد التعديل حوالي 1407,7 ملايين د.ل، وبلغت ميزانية التنمية لعام 1977 م في حدود 1475 مليون د.ل وبلغت قيمة المصروفات على قطاعات التنمية حتى أول يوليو 1978 م حوالي 755 مليون د.ل من إجمالي ميزانية التنمية البالغة نحو 1785 مليون د.ل ويقدر ان تكون معدلات النمو الاقتصادي السنوية في حدود 10,7%

النتائج (الدخل) المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط
الاقتصادي من 1970 - 1980 م بتكلفة عوامل
الدخل الجارية بليون دينار ليبني⁽¹⁾

الركب hgsk.d	1980	معدلات النمو		1980	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	الأنشطة الاقتصادية
		1977	1976										
15.7	107.0	25.0	22.4	1703	156.5	100.4	82.0	69.0	60.0	43.6	33.0	33.1	الزراعة والغابات
7.5	43.8	21.0	19.4	3217.8	2981.0	2671.4	2237.2	2250	1071.8	916.0	922.1	812.6	صيد الأسماك
10.3	63.2	39.5	10.5	31.0	27.5	21.0	19.0	16.0	12.0	9.4	7.6	2.7	استخراج النفط والغاز
30.7	281.8	31.5	34.1	323.4	154.0	113.6	84.7	70.5	50.8	36.6	25.1	22.5	التمدين والمصالح
23.3	184.9	25.0	32.4	39.6	29.5	18.4	13.9	14.0	10.8	9.4	7.3	6.2	الصناعات التحويلية
11.8	74.9	33.0	20.3	691.0	643.5	475.0	395.5	370.0	261.2	182.8	116.8	87.7	الكهرباء والغاز والمياه
11.0	68.3	30.5	11.0	303.0	306.5	200.0	180.0	162.5	134.8	95.8	75.6	47.0	الشييد
21.4	163.8	32.5	23.0	555.5	314.5	259.1	210.6	170.0	129.3	100.5	87.2	43.2	التجارة
													النقل والتخزين
													والمرافق

12,5	76,5	35,5	12,0	120,0	74,0	66	59,0	51,6	32,2	29,4	14,1	المال والائتم
10,9	67,7	15,0	13,3	158,0	143,0	126,2	101,0	84,3	76,1	69,0	59,6	ملكية المساكن
8,8	52,7	20,0	209,8	353,0	312,5	284,7	220	158,0	147,8	135,4	98,1	الخدمات العامة
18,1	129,3	22,0	18,3	255,7	160,0	131,9	111,5	71,8	60,7	46,6	39,7	التعليم
18,0	119,0	23,5	17,5	104,9	65,0	56,3	47,9	44,0	31,7	26,9	22,0	الصحة
10,0	60,9	17,0	10,0	22,2	18,0	15,2	13,8	12,5	11,2	10,2	9,4	الخدمات الأخرى
10,8	67,3	23,0	18,6	6477,3	5487,0	4591,8	3672,5	3636	2129,3	1753,0	1586,5	الجميع بوزن بين
14,8	99,3	27,0	17,4	3259,5	2506,0	1920,4	1635,3	1396	1057,5	837,0	664,4	الانشطة غير النشطة
7,5	43,8	21,0	19,4	3217,8	2981	2671,4	2237,2	2250	1071,8	916,0	922,1	استخراج النفط

1 - الجدول اخذت ارقامه عن مجموعة مصادر منها: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التخطيط الشامل.
 الخطة الخمسية 1980/76. ص 14، وعن منجزات التنمية الاقتصادية
 والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر 1970/1977 م اغسطس 1977 ص 14، وعن تقرير النمو
 الاقتصادي للفترة 71- 1973 م.

وليزداد الناتج المحلي الاجمالي من 4024 مليون د.ل لعام 1975 م إلى 6692 مليون د.ل عام 1980 .

ومن الأهداف الأساسية لخطـة التنمية الخمسية تحقيق زيادة مستمرة لدخل الفرد لتحسين مستواه المعيشي وزيادة نمو الدخل القومي .

وللتعرف على مدى نجاح الخطـة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1976 - 1980 م) في تحقيق أهدافها لا بد لنا من تحديد هذه الأهداف .

فالخطـة تستهدف وبلا شك زيادة الانتاج وتحديد معدل لنمو الدخل القومي الحقيقي الكلي، نحو 10,8% سنوياً، وان يكون معدل النمو للدخل في القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنحو 14,8% سنوياً، بينما حدد المعدل بالنسبة للنفط بنحو 7,5% سنوياً.

والآن يبقى السؤال، هل احتمالات نجاح الخطـة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ميسورة؟ من خلال أرقام الجدول يمكننا قراءة بعض هذه الاحتمالات ومدى توفرها.

وإذا ما تتبعنا معدلات النمو بالنسبة للنتائج المحلي
الاجمالي لاحظنا ان معدل نمو الانتاج الإجمالي لعام 1972 م بلغ
نحو 10,5% وكان حوالي 26% بالنسبة للأنشطة الاقتصادية غير
النفطية، أما بالنسبة لاستخراج النفط والغاز الطبيعي فكان
معدل نموه سالباً إذ بلغ 0,7% .

وفي عام 1973 م ارتفعت معدلات نمو النتائج المحلي
الاجمالي فكانت 21,5% لمجموع الأنشطة الاقتصادية، وبلغت
بخصوص الأنشطة الاقتصادية غير النفطية حوالي 26,3%
وكانت بالنسبة للنفط 17,0%، وقد شكلت الأنشطة
الاقتصادية غير النفطية نحو 49,7% من البنية الاقتصادية
العام، بينما لم تتجاوز هذه النسبة لعام 1971 م حدود 41,9%
من الهيكل الاقتصادي العام .

أما معدلات النمو في النتائج المحلي الاجمالي لعام 1974 م
فكانت 70,5% وارتفع معدل نمو النتائج المحلي الاجمالي لقطاع
النفط بشكل كبير، فكانت 110% أما القطاعات الأخرى،
فبلغ معدل نمو النتائج المحلي الاجمالي لها حوالي 31%، ويرجع
تطور النتائج المحلي من النفط إلى تعديل أسعار النفط الخام .

وفي عام 1976 م بلغ معدل نمو النتائج المحلي الاجمالي

حوالي 18,4% لمجموع الأنشطة الاقتصادية. وبلغ معدل نمو الأنشطة غير النفطية نحو 13,5%.

وكان معدل نمو الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز الطبيعي نحو 22,9%، وفي عام 1977 م كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالي 23,0% موزعة بنسبة 37% للأنشطة الاقتصادية غير النفطية وحوالي 21% لقطاع النفط.

من خلال هذه النسبة يمكننا القول بأن هدف خطة التنمية الاقتصادية الخمسية لتحقيق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لجميع القطاعات الاقتصادية مجتمعة 10,8%، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بنسبة 14,8% وبالنسبة للنفط نحو 7,5% لا بد وان يكون ناجحاً بالتأكيد.

أما بالنسبة لتنويع مصادر الدخل وزيادة الانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة فهذا هدف نجحت خطط التنمية في تحقيقه ويظهر ذلك بوضوح من خلال الجداول والارقام الآتية واللاحقة الذكر.

والجدول التالي يبين العلاقة بين متغيرات الانتاج والدخل
في الاقتصاد الوطنى مقبدة بملايين د.ل (1) .

1975	1974	1973	1972	1971	بيان المتغيرات
5151,6	5024,9	2836,0	2234,2	2000,3	1 - الانتاج الاجمالى
	1146,6	653,7	481,2	413,8	2 - قيمة الاستهلاك الوسيط
	4005,8	2246,2	1798,1	1626,8	3 - الناتج المحلى الاجمالى
					بسر السوق
	97,5	63,9	45,5	40,3	4 - الضرائب غير المباشرة
					اعانات
3785	3875,5	2182,3	1753,0	1586,5	5 - الناتج المحلى الاجمالى
					بتكلفة عوامل الانتاج 1, 2, 3, 4
	155,3	112,4	110,9	99,8	6 - استهلاك رأس المال
	3753,0	2069,9	518,2	1486,7	7 - عوامل الدخل المحلى
					5 - 6 ويقسم إلى
	928,9	625,9	518,2	415,5	أ - توظيفات العاملين
	2824,1	1444,0	1123,9	1071,2	ب - فائض التشغيل
	478,6	318,2	474,4	210,9	8 - عوائد الدخل إلى
					الخارج صافي تتكون من :
	110,9	78,3	94,6	54,9	أ - صافي توظيفات العاملين
	367,7	239,9	179,8	156,0	ب - صافي دخل الملكية
					والتنظيم إلى الخارج
346,9	3533,9	1928,0	1524,1	1415,9	9 - الناتج القومي الاجمالى
					بسر السوق 3 - 8
	3274,4	1751,7	1367,7	1275,8	10 - الدخل القومي الصافي
					بتكلفة عوامل الانتاج 7 - 8
	21,8	105,2	40,7	35,6	11 - صافي التحويلات
					إلى الخارج
	3371,9	1815,6	1413,2	1316,1	12 - الدخل القومي الصافي
					بسر السوق 10 4 9 6
	3350,1	1710,4	1372,5	1280,5	13 - الدخل القومي الممكن
					النصف به 10 4 11

1 - النمو الاقتصادي في الفترة: 1971 - 1975 م عن امانة التخطيط (الادارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي) مايو 1976 م ص 10.

دخل الفرد في الفترة 1977 - 71 م

البيان	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الناتج المحلي الإجمالي	1486,7	1642,1	2069,9	3721,7	3623,7	4841,8	5487,0
الدخل القومي الإجمالي	1275,8	1367,7	1751,7	3282,6	3224,1	4337,2	5072,0
الدخل القومي	1316,1	1413,2	1815,6	3380,1	3335,6	—	—
بسم السوق	—	—	—	—	—	—	—
الدخل المكن	1280,5	1372,5	1710,4	3358,3	3285,3	2841,9	2993,0
التصرف فيه	—	—	—	—	—	—	—
عدد السكان	2100	2203	2349	2513	2683	—	—
نصيب الفرد من الدخل المحلي	708	745,4	881,2	1481,0	1350,6	1678,9	1833,0
نصيب الفرد من الدخل القومي	—	—	—	—	—	—	—
نصيب الفرد من الدخل القومي بسم السوق	—	—	—	—	—	—	—
نصيب دخل الفرد المكن التصرف به	—	—	—	—	—	—	—

الجدول مأخوذ عن:

أ - النمو الاقتصادي في الفترة: 1971 - 1975 م ص 31.

ب - النمو الاقتصادي خلال فترة الخططة الثلاثية 1973-75 م اتجاهات النمو في السنة الأولى من خطة التحول 1976-1977 م

ص 24

ج - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1980 / 76.

وَضَعُ الْقَوَى الْعَامِلَةَ وَإِمكانيات تَمَيُّتِهَا

ولما كان مفهوم التنمية باختصار شديد هو العملية التي تتم بها تنمية القوى المنتجة في أي مجتمع فإنه من الطبيعي أن تقوم كل المجتمعات على اختلاف نظمها وأنواعها بعملية تنمية قواها الانتاجية لتحمي نفسها من الانهيار وتحذو بذلك من خلال مسيرتها نحو التقدم والرقى . ولما كان نهج الجماهيرية اشتراكياً بطبيعة الحال فإن الهدف التنموي لا بد ان يستقطب الجهود للسعي من أجل تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لجميع المواطنين .

وبدون إسهاب نستطيع القول بأن مفهوم الجماهيرية للتنمية الاقتصادية توضحه أطروحتها الجديدة (السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب) وهذا المفهوم الحديث ظهر من خلال (النظرية العالمية الثالثة) كتعبير عن إمكانية تقدم البلدان النامية من خلال التطور المستقل الذي يرفض التبعية دون ان يلغى وجود البلد المستقل في إطار السوق العالمية مع التأكيد على تعميق جذور التحولات الاقتصادية والاجتماعية الاشتراكية المصاحبة

لعملية التحرر الاقتصادي ورفض المفهوم الرأسمالي للتنمية الاقتصادية المحلية نظرياً وعملياً وذلك بترسيخ الأسس الاشتراكية لوسائل الانتاج الرئيسية من خلال مقولات الفصل الثاني من الكتاب الأخضر وأهمها في هذا المجال (شركاء لا أجراء). بهذا المنهج يمكن ضمان كفاءة استخدام القوى المنتجة وزيادة انتاجها ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام وخاصة في ظل تسليم السلطة بالكامل للشعب واشتراكه ككل في ملكية وسائل الانتاج.

لقد أكدت ثورة الفاتح منذ اللحظة الأولى ان عملية التنمية التي تسعى إلى تحقيقها ليست عملية اقتصادية بحتة بل هي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية أخذت الشروط الاجتماعية فيها بمحمل الجد والاهتمام وعرفت ان اهداف الإنسان هي إلى حد كبير أهداف حضارية بحيث أعطت التنمية معناها الدقيق وهي لا تتحقق إلا بتوجيه العلاقات والهيكل الاجتماعي اتجاهاً جديداً يفرض تغييرات اجتماعية وجذرية، ولما كان للتنمية علاقة وطيدة بالإنسان ضمن الأطر والاجهزة السياسية والادارية، لأن هذه تقدم لعملية التنمية ضماناً أساسياً وتخضع لإشراف هذه الاجهزة والاطر فان ادارة التنمية ونجاحها مرتبط بتنمية هذه الاجهزة بشكل عام وبالتنمية

السياسية بشكل خاص لأنها تقوم على تهيئة المناخ السياسي الملائم لعملية التنمية الذي يحقق بالضرورة التطور المستمر في مشاركة الأفراد في صنع القرارات والرقابة على تنفيذها. ولكي لا تقع عملية التنمية فريسة للمكتبية فقد عاجلت ثورة الفاتح هذه المشكلات باعلان (الثورة الادارية) وكان الغرض من ذلك تحجيم معوقات التنمية ضمن الجهاز الاداري وعمدت الى الاسلوب العلمي الذي يتطلب صنع القرارات بالسرعة المطلوبة، وهذا يتطلب بالطبع ملاكات مؤمنة وكفاءات قادرة على العمل والابداع.

لهذا ركزت ثورة الفاتح - من خلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤمنة بضرورة التحول الاقتصادي والاجتماعي ونقل المجتمع من التخلف إلى دائرة الانتاج والسيطرة على مقدراته الاقتصادية مستهدفة بالإضافة إلى ذلك الاكتفاء الذاتي وخلق قاعدة فنية بشرية مدربة قادرة فيما بعد للانطلاق لتحقيق آفاق الاستقلال والتقدم والحياة الكريمة لأفراد هذا المجتمع. بهذا ومن أجل الإنسان وإنجاح الاستراتيجية الاقتصادية بالكامل - ركزت على ضروريات منها:

- 1 - خلق الانسان حيث كان وبنائوه والعمل لمصلحته وبقيادته .
- 2 - خلق قوة روحية .

3 - خلق قوة تقنية .

4 - خلق قوة اقتصادية .

5 - خلق قوة عسكرية لحماية مكاسب الانسان العربي الليبي

مرتكزة في ذلك على أهداف واستراتيجية خطط تنميتها

المعلنة والتي سبق أن أشرنا إلى أهمها في الفصول السابقة .

لقد عمدت ثورة الفاتح منذ انطلاقتها التنموية إلى توفير خدمات التدريب للمواطنين على مختلف المهن وتوفير فرص العمل المنتج أمامهم ، وصدرت التشريعات لصالح العامل وتخليصه من ربق الاجر اثر تطبيق مقولة (شركاء لا أجراء) . وإذا ما حاولنا توضيح وضع القوى العاملة في ليبيا قبل الثورة فإننا نلاحظ أنه بالرغم من وجود موارد طبيعية متوفرة إلا انها لم تستغل ، وساعد اكتشاف النفط وتصديره وعدم اكتراث العهد البائد بالزراعة على تزايد هجرة المواطنين من المناطق الزراعية تاركين العمل الزراعي فجاءت ثورة الفاتح لتطبق مبدأ عدالة التوزيع وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين لحمل المواطن على العمل في قريته ومزرعته لتحقيق الاستفادة الكاملة من جميع المواد المحلية المتاحة . أما حالة القطاع الصناعي قبل الثورة فتشير البيانات إلى ان عدد المنشآت الصناعية بلغ 1997 منشأة كان يعمل فيها 14 ألف عامل كان أكثر من ثلاثة أرباعها

منشآت صغيرة يعمل فيها في المتوسط 2,6 عامل للمنشأة. وحسب احصائية عباس بدر الدين في كتابه (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية) ص 117 فقد بلغ المجموع الكلي للمنشآت التي يعمل فيها 20 أو أكثر من العمال حوالي 175 منشأة يعمل فيها حوالي 7102 عامل وبلغ المجموع الكلي للمنشآت التي يعمل فيها ما بين 5 - 19 مشغلاً حوالي 281 منشأة يعمل فيها 2916 مشغلاً أما المجموع الكلي للمنشآت التي يعمل فيها ما لا يزيد عن خمسة مشغلين فقد بلغ 1541 يعمل فيها جميعها حوالي 4078 مشغلاً.

وإذا ما تتبعنا تطور عدد العاملين من عام 64 إلى عام 1971 م لاحظنا أن المجموع الكلي للمشتغلين في مختلف القطاعات بلغ عام 1964 م حوالي 365,3 ألف مشغل ارتفع عام 1965 م فوصل 382,6 ألف مشغل، ولم يتعد عام 1969 م حدود 415,8 ألف مشغل، بلغ عدد الليبيين منهم 45,6 ألف مشغل. وكما هو مبين في الجدول التالي فقد استحوذت أنشطة السلع على النصيب الأكبر. فبينما كان ما يقارب الثلثين عام 1964 م انخفضت النسبة لتصل إلى حدود النصف تقريباً. والجدول التالي يوضح تطور عدد المشتغلين في مجموعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

الأنشطة الاقتصادية	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	المتوسط السنوي المركب
جميع أنشطة السلع	225,2	232,6	239,6	246,0	251,1	216,2	261,0	271,8	2,7
جميع أنشطة التوزيع	51,3	54,6	58,3	62,4	67,4	72,1	76,6	80,8	6,7
جميع أنشطة الخدمات	88,8	95,4	102,9	111,3	121,4	133,1	146,4	155,9	8,3
المجموع الكلي يوزع بين ليسين غير ليسين	365,3	382,6	400,8	419,7	439,9	461,4	484,0	508,5	4,8
	348,2	359,1	370,4	382,1	394,3	415,8	438,4	462,8	4,2
	17,1	23,5	30,4	37,6	45,6	45,6	45,6	45,7	15,1

1- عن: النمو الاقتصادي للفترة 1964-1971 م. الفصل الرابع هيكل العمالة
جدول: تطور عدد المشتكين بالالف مشتكل.

من خلال الجدول يتضح أعلاه ان عدد العاملين في مجموع الأنشطة الاقتصادية السلعية كان عام 1964 م حوالي 225,2 ألفاً تطور فوصل عام 1971 م حوالي 271,8 ألف عامل أي أن نسبة النمو في اليد العاملة ضمن هذه المجموعة من الأنشطة الاقتصادية لم يتجاوز 2,7% لفترة ثماني سنوات أما مجموع أنشطة التوزيع فقد بلغ عدد العاملين فيها لعام 1964 م حوالي 51,3 ألف عامل تطور فكان لعام 1971 م في حدود 80,8 ألف عامل وبلغت نسبة النمو في مجموع هذه الأنشطة التوزيعية حدود 6,7% أما تطور نمو اليد العاملة في مجموع أنشطة الخدمات فكانت لعام 1964 م حوالي 88,8 ألف عامل ارتفعت حتى 155,9 ألف عامل عام 1971 م وبنسبة نمو سنوية تعادل 8,3% إذا ما قارنا نسبة النمو في مجموع اليد العاملة الليبية ضمن الاقتصاد الوطني ككل نلاحظ أن نسبة نمو عدد العاملين الاجانب (غير الليبيين) قد بلغت خلال ثماني سنوات 15,1% بينما كانت نسبة نمو عدد العاملين الليبيين في حدود 4,2% وكان عدد العاملين الاجانب (غير الليبيين) عام 1964 م حوالي 17,1 ألف عامل ارتفع بعدها فوصل عام 1971 م حوالي 54,7 ألف عامل وهذا التطور كان مرده اكتشاف وارتفاع عائدات الدولة من جهة، وانخفاض نسب

اليد العاملة الفنية بين الليبيين، وعدم توفر المهارات اللازمة لتغطية متطلبات النشاط الاقتصادي العام، مما دفع البلاد نحو استجلاب هذه المهارات واليد العاملة الفنية من الخارج. وإذا ما أردنا التعرض لهيكل العمالة التي حصلت فيه في الفترة ما بين 1964 م و 1971 م لاحظنا ان هيكل العمالة في قطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك انخفض من 39,8% لعام 1964 م إلى 30,1% عام 1971 م أما قطاعات الأنشطة السلعية الأخرى فبقيت شبه ثابتة، فكانت نسبة العمالة فيها من الهيكل الكلي تعادل 61,7% عام 1964 م انخفضت عام 1965 م إلى 60,8% ووصلت عام 1971 م إلى 53,5% أما مجموع أنشطة التوزيع فقد شكلت عام 1964 م حوالي 14% من المجموع الكلي ووصلت عام 1971 م إلى حوالي 15,9% وبلغت نسبة العاملين في مجموع أنشطة الخدمات حوالي 24,3% عام 1964 م تدرجت فكانت عام 1971 م في حدود 30,6% من المجموع الكلي لهيكل العمالة في ليبيا شكل الليبيون منه 95,3% عام 1964 م و 93,8% عام 1965 م واستمرت هذه النسبة في الانخفاض فكانت عام 1971 م في حدود 91% وكان هيكل العمالة عام 1971 م في الأنشطة الاقتصادية المختلفة يتصف بعدم الاتزان مع هيكل الناتج لمختلف الأنشطة

الاقتصادية كما هو واضح من خلال الجدول التالي: ⁽¹⁾

الانشطة الاقتصادية	هيكل العمالة	هيكل الناتج
استخراج النفط والغاز	2,3	62,2
الانشطة غير النفطية	97,7	37,8
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	30,1	2,2
الصناعات التحويلية	7,6	1,7
التشييد	11,2	6,8
تجارة الجملة والتجزئة	6,7	4,1
النقل والتخزين والمواصلات	9,2	4,3

1- النمو الاقتصادي للفترة 1971-64 م الفصل الرابع هيكل العمالة 1971.

وباستعراض وضع القوى العاملة خلال عام 1972 م يلاحظ ان هذا العام قد شهد نمواً سريعاً في مستوى العمالة فقد ارتفع عدد العاملين من 508,5 ألف عام 1971 م إلى 557 ألفاً عام 1972 م ونسبة زيادة قدرها 9,6% لقد أدى تنفيذ برامج خطة التنمية إلى هذه الزيادة، فقد استدعى ذلك زيادة الطلب على اليد العاملة الاجنبية لكونها شكلت ضعف الزيادة في القوى العاملة الوطنية وبذلك زاد عدد الأجانب العاملين في الجماهيرية العربية الليبية من 45,7 ألفاً عام 1971 م إلى حوالي 91 ألفاً في نهاية عام 1972 م في الوقت الذي استمر فيه العجز الحاد في فئات المهنيين والعمال المهرة من الليبيين وقد كانت الزيادة الكبيرة حصيلة التوسع الكبير في مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة مجالات التعليم والتشييد.

لهذا عمدت ثورة الفاتح إلى بذل جهود كبيرة من أجل تنظيم سوق الاستخدام. وفي سبيل القضاء على النقص الملحوظ في مجال العمال المهرة والخبرات الفنية عمدت ثورة الفاتح إلى تشييد المعاهد التعليمية ومراكز التدريب واتخاذ الإجراءات الفعالة لتنمية الموارد البشرية والاستفادة من المتاح منها بالكامل ومن خلال الدراسة الموضوعية لوضع القوى العاملة فقد

استخلصت مخططات التنمية الاقتصادية ان القوى العاملة هي عماد التنمية وهي العامل الرئيسي في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. لهذا عمدت ثورة الفاتح الى الاهتمام الجدي لتصحيح هذا الوضع وذلك بالعمل على تدريب أكبر عدد من الشباب وتحسين الكفاءة الانتاجية باستخدام التقنية الحديثة في الانتاج وتحسين نظم العمل في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ومكننة الزراعة و... إلخ.

وحسب احصائيات الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بلغ مجموع القوى العاملة في الجماهيرية العربية الليبية عام 1972 م حوالي 495 ألفاً ارتفع هذا العدد عام 1973 م فكان في حدود 516 ألفاً ووصل عام 1974 م حوالي 528 ألفاً أما في عام 1975 م فبلغ مجموع القوى العاملة حوالي 561 ألف عامل، بلغ عدد الاناث منهم لهذه الأعوام على التوالي كالتالي: 31 ألفاً لعام 1972 م وحوالي 34 ألفاً عام 1973 م وحوالي 37 ألفاً عام 1974 م وكان العدد لعام 1975 م حوالي 40 ألفاً من الإناث. لقد كان للتطور الاستثماري الذي أحدثته خطة التحول الثلاثية أثر كبير في زيادة الطلب على الأيدي العاملة، فقد ارتفع عدد العاملين في مجموع قطاعات

الاقتصاد الوطني من 488 ألف عامل عام 1972 م إلى حوالي 677 ألف عامل عام 1975 م وبلغ متوسط الزيادة السنوية حوالي 12,9% ولما كانت الحاجة ماسة لشغل الأماكن الشاغرة التي أحدثتها الاستثمار الكبير لخطة التحول وخاصة الأيدي العاملة المدربة والفنية والمهارات فقد إزداد عدد العاملين الأجانب من نحو 80 ألف عامل عام 1972 م إلى حوالي 223 ألف عامل عام 1975 م وبمعدل سنوي في المتوسط نحو 59,6% بينما زاد عدد الليبيين العاملين من 407 ألف إلى حوالي 454,1 ألف عامل خلال نفس الفترة وبمعدل سنوي في المتوسط 3,9% ونتج عن ذلك أن ارتفعت نسبة العمالة الأجنبية إلى مجموع العمالة في الاقتصاد الوطني من 16,4% عام 1972 م إلى حوالي 32,9% لعام 1975 م. هذا وتستهدف الخطة الخمسية ضمن استراتيجيتها زيادة كفاءة المواطن الليبي حتى تقل الحاجة إلى الأجانب وذلك عن طريق ترشيد الاستخدام ورفع درجات المهارة عن طريق التعليم والتدريب وتشجيع المرأة للعمل في ميادين الأنشطة الاقتصادية إذ يتوقع أن تزيد الاحتياجات في القوى العاملة بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو 6,5% وقد يصل عدد العاملين إلى ما يزيد عن 928,8 ألف عامل قبل نهاية فترة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية المعمول بها حاليا في الجماهيرية الغربية الليبية
وحتى عام 1980 م. فمن المقدّر ان تبلغ الزيادة في الاحتياجات
من غير الليبيين 160,6 ألف مشغل إذ تصل نسبة الأجانب
إلى المجموع الكلي عام 1980 م في حدود 41,3%.

الجدول التالي يبين توزيع المشتغلين من وطنيين حسب
الفئات المهنية المختلفة في كل من عامي 1975 م و 1980 م ..

1980 م			1975 م				الفئة المهنية الرئيسية	
ليبيون	غير ليبيين	المجموع الكلي	غير الليبيين		الليبيون	المجموع الكلي		
			غير الليبيين					
			% للمجموع	العدد				
55,6	24960	19940	44900	58,0	16050	11620	27670	1 - المهنيون والاداريون
32,9	31260	63710	94970	35,2	20470	37650	58120	2 - الفنيون
13,4	6940	44650	15190	16,4	6150	31410	37560	3 - المشتغلون بالأعمال المكتبية
35,4	168020	307160	475180	27,5	95225	25365	346590	4 - العمال المهرة وأشباه المهرة
58,0	152420	109740	262169	42,2	85105	122155	217160	5 - العمال المعادين
41,3	383600	454200	928800	32,9	223000	454100	677100	المجموع

1 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التخطيط الشامل: الخطة الثلاثية 1973/1975 م، الخطة الخمسية 1976/1980 م عن أمانة التخطيط ديسمبر 1975 ص 25.

جدول: بين توزيع المشتغلين بين وطنيين وغير وطنيين حسب الفئات المهنية في كل من عامي 1975 - 1980 م.

وإذا ما أخذت القطاعات المختلفة كل على حدة فإنه يلاحظ ان عدد العاملين في قطاع الزراعة قد بلغ عام 1975 م نحو 133 ألف عامل أو ما يشكل نسبة 19,6% من مجموع القوى العاملة في الجماهيرية. وهكذا يظهر بوضوح انخفاض عدد العاملين في قطاع الزراعة نسبياً وعددياً عن أعوام ما قبل ثورة الفاتح حيث كانت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك عام 1964 م نحو 39,8% انخفض تدريجياً فوصل عام 1971 م نحو 30,1% من القوى العاملة في الجماهيرية، اما العمالة في مجال الزراعة والغابات لعام 1972 م فكانت في حدود 172,0 ألف عامل وبنسبة تعادل 30,3% وقد بلغ حجم القوى العاملة ضمن الاقتصاد الوطني حوالي 587 ألفاً منهم 507 ألف عامل ليبي وحوالي 80 ألف عامل أجنبي وكانت الزيادة لدى العمال الليبيين والأجانب متساوية وبلغت في مجموعها 40 ألف عامل وفي حين استحوذ استخراج النفط والغاز الطبيعي على 2,0% من مجموع القوى العاملة فقد أعطت هذه النسبة حوالي 52,9% من هيكل عوامل الدخل المحلي. أما الزراعة والغابات وصيد الاسماك التي بلغت نسبة القوى العاملة فيها الى المجموع الكلي حوالي 30,3% فلم تعط إلا حوالي 2,5% من هيكل عوامل الدخل المحلي وكان هيكل

العمالة لمجموع الأنشطة الاقتصادية ما عدا النفط 98% من مجموع القوى العاملة إلا ان مردودها من هيكل عوامل الدخل لم يتجاوز 47% من مجموع عوامل الدخل المحلي. أما التوظيف حسب نوع النشاط الاقتصادي في السنوات من 1971 م إلى 1974 م وبالألاف فيوضحه الجدول المرفق:

عبد يوسف العليمي

ان أية مقارنة بين هيكل الاستخدام وهيكل عوامل
الدخل المحلي لعام 1974 م تشير الى ما هو موضح في الجدول
التالي ⁽¹⁾.

الانشطة الاقتصادية	هيكل القوى العاملة	هيكل عوامل الدخل المحلي
استخراج النفط	1,7	61,9
الانشطة غير النفطية	98,3	38,1
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	21,6	1,6
الصناعات التحويلية	4,8	1,7
التشييد	19,5	10,0
التجارة	7,2	4,8
النقل	8,0	4,5
البقية من الانشطة الاقتصادية غير النفطية	37,2	16,5

لقد بلغ مجموع المشتغلين في الجماهيرية العربية الليبية عام 1975 م نحو 677100 منهم 454100 لبيون. ويقدر أن يصل عدد المشتغلين لعام 1980 م نحو 928800 مشتغل منهم 545200 لبيي ونحو 383600 غير لبيين وبينما كان عدد سكان ليبيا عام 1970 م نحو 1,938 مليون نسمة ارتفع خلال سبع سنوات فكان لعام 1977 م نحو 2,993 مليون نسمة وإذا ما أُلقيت نظرة عامة على الهيكل السكاني للجماهيرية العربية الليبية لاحظ المرء أن نسبة الاطفال ما دون الخامسة عشرة لعام 1975 م قد بلغت نحو 52,6% وهي نسبة عالية جداً علماً ان هذه النسبة في العديد من دول العالم الثالث تتراوح ما بين 42 إلى 45% ولا تتجاوز في الدول الأوروبية 25% أما تقديرات نمو السكان في الجماهيرية فتشير الى انخفاض تدريجي إذ قد تصل عام 1980 م إلى 51,9% وعام 1990 م إلى نحو 49,6% وعام 2000 م إلى نحو 47,6% أما نسبة البالغين في المجتمع الليبي (ما بين 15 - 64 سنة) فتقدر بنحو 44% وهذا يعني ان نسبة غير العاملين تعادل 56% وهذه الظاهرة عامة في البلدان النامية ولها آثارها السلبية على الانتاج أما نسبة الفئة (25 - 44) وهي الفئة الأكثر إنتاجاً فتقدر بنحو 13,5% من مجموع السكان وحوالي 40% من مجموع اليد القادرة على العمل وهذه النسبة ضئيلة إذا

ما قورنت بنظيرتها في البلدان الصناعية .

ان المشكلة تكمن في حجم القوى العاملة بالنسبة لعدد السكان ففي عام 1976 م مثلاً بلغ عدد سكان الجماهيرية العربية الليبية نحو 2,8396 مليون نسمة منهم 2,406 مليون ليبون وهذا يعادل 84,7% بينما هناك نحو 433600 أجنبي تعادل نسبتهم الى المجموع نحو 15,3% أما نسبة الإناث فتعادل 48,7% من مجموع سكان الجماهيرية وقد بلغ عدد القوى العاملة الليبية نحو 482400 منهم نحو 444800 من الذكور ونحو 37600 من الاناث وعليه بلغت نسبة القوى العاملة نحو 20% وهذه النسبة منخفضة جداً . وقد بلغ عدد الاناث عام 1975 م نحو 680415 منهن نحو 35385 إلى 5,3% عاملات ونحو 64,8% من الاناث في سن العمل لم يعملن ولم يدخلن ميدان الانتاج . وتقدر التقارير ان نسبة العاملات ستصبح عام 1980 م نحو 5,7 ترتفع ببطء لتصل عام 1985 م نحو 7,3% والسبب في انخفاض نسبة المرأة العاملة يرجع إلى معوقات منها .

1 - العادات والتقاليد .

2 - نمو السكان الكبير تطلب أو أدى إلى التزام المرأة بالبيت

الأنشطة الاقتصادية						1974	1973	1972	1971
	1974	1971	1974	1973	1972				
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	21,6	27,7	1,9	1,0	0,6	131,4	139,0	127,7	127,0
استخراج النفط	1,7	2,2	2,0	2,0	0,0	10,4	10,2	10,0	10,0
التعدين والمحاجة	1,0	11,9	15,7	16,0	4,8	5,9	5,1	4,4	4,2
الصناعات التحويلية		4,8	4,7	13,1	7,0	29,3	25,9	22,9	21,4
الكهرباء والنار والمياه	1,9	1,9	12,7	12,1	4,6	11,5	10,2	9,1	8,7
التبديد	19,5	12,3	35,1	31,2	17,5	118,1	87,4	66,6	56,7
النقل والتخزين والمواصلات	7,2	7,1	12,0	10,1	9,8	044,0	39,3	35,7	32,5
المال والتأمين والمقاربات	8,0	8,4	8,4	7,9	8,6	48,8	45,0	41,7	38,4
خدمات الأعمال	1,2	1,3	7,7	6,6	1,7	7,0	6,5	6,1	6,0
ملكية المساكن	1,6	0,6	16,7	3,4	3,6	3,5	3,0	2,9	2,8
الخدمات العامة	11,2	12,5	7,1	7,1	3,7	68,1	63,6	59,4	57,3
التعليم	8,5	8,3	12,4	12,0	7,6	51,5	45,8	40,9	38,0
الصحة	4,4	4,3	12,8	11,9	4,5	26,5	23,5	21,0	20,1
الخدمات الأخرى	8,4	7,8	17,4	10,1	10,3	511,2	43,6	39,6	35,9

الوطنين - يوزع بين:									
الوطنيون									
غير الوطنيين									
100	100	12,8	10,3	6,3	607,2	538,1	488,0	459,0	القوى العاملة متوزع بين الوطنيون غير الوطنيين
72,0	86,1	4,2	3,1	3,0	437,4	419,7	407,0	395,0	
28,0	13,9	43,4	46,2	26,6	169,8	118,4	81,0	64,0	
100	110	11,8	10,1	6,1	624,1	558,4	507,0	478	
72,2	86,2	3,2	3,1	2,9	450,9	437,0	424,0	412,0	نسبة الوطنيين بين الوطنيين نسبة للوطنيين بين الوطنيين
27,8	13,8	42,7	46,3	25,8	173,2	121,4	83,0	66	
00	00	00	00	00	97	96,0	96,0	59,9	نسبة البطالة بين المواطنين نسبة البطالة بين المواطنين
00	00	00	00	00	3	4,0	4,0	4,1	

لتربية أطفالها وقد بلغ عدد المواليد لعام 1975 م نحو 109820.

3 - ارتفاع نسبة الأمية بين النساء.

إلا انه تمشيا مع سياسة التوسع في التنمية الصناعية والزراعية فقد أولت الجماهيرية التعليم بشكل عام والفني منه بشكل خاص عناية كبيرة لتخريج المهارات والأيدي العاملة الفنية التي تحتاجها خطط التنمية فوسعت قاعدة التعليم الفني، فبينما بلغ عدد الطلاب لعام 1970/69 م نحو 1457 طالباً ارتفع فوصل عام 1977/76 م الى نحو 4919 وكانت الزيادة نحو 3462 أو ما يعادل 237,6% ومنتظر ان يصل عدد طلاب التعليم الفني عام 1981/1980 م نحو 8150 طالباً بالمقابل ارتفع عدد المدرسين في الفترة نفسها من 220 إلى 436 وارتفع عدد الفصول من 53 إلى 151 فصلاً ومنتظر ان يصبح عدد المدرسين عام 81/80 م نحو 1002 وقد يصل عدد الفصول إلى نحو 300 فصل. كما ان التعليم الجامعي أحرز تطوراً كبيراً، فارتفع عدد الطلاب من 4138 طالباً لعام 1970/69 م إلى نحو 16187 طالباً لعام 1977/76 م.

ومنتظر ان يصل عدد الطلاب الجامعيين عام

80 / 1981 م نحو 25470 طالباً، وقد بلغ مجموع عدد طلاب المراحل التعليمية المختلفة لعام 69 / 1970 م نحو 363546 طالباً، تضاعف عام 76 / 1977 م فوصل نحو 776971، ويتنظر ان يبلغ عدد الطلاب في الجماهيرية لعام 80 / 1981 م نحو 880042 طالباً وطالبة.

وقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لعام 1970 م بنحو 1862 دولاراً أمريكياً ارتفع بعدها فكان عام 1977 م نحو 6192 دولاراً أمريكياً.

أما دخل الفرد من الناتج القومي الاجتماعي فكان عام 1970 م نحو 1608,00 دولارات أمريكية تصاعد فكان عام 1977 م نحو 5725 دولاراً أمريكياً، وبهذه القيم المرتفعة فإن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تقع ضمن المجموعة المرتفعة من ناحية دخل الفرد سواء قيس على أساس الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج القومي الاجمالي.

مجموع الطاقة الإنتاجية والإستهلاكية

لقد عكست الانجازات التي حققتها خطة التنمية كثيراً من التغييرات الهامة في بنية الإقتصاد الوطني، انطوت على زيادة معدل نمو الانتاج الاجمالي، لأنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالقياس، إلى ما كان عليه هذا المعدل في الماضي . كما يلاحظ ان معدل نمو نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي قد انخفض عما كان عليه، ونتيجة لذلك فإن النسبة بين معدل نمو الأنشطة الاخرى ومعدل نمو نشاط استخراج النفط قد تحسنت وأصبحت أفضل مما كانت عليه في الماضي .

وعملًا بقاعدة تنويع الانتاج الوطني فقد زاد انتاج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالنسبة للزراعة والغابات وصيد الاسماك حيث كان عام 1971 م نحو 50,5 مليون د.ل ارتفع عام 1972 م إلى نحو 60,8 مليون د.ل وبلغ معدل النمو نحو 20,4 % ثم واصل الانتاج ارتفاعاً في زيادته فكان لعام 1973 م لقطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك نحو

86,8% وبزيادة قدرها 42,8%. هذا وبلغ حجم الانتاج الصناعي عام 1971 م نحو 40,1 مليون د.ل ارتفع عام 1972 م إلى نحو 87,1 مليون د.ل.، وكان عام 1973 م نحو 127,4 مليون د.ل وبزيادة قدرها 44,8% لعام 1972 م و 46,4% لعام 1973 م عن العام الذي سبقه. وقد بلغ الانتاج الاجمالي لعام 1971 م نحو 2000,3 مليون د.ل ارتفع بعدها إلى 2234,2 مليون د.ل عام 1972 م ثم إلى نحو 2836,0 عام 1973 م وكان لعام 1974 م في حدود 5054,9 مليون د.ل وبلغ الانتاج الاجمالي في قطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك عام 1974 م نحو 99,2 مليون د.ل وبزيادة قدرها 14,3% عن عام 1973 م. أما قطاع الصناعات التحويلية فقد ارتفع عام 1974 م إلى 177,8 مليون د.ل وبزيادة قدرها 39,6% عما كان عليه في العام الذي سبقه، وبلغ اجمالي الانتاج للقطاع الصناعي لعام 1975 م نحو 204,731 ملايين د.ل، وفي عام 1976 م نحو 275,107 مليون د.ل ويتنظر ان يصل عام 1980 م نحو 323,436 مليون د.ل (بالاسعار الثابتة لعام 1974 م). أما الانتاج الزراعي والغابات وصيد الاسماك فقد بلغ عام 1975 م نحو 138,6 مليون د.ل. ارتفع عام 1976 م الى نحو 165,9 مليون د.ل

وبلغ المجموع الكلي للانتاج المحلي الاجمالي لمختلف القطاعات الاقتصادية لعام 1975 م نحو 5273,1 مليون د.ل منها 2356,7 استحوذ عليها قطاع النفط والغاز الطبيعي، وارتفع المجموع الكلي للانتاج المحلي الاجمالي للاقتصاد الوطني عام 1976 م إلى 6174,1 مليون د.ل منها 2829,1 مليون د.ل لقطاع النفط، ويُنْتَظَر ان يصل المجموع الكلي للانتاج المحلي الاجمالي إلى نحو 8873,0 مليون د.ل عام 1980 م منها 3416,2 مليون د.ل. لقطاع النفط، أما قطاع الزراعة فينتظر ان يصل الانتاج المحلي الاجمالي له نحو 280,9 مليون د.ل ونحو 700,7 مليون د.ل لقطاع الصناعات التحويلية ولنفس العام.

هذا ملخص بسيط عن وضع الإنتاج وحجم الطاقة الانتاجية في الجماهيرية العربية الليبية.

وبالمقابل فهناك تطور في حجم الاستهلاك لما أحدثته الزيادة في نصيب دخل الفرد، والدخل القومي، فقد ارتفع الدخل (الناتج المحلي الاجمالي) من 364,6 مليون د.ل عام 1964 م إلى 947,2 مليون د.ل عام 1969 م، ووصل إلى 5487,0 مليون د.ل عام 1977 م.

أما الدخل القومي فكان عام 1964 م نحو 252,5

مليون د.ل. ولم يتجاوز حتى عام 1969 م حدود 688,3 مليون د.ل. في حين ارتفع الدخل القومي حتى عام 1973 م فوصل نحو 1686,0 مليون د.ل.، وبلغ نصيب الفرد نحو 717,8 د.ل.، وبلغ الدخل القومي الصافي بسعر السوق نحو 3371,9 مليون د.ل.

بالمقابل بلغ استهلاك الفرد لعام 1964 م نحو 159,0 د.ل. ولم يتجاوز الاستهلاك العام حدود 45,0 د.ل. وكان حجم الاستهلاك النهائي 204,0 د.ل. للفرد، وبلغ معدل الاستهلاك لنفس العام نحو 66,5 د.ل. تدرج في الانخفاض فأصبح عام 1969 م نحو 58,4 د.ل. للفرد.

أما استهلاك الافراد فقد بلغ 300,4 د.ل. ولم يتجاوز الاستهلاك العام حدود 177,7 د.ل. وبلغ الاستهلاك النهائي نحو 893,6 مليون د.ل. وكانت نسبة استهلاك الافراد لعام 1964 م تشكل 77,9% بينما لم يتجاوز الاستهلاك العام نسبة 22,0% ارتفعت الى 34,5% عام 1969 م، وفيما بين عامي 1973 م و 1976 م ارتفع الاستهلاك الحكومي النهائي من 318,4 إلى 465,4 وبزيادة قدرها 29,6%. أما الاستهلاك

الخاص فكان على النحو التالي 468,6 مليون د.ل لعام 1971 م و 543,4 مليون د.ل لعام 1972 م ونحو 649,8 مليون د.ل لعام 1973 م وبزيادة قدرها 16% لعام 1972 م عن 1971 م ونحو 29,6% لعام 1973 م عن 1972 م وبلغ حجم الاستهلاك النهائي الكلي لعام 1971 م نحو 787,0 مليون د.ل ارتفع بعدها الى 902,5 مليون د.ل عام 1972 م ووصل عام 1973 م نحو 1115,2 مليون د.ل وبذلك كان الاستهلاك النهائي للفرد نحو 409,7 د.ل عام 1971 م ارتفع الى ٤٠٩,٧ د.ل لعام 1972 م ووصل الى نحو 494,7 د.ل عام 1977 م تصاعد خلال عام 1974 م فكان 801,0 د.ل وبينما بلغ الانتاج القومي الاجمالي لعام 1975 م نحو 3650 مليون د.ل بلغ الاستهلاك الكلي نحو 2112,3 مليون د.ل ارتفع بعدها فكان لعام 1976 م نحو 1289,2 مليون د.ل ويتوقع له ان يصبح عام 1980 م نحو 3326,4 مليون د.ل وبلغت نسبة الاستهلاك النهائي الى الناتج القومي الاجمالي عام 1975 م نحو 57,9% وكانت لعام 1976 م نحو 52,8% ويتنظر ان تكون عام 1980 م في حدود 53,9%

وحسب الخطة الخمسية فإن الاستهلاك الخاص يوزع بين المجموعات السلعية كما هو موضح في الجدول التالي. ⁽¹⁾.

المجموعة السلعية	1975 م	%	1976 م	%	1980 م	%
1 - الأغذية والمشروبات والتبغ	450,1	39,4	489,9	39,5	710,1	39,7
2 - الملابس والأحذية	116,5	10,2	127,8	10,3	186,0	10,4
3 - إيجار وقود وكهرباء	127,2	19,0	235,6	19,0	338,1	18,9
4 - الأثاث والمعدات المنزلية	51,4	4,5	55,8	4,5	78,7	4,4
5 - نفقات العناية الطبية والصحية	35,4	3,1	38,4	3,1	57,2	3,2
6 - النقل والمواصلات	150,8	13,2	163,7	13,2	236,1	13,2
7 - الخدمات الترفيهية والتعليمية والثقافية	43,4	3,8	47,1	3,8	68,0	3,8
8 - سلع وخدمات متنوعة	76,5	6,7	81,9	6,6	114,5	6,4
الجملة	1142,3	100	1240,2	100	1788,7	100

1 - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1396 / 1400 هـ 1976 / 1980 م
أمانة التخطيط: جدول توزيع الاستهلاك الخاص بين المجموعات السلعية
بمليون دينار ص 103.

مَجْمَعُ الصَّادِرَاتِ وَالْوَارِدَاتِ
(المِيزَانُ التِّجَارِيُّ)

للتجارة دور هام في ترويج السلع المنتجة وتأثير كبير على مستوى معيشة المواطن فهي التي توفر السلع اللازمة لاستهلاك الفرد ولإنتاج بكافة انواعه. لهذا ولأمر عدة اهتمت ثورة الفاتح بتنظيم التجارة بما يخدم الاقتصاد الوطني وأصدرت عدة قوانين بهذا الشأن وقد ترتب على إعادة تنظيم التجارة في عهد الثورة وعلى عمليات التنمية الطموحة تزايد في النشاط التجاري فارتفع حجم الواردات من 230,2 مليون د. ل عام 1968 م إلى نحو 817,843 مليون د. ل عام 1976 م ارتفع بعدها فبلغ حجم الواردات لعام 1975 م نحو 1048,701 مليون د. ل وكان عام 1976 م نحو 950,835 مليون د. ل. أما خلال عامي 1972 م 1973 م فكان حجم الواردات نحو 343,203 و 539,939 مليون د. ل على التوالي وزادت الصادرات من 665,1 مليون د. ل لعام 1968 م إلى نحو 966,307 مليون د. ل لعام 1972 م ثم وصلت عام 1973 م نحو 1196,393 مليون د. ل وبلغ حجم الصادرات لعام 1974 م

نحو 2446,179 مليون د.ل وكان حجم صادرات الجماهيرية
لعام 1975 م نحو 2023,191 مليون د.ل ارتفعت عام
1976 م فوصلت الى نحو 2828,477 مليون د.ل.. هذا
ومن المنتظر ان يصل حجم الصادرات لعام 1980 م نحو
3505 مليون د.ل أما الواردات فينتظر ان تتجاوز حدود
1716,3 مليون د.ل وحسب احصائية أمانة التجارة فقد بلغ
حجم التبادل التجاري بين الجماهيرية وكل من المناطق المبينة في
الجدول التالي كما هو موضح في الجدول. (1).

1 - احصائية عن أمانة التجارة.

1976		1975		1974		1973		1972		المنفقة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
54799	1438392	589903	1045987	463556	884681	303327	870997	193985	703813	مجموعة السوق الأوروبية
68602	85391	56186	25525	72078	17778	47865	42603	29873	27955	المجموعة الشرقية
129944	032835	113918	165856	85593	154094	49856	78488	27119	55349	مجموعة الدول الأوروبية
39403	749538	43900	459762	32523	15462	31691	108529	21925	90094	الأخرى
18972	31112	3455	206132	10828	227041	1907	66680	1916	84783	الولايات المتحدة وكندا
12899	5530	48027	1902	46723	6833	37070	15111	22311	1686	الأمريكتين
2962	2346	1444	19431	3649	15700	3258	9	1995	19	مجموعة الدول العربية
126079	80942	131601	71037	99267	125615	63014	13251	41318	2810	مجموعة الدول الأفريقية
950835	2828477	1048701	2023191	817843	2446179	539939	1196393	343203	966307	مجموعة الدول الآسيوية
										المجموع الكلي

وإذا ما رجعنا الى أرقام الخطة الخمسية تبين لنا ان تقديراتها تشير إلى ان الصادرات سوف تنمو بمعدل 7,9% سنوياً بينما تنمو الواردات بمعدل 4,5% فقط. وتشير أرقام تقديرات الخطة الخمسية كذلك إلى ان فائض المدفوعات الجاري سوف ينمو من 393,8 في سنة 1975 م إلى 385,5 مليون د.ل بمعدل نمو يبلغ نحو 14,8% ولما كان من أهداف خطة التنمية التقليل للأهمية النسبية للنفط بين الصادرات السلعية مع زيادة أهمية القطاعات الأخرى فقد ارتفع حجم الصادرات من السلع غير النفطية من 1,0 مليون د.ل عام 1975 م إلى 2,3 مليون د.ل عام 1976 م ومنتظر ان يصل حجم الصادرات غير النفطية نحو 80,0 مليون د.ل وقد دخل عنصر فعال في عملية الصادرات ألا وهو منتجات تكرير النفط التي بلغ حجم صادراتها عام 1975 م نحو 67,7 مليون د.ل ارتفع عام 1976 م الى نحو 86,7 مليون د.ل ويتوقع ان يصل عام 1980 م نحو 316,6 مليون د.ل وبمعدل نمو يعادل 36,2% ولما كانت - حسب الأرقام الموضحة في الخطة الخمسية - نسبة صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي عام 1975 م تشكل نحو 97,14% من مجمل الصادرات وانخفضت الى 96,90% عام 1976 م فانه يتوقع لها ان لا تتجاوز 88,70% عام 1980 م بينما

ترتفع أهمية منتجات تكرير النفط من 2,8% لعام 1975 م إلى 9% لعام 1980 م والصادرات الأخرى من 0,5% إلى 2,3% لنفس الفترة.

وإذا ما أخذت الواردات على حدة لوحظ أن ارتفاع مستوى الحياة بعد قيام الثورة أثر بطبيعة الحال على الاستهلاك إذ ازداد الإستهلاك بوجه عام فبالرغم من زيادة إنتاج المنتجات الزراعية فقد ارتفعت الاحتياجات لها فعلى سبيل المثال بلغ الإنتاج المحلي للقمح عام 1975 م نحو 100 ألف طن إلا أن الاحتياجات قد وصلت إلى نحو 351 ألف طن مما أدى إلى استيراد نحو 215 ألف طن أو ما يعادل 72% من الاحتياجات أما عام 1976 م فبلغ الإنتاج المحلي من القمح نحو 149 ألف طن أي بمعدل زيادة قدرها 49% وبلغ حجم الواردات من القمح نحو 227 ألف طن ومنتظر أن يصل الإنتاج المحلي من القمح لعام 1980 م نحو 303 ألف طن وينخفض حجم الاستيراد إلى نحو 107 ألف طن أما الخضروات كمثال آخر فكان حجم المستورد منها نحو 10 ألف طن عام 1975 م وحقت الجماهيرية عام 1976 م اكتفاء ذاتياً فكان الإنتاج 670 ألف طن والاحتياجات كذلك في نفس المستوى ومنذ هذا

التاريخ لم تعد الجماهيرية في حاجة إلى استيراد الخضروات وكذلك محصول الشعير الذي أصبح الانتاج المحلي كافياً لاحتياجات المواطنين وهكذا بالنسبة للمواد الغذائية بشكل عام فإن الإنتاج في ازدياد والاحتياجات تزداد أيضاً فبالنسبة للبيض والحليب تم تحقيق الاكتفاء الذاتي أما بالنسبة للحوم فبالرغم من زيادة حجم الإنتاج فإن الإستهلاك أخذ في ازدياد فبينما بلغت الاحتياجات من اللحوم لعام 1975 م نحو 75 ألف طن أنتج منها محلياً 46 ألف طن فقد ارتفع الاستهلاك لعام 1976 م إلى 82 ألف طن وزاد حجم الانتاج الى نحو 52 ألف طن ويتوقع ان يبقى حجم الاستيراد ثابتاً حتى عام 1980 م بالرغم من أنه ينتظر أن يصبح حجم الاحتياجات في ذلك الحين نحو 128 ألف طن. لقد كان للسياسة التي اتبعت في التجارة الخارجية أثرها في التخفيف من درجة تركيز التجارة الخارجية في عدد قليل من الدول فكان أن حققت صادرات وواردات الجماهيرية تعامللاً واسعاً وشاملاً لمختلف الدول والمناطق في العالم. وهذا ما يوضحه الجدول الآنف الذكر الذي صدر عن أمانة التجارة للفترة ما بين 1972 م وحتى 1976 م وقد بلغ فائض الميزان التجاري لعام 1972 م نحو 623,0 مليون د.ل ارتفع بعدها كان عام 1973 م نحو 575,5 مليون د.ل. ولعام 1975 م

نحو 1025,2 مليون د.ل. ولعام 1976 م نحو
 1424,7 مليون د.ل.، ويتنظر ان يصل فائض الميزان
 التجاري لعام 1980 م نحو 1730,9 مليون د.ل إذ سيكون
 حجم الصادرات نحو 3505,0 ملايين د.ل والواردات نحو
 1774,1 مليون د.ل لنفس السنة. أما فائض ميزان
 المدفوعات التجاري فكان عام 1972 م 220 مليون د.ل ثم
 وصل عام 1975 م إلى نحو 393,8 مليون د.ل ارتفع عام
 1976 م فوصل نحو 636,6 مليون د.ل ويتنظر له ان يحقق
 نحو 737,7 مليون د.ل لعام 1980 م. وبينما بلغت قيمة
 الصادرات من السلع والخدمات لعام 1971 م نحو
 15 مليون د.ل ارتفعت عام 1972 م لتصبح نحو
 38,3 مليون د.ل ومعدل زيادة قدرها 155,3% وقد بلغت
 قيمة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية لعام 1971 م
 نحو 47,6 مليون د.ل ثم ارتفعت عام 1972 م فكانت نحو
 53,1 مليون د.ل بلغت قيمة الواردات من الآلات والمعدات
 لعام 71 م نحو 73 مليون د.ل ولعام 72 م نحو 117,8
 مليون د.ل.، وشكل معدل الزيادة الكلية للواردات لعام
 1972 م نحو 37,1% عما كان عليه عام 1971 م إذ بلغت قيمة
 مجموع الواردات لعام 1971 م نحو 250,4 مليون د.ل. أما

مجموع الواردات السلعية لعام 1973 م فكانت نحو 539,9 مليون د.ل وبمعدل زيادة قدره 57,3% عما كان عليه عام 1972 م حصلت الآلات والمعدات على نحو 183,6 مليون د.ل أو بمعدل زيادة قدرها 55,9% عن السنة التي سبقتها. أما الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية فقد ارتفعت عام 1973 م بنسبة 60,3% وكانت نحو 85,1 مليون د.ل وقد بلغت قيمة مجموع الواردات من السلع والخدمات لعام 1972 م حسب احصائيات أمانة التخطيط 552,4 مليون د.ل بينما كانت قيمة الصادرات من السلع والخدمات نحو 997,8 مليون د.ل ارتفعت بعدها فكانت الصادرات من السلع والخدمات للاعوام 73 - 74 - 1975 م على النحو التالي 1240,3 و 2489 و 2051,9 مليون د.ل على التوالي وبلغت الواردات لنفس الفترة وعلى التوالي كالتالي 826,5 و 1519,4 و 1774,4 مليون د.ل وكانت نسبة الصادرات من النفط الخام إلى المجموع الكلي تعادل 97,9% لعام 1972 م ونحو 97% لعام 1973 م وانخفضت عام 1975 فكانت نحو 94,1% وهذا مؤشر ودليل على تقدم نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية. أما الواردات السلعية فكانت الزيادة فيها راجعة لمتطلبات واحتياجات التنمية من مختلف السلع

الاستثمارية والوسيطه، فقد زادت هذه الواردات حسب احصائيات أمانة التخطيط من 343,2 مليون د.ل في عام 1972 م إلى 539,9 مليون د.ل وبمعدل زيادة 57,3% في عام 1974 م وإلى 817,8 مليون د.ل وبمعدل زيادة 51,5% لعام 1974 م ثم زادت الى 1048,7 مليون د.ل وبمعدل 28,2% في عام 1975 م وبينما بلغت قيمة الواردات من الآلات والمعدات عام 1972 م نحو 11,8 مليون د.ل وصلت عام 1975 م إلى نحو 359,4 مليون د.ل.

والجدول التالي يبين تطور الواردات السلعية في الفترة 1972 م - 1975 م بالاسعار الجارية بالمليون د.ل. (1).

حسن يوسف النورثي

معدلات الزيادة	معدلات الزيادة			1975	1974	1973	1972	القسم والفصل
	1974	1973	1975					
1975	1974	1973	1975	1974	1973	1972		
24,7	52,5	60,3	161,9	129,8	85,1	53,1	مواد غذائية وحيوانات حية	
16,7	66,7	50,0	3,5	3,0	1,8	1,2	مشروبات وتبغ	
12,7	31,8	145,0	28,2	32,3	24,5	10,0	مواد خام صالحة للأكل باستثناء الوقود	
53,4	25,5	43,2	20,4	13,3	10,6	7,4	مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	
57,8	5,3	239,3	14,2	9,0	9,5	2,8	زيوت ولحوم حيوانية ونباتية	
30,4	41,0	27,7	39,0	29,9	21,2	16,6	مواد كيميائية	
32,6	68,0	69,1	306,1	230,7	137,3	81,2	مصنوعات صُنفت في الطلب على أساس	
							المواد التي صُنفت منها	
31,2	59,6	55,9	359,4	273,9	183,5	117,8	الآلات ومعدات النقل	
21,1	44,3	25,0	116,0	95,8	66,4	53,1	مصنوعات مختلفة	
31,1	48,5	13,0	25,3	19,3	13,0	11,5	مصنوعات مختلفة لم تذكر في مكان آخر	
28,2	51,5	57,3	1048,7	817,8	539,9	343,2	المجموع الكلي	

1 - النمو الاقتصادي خلال فترة الخطة الثلاثية 1973/1975 واتجاهات النمو في السنة

الأولى من خطة التحول 1976 عن أمانة التخطيط يونيو 1977

جدول 20 تطور الواردات السلعية في الفترة 1972 - 1975

(بالاسعار الجارية بالمليون دينار) ص 47 ، 48 ، 49 ، 50.

لقد حقق الميزان التجاري فائضاً كبيراً، ويرجع الفضل في ذلك الى الصادرات النفطية بشكل رئيسي فمنذ عام 1965 م والميزان التجاري ايجابي لصالح ليبيا وقد بلغ فائض الميزان التجاري لعام 1969 م نحو 352,108 مليون د.ل ارتفع عام 1970 م فكان نحو 646,874 مليون د.ل وبلغ حجم الفائض في الميزان التجاري لعام 1974 م نحو 1628,093 مليون د.ل وحقق الميزان التجاري الليبي لعام 1975 م فائضاً قدره نحو 161,659 مليون د.ل.

وحسب النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (مارس/ابريل 1977 م) فقد بلغ اجمالي الفوائد للسنة المالية 1969/68 م نحو 358,9 مليون د.ل ارتفع عام 1970/69 م الى نحو 447,1 وواصلت الفوائد ارتفاعها فكانت عام 1971/70 م نحو 535,9 مليون د.ل وبلغت لعامي 1972/71 م 738,2 و 753,9 مليون د.ل على التوالي.

أما المصروفات الفعلية فكانت كالتالي: ٢٢٦,١ و 379,0 و 405,0 و ٤٣٤,٥ و 609,5 و 834,4 مليون د.ل. على التوالي وللفترة ذاتها (للسنوات المالية 1968/67 م - 1973/72 م)

«الفهرس»

5	مدخل
	ظروف وأحوال الإقتصاد العربي
21	الليبي قبل قيام الثورة
27	أهمية النفط وآثاره على الإقتصاد العربي الليبي
	تطور الناتج (الدخل) المحلي وتأثير العادات
45	النفطية حتى عام 1970 م
	الإجراءات العاجلة لوقف التدهور الإقتصادي
73	«القرارات الثورية»
85	خطة التحول الثلاثية ونتائجها الإقتصادية والإجتماعية
97	منجزات خطة التحول الثلاثية

المستهدف تحقيقه من خلال الخطة الخمسية

149 م 1976 - م 1980
163 وضع القوى العاملة وإمكانيات تنميتها
189 حجم الطاقة الإنتاجية والإستهلاكية
197 حجم الصادرات والواردات - الميزان التجاري

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

صدر من سلسلة
«كتاب الشعب»

المؤلف/ المترجم	ر/م عنوان الكتاب
عياد موسى العوامى	1 أغاني العَلَم
عبد الحميد المجراب	2 يقظة الضمير
جمعه المهدي الفزاني	3 عرس الثورة
ترجمة د. عمر التومي	4 فلسطين والكتاب المقدس
الشيبياني	
محمد حقيق	5 الأمثال الشعبية في ليبيا
كامل حسن المقهور	6 (14) قصة من مدينتي
محمد أحمد الزوى	7 هوامش على تذكرة سفر
أحمد إبراهيم الفقيه	8 معارك الغد
المهدي أبو قرين	9 تاريخ المسرح في الجماهيرية
محمد علي الشويهدى	10 أحزان اليوم الواحد
د. صالح أبو اصبع	11 قراءات في الأدب
محمد أحمد وريث	12 كليلة ودمنة ومقتل عبد الله بن المقفع

عذاب الركاب	عليها الأمطار	13
عبد الله بلال	قراءة في هذه التحولات	14
نجم الدين الكيب	قصة الرحالة واكتشاف ليبيا	15
ترجمة د. علي فهمي خشيم	الأزاهير	16
مجموعة من المؤلفين	الديمقراطية الشعبية	17
سليمان سالم كشلاف	دراسات في القصة الليبية القصيرة	18
تحسين عبد الحى	السلطة والثورة	19
محمد بشير السوكنى	رسائل إلى أبناء الثورة	20
عمر الحامدى	في غمار الفاتح العظيم	21
د. محمد عمارة	ثورة الزنج	22
د. ميكى نزيوى	نحن الشعب	23
ترجمة: شاكرا إبراهيم	حكايات شارع الغربى	24
خليفه حسين مصطفى	الحق والبنديقية	25
د. صالح أبو أصبع	خطوات على الدرب	26
نجم الدين غالب الكيب	سلطة الشعب	27
أحمد على الفيتورى	حتى لا يظهر سادات جديد	28
سالم والى	حلم الثورة فى الشعر الليبى	29
فوزى الطاهر البشقى	الحديث	

30	الاتجاهات الحديثة في مفهوم الترييه	د. محمد التومي الشيباني
31	من وحي رمضان	عبد النبي الرباني
32	التحول الاقتصادي في الجماهيرية	محمد زيد
33	الفتاح ثورة الإنسان والحريه	جمعه المهدي الفزاني
34	الغد والغضب	خنانة بنونه
35	ذاكرة الكلمات	خليفه حسين مصطفى
36	خلجات إنسان	عيسى أيوب الباروني
37	كلمة في قضايا الوطن والأمة	سالم والي
38	الاقليمية وغطاءاتها	تحسين عبد الحى
39	الإسلام ثورة مستمرة	عبد العزيز كحلوت
40	إيقاعات على الغربة	على محمد عوده
41	الجماهيرية وانتصار عصر الجماهير	عبد الله بلال
42	ثورة صاحب العباءه	عبد الباسط القذافي
43	الصيام في القرآن	محمد السيد دسوقي
44	دور التربية في الوحدة العربية	د. عمر التومي الشيباني
45	المكتبة وجماهيرية الثقافة	مصطفى بديوى
46	الشعب المسلح	رياض سيف النصر
47	قراءات وتأملات في الثقافة الشعبية	عمر المزوغى
48	الانفصال الحضارى	جمعه المهدي الفزاني
49	الغربان وجوقة الجياع	البوصيري عبد الله
50	المسرح الذى نريده	محسن الخطاط

أسرار القواعد البريطانية في ليبيا	على شعيب	51
رموز الهزيمة في الثقافة العربية	فوزى الطاهر البشتى	52
صور من جهاد الليبيين بفلسطين	السنوسى شلوف	53
الارهاب الامبريالى	محمد المصرى	54
فصائل الدم بين الطب والقضاء	د. ممدوح يوسف الجاسم	55
عرب البرازيل	عبد اللطيف بوكر	56
أواكس طروادة	فارس قويدر	57
تطور التعليم العالى فى ظل		58
الحضارة الإسلامية	د. عمر التومى الشيبانى	
الكيمياء والدواء	محمد فهمى زعتر	59
عبقريّة العرب فى لغتهم الجميلة	د. محمد التونجى	60
الفجر فى عيون الشهداء	فوزى الطاهر البشتى	61
عروس الريف	عمر بلعيد المزوغى	62
أسس التنظيم السياسى فى		63
النظرية العالمية الثالثة	د. أحمد عبد الحميد الخالدى	
قصيدة البيت الواحد	خليفه محمد التليسى	64
أثر بعد عين	محمد أحمد وريث	65
الخمر بين الطب والقضاء	د. ممدوح يوسف الجاسم	66
القرود	صادق النهوم	67
دور التربية فى بناء الفرد والمجتمع	د. عمر التومى الشيبانى	68
ثورة الفلاحين	عبد الباسط عبد الصمد	69

محمد الأسطى	وريقات مطوية	70
أمين مازن	القصة في أدب عبد الله القويرى	71
سمر روحى الفيصل	دراسات في الرواية الليبيه	72
خليفه حسين مصطفى	زمن القصه	73
عبد السلام أبو رقيه	الشنن	74
أمين مازن	الشعر شهادة	75
سليمان كشلاف	الحب/الموت. رجل وامرأة	76
عبد اللطيف بوكر	الهنود البرازيليون	77
أحمد بشير عزيز	مسرحيات بين النقد والتحليل	78
	مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعى د. على الحوات	79
	كتابات على جدار الفن في	80
البوصيرى عبد الله	زمن الثورة	
أحمد محمد القماطى	تعليم البنت في الجماهيريه	81
د. على فهمى خشيم	مرُّ السحاب	82
رمضان سليم	الفرد في دائرة المغامرة	83
محمد أحمد ورّيث	أعندكم نبأ	84
أمين مازن	كلام في القصه	85
د. عمر التومى الشيبانى	التربية والتنمية الريفية	86
	الرقابة الادارية	87
محمد عبد الله الفلاح	كأداة للرقابة الشعبية	
عبد الباسط عبد الصمد	ملك يبيع أنفه (مسرحية)	88

89	الصوم	على مفتاح سيدر
90	جحا في ليبيا	على مصطفى المصراتي
91	الإبل والخيول في التاريخ والحضارة	عياد موسى العوامي
92	أبناء النار وأبناء الماء	أحمد وإبراهيم الفقيه
93	آفاق مسرحية	عبد الله هويدي
94	ضفاف الذاكرة	فوزي البشتي
95	القصة في الوطن العربي	محسن يوسف
96	علي صدقي عبد القادر	نجم الدين غالب الكيب
	شاعر الشباب	
97	الضوء والظل	خليفة حسين مصطفى
98	معارك الأمس الثقافية	كامل الهادي عراب
99	عاشق	سليمان سالم كشلاف
100	العدد الذهبي	مجموعة كتاب
101	النموذج الثوري في القصة الليبية	عبد الله القويري
102	تأملات في نقوش المعبد	خليفة محمد التليسي
103	القضاء الشعبي	عمر محمد المحمودي
104	الحيوانات في الأمثال العربية	عياد العوامي
105	الشعب المسلح (الحركة والتنظيم)	مصطفى بديوي
106	الخيالة أفق وواقع	رمضان سليم
107	شوق الأجنحة إلى الرحيل	د. أحمد إبراهيم الفقيه
	خواطر في الأدب والفن والحياة	
108	المضمون الثوري في القصة	فوزي الطاهر البشتي
	الليبية القصيرة	

التحول الاقتصادي في الجماهيرية

إن مفهوم التنمية باختصار شديد هو العملية التي تتم بها تنمية القوى المنتجة في أي مجتمع فإنه من الطبيعي أن تقوم كل المجتمعات على اختلاف نظمها وأنواعها بعملية تنمية قواها الإنتاجية لتحجمي نفسها من الإنهيار وتحذو بذلك من خلال مسيرتها نحو التقدم والرفي .

لقد أكدت ثورة الفاتح منذ اللحظة الأولى أن عملية التنمية التي تسعى إلى تحقيقها ليست عملية اقتصادية بحتة بل هي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية أخذت الشروط الاجتماعية فيها بمحمل الجد والاهتمام وعرفت أن أهداف الإنسان هي إلى حد كبير أهداف حضارية بحيث أعطت التنمية معناها الدقيق .

